

استنساخ القمع

النقير السنوي لحرية التعبير

في مصر والعالم العربي ٢٠١٣

مقدمة

٢٠١٣ عام استنساخ القمع

للمستبدين ألف وجه ، وللمقمح وجه واحد .

من نظام بشار الاسد إلى شعب ثار في وجهه و تهافت المتشددين على سوريا ،

ومن نظام على عبدالله صالح ، إلى خليفته المدعوم بنفس النظام و السعودية في اليمن ، ومن القذافي إلى ميلشيا القبائل والتشدد من جهة أخرى في ليبيا، ومن نظام مبارك إلى ورتته من المجلس العسكري وصولا الى نظام الاخوان الاقصائي حتى نظام اهدار العدالة للقاضي المعين عدلي منصور في مصر.

صراع محتد وعودة لل أو استنساخ للقمع إن في صور جديدة ، او عبر عودة نفس انظمة القمع في رداء مختلف.

الصحفيين والاعلاميين ونشطاء الانترنت ليسوا ناقلي خبر ومعلومة ورأي فقط ، بل هم طرفا في الصراع ، وهدفا في نفس الصراع ، ومؤججي الصراع في أماكن واوقات .

ما يزرعه صحفيي التحريض والكراهية ، يحصده المجتمع بأكمله وعلى راسهم الصحفيين المهنيين والمستقلين.

من إعادة انتاج للسيطرة الحكومية على وسائل الاعلام التقليدية من صحافة ورقية وتلفزيون وراديو ، إلى استمرار بروز الانترنت وشبكاتة الاجتماعية

كأداة ليست سهلة أو بسيطة في يد المطالبين بالديمقراطية لكشف القمع والفساد ، وإن لم يختفي منه مؤيدي القمع بصورة مختلفة.

إرتفع سقف ومساحة التعبير عن الرأي ، فازدادت القوانين المكبلة والمعادية لحرية الصحافة وحرية التعبير ، إستمر الصحفيين والكتاب ونشطاء الانترنت في الحديث عن الثورات ومطالبها ، فظهر من يعادي بوضوح هذه الثورات ويشكك بها ، ويتهم داعميها باتهامات تبدأ بالفشل ولا تنتهي بالخيانة والعداء للحكومات والاستقرار.

لم تقتصر قائمة الدول التي يسقط بها شهداء الصحافة على العراق أو سوريا ، بل باتت تضم مصر .

تربعت الكويت على صدارة الدول المعادية لموقع تويتر لتزيح البحرين وتجعلها الدولة الثانية ، و بفارق كبير.

وتستمر الكويت في انتزاع الصدارة ، ولكن هذه المرة تنتزع صدارة الدول التي تلاحق أصحاب الراي بتهمة إهانة الرئيس ، من مصر ، لتصبح الأولى في الملاحقة بتهمة "اهانة الذات الاميرية".

الاعتداءات البدينة على الصحفيين تنتشر بشكل واسع لتشمل الاردن ومصر وفلسطين واليمن وليبيا.

لكن ، ورغم استنساخ القمع ، فلم يعد هناك خطوط حمراء ، لم تعد هناك محظورات على اصحاب الرأي ، يمكن للحكومات بأجهزتها الباطشة من قضاء وداخلية بل وجيوش أن تعتقل وتعذب وتحاكم أصحاب الراي ، لكنها عجزت

عن اعادة عقارب الساعة للوراء وخلق خطوط حمراء أو اضافة قدسية على حاكم أو قائد أو أمير أو رئيس . فالكل يَنتقد وبشكل حاد .

ومقابل عشرة من المهللين للقمع أو المروجين للاستبداد في منابرهم الاعلامية ، يحظى كل اعلامي مهني ونزيه بمصداقية أكبر واعلى من هؤلاء.

وما زال الانترنت داعم لحرية التعبير وأداة النقد الرئيسي ، وكما فشلت حكومات القمع في ترويض الانترنت أو تطويعه لخدمة عروشها ، فقد فشلت الحكومات المستنسخة في الصمود أمام طوفان الشباب الذي يجيد استخدامه.

هذا التقرير يتناول حالة حرية التعبير وحرية الصحافة في ١٤ دولة عربية ، بالاضافة لثلاثة ملفات أو قضايا نوعية هي " قضية منظمة حسم في السعودية ، ومحاكمات تويتر في الكويت ، وقضية الاصلاحيين الـ ٩٤ في الامارات.

وما يضمنه هذا التقرير هو نموذج للانتهاكات التي تعرضت لها حرية التعبير وحرية الصحافة في العالم العربي خلال ٢٠١٣ ، وهي نماذج رغم كثرتها وتنوعها ، إلا اننا نؤكد أن حجم الانتهاكات الفعلي أضعاف ذلك بكثير ، وما يتم كشف والاعلان هو جزء يسير من انتهاكات باتت معتادة وروتين يومي تحت حكومات غابت عنها الديمقراطية ويشتد قمعها بسبب شدة نقدها وكشفها. ويستمر الصراع ، من اجل ديمقراطية يستحقها العالم العربي وفي القلب منها ، حرية التعبير.

نونس

أولاً : تقديم

نجحت الثورة التونسية في إسقاط زين العابدين بن علي " صائد الصحفيين "، ولكن بالرغم من ذلك شهد المسار الديمقراطي الكثير من التعثرات والأزمات، ولكن لا زال أمام تونس فرصة قوية، إذا ما قارناها بدول أخرى من دول الربيع العربي، للانتقال إلى الديمقراطية.

ويظل التحسن في المناخ العام للحريات محدوداً، نظراً لاستمرار الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها الإعلاميين والصحفيين في البلاد.

وقد ظل الكثير الإعلاميون والصحفيون في تونس يتعرضون للإعتداءات أثناء عملهم ، والتي وصلت إلي حد منعهم من التغطية في العديد من التجمعات السلمية، كما تستخدم السلطات التونسية أسلوب جديد في ملاحقة الصحفيين وتكميم أفواههم، وذلك عن طريق تقديمهم للمحاكمات الجنائية بشكل مستمر.

كما أن الاعتداءات علي حرية التظاهر السلمي لم تتوقف، حيث تعرضت العديد من التظاهرات السلمية لاعتداءات الأجهزة الأمنية أو الجماعات التي تسمي نفسها بـ "روابط حماية الثورة"، والتي تتبع أحزاب سياسية ضمن الائتلاف الحاكم.

وكان عام ٢٠١٣ هو عام الاغتيالات السياسية في تونس، حيث شهد اغتيال ٢ من أبرز النشطاء المنتمين لليسار التونسي، بسبب آرائهم وأفكارهم التي عرضوها علي الرأي العام، كما أنه كان عام استهداف فناني الراب، حيث تم ملاحقة العديد منهم قضائياً بسبب أغانيهم الناقدة للسلطات، وقد صدرت

أحكام بالإدانة في حقهم، بعدما وجهت لهم تهمة مثل إهانة موظف عام، أو الاعتداء على الأخلاق الحميدة.

كما تبقى مسألة استمرار تدخل ملاك وسائل الإعلام وإدارات تحرير الصحف، في محتوى المواد والموضوعات الصحفية، من أبرز المشكلات التي واجهت الصحفيين والإعلاميين في تونس خلال عام ٢٠١٣، هذا بالإضافة إلى سيطرة الحكومة التونسية على عمل وسائل الإعلام العامة، وقيامها بتعيين إدارات المؤسسات الصحفية من الحكومة مباشرة، دون استشارة الهياكل الإدارية المعنية، وهو ما يعني عدم استقلالية وسائل الاعلام العامة حتي الآن في تونس.

وفي الوقت الذي توقفت فيه سياسة حجب مواقع الإنترنت في تونس، بعد سقوط بن علي الذي كانت تونس في عهده تنافس السعودية في قمع الحريات، ظهر نوع جديد من الاعتداء علي مواقع الانترنت، وهو قيام مجموعات من القراصنة باختراق المواقع وإتلاف أرشيفها الصحفي، وهو ما حدث مع الكثير من المواقع منها، "الصباح والصباح نيوز، ولوطون" الأمر الذي يثير الشكوك حول تورط السلطات والقوى المختلفة في عمليات الاختراق، الذي يأتي علي خلفية الخط السياسي للمواقع الالكترونية.

كما أصدر رئيس الحكومة التونسية، في شهر نوفمبر، أمراً باستحداث وكالة فنية للاتصالات، وهي الوكالة التي يطلق عليها مجتمعياً ضابط الإنترنت، وتستهدف الوكالة العمل علي تأمين الدعم الفني لجهات العدالة في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال، والتي لا يوجد قانون لتحديدها، وقد استخدمت

السلطات في نص الأمر مصطلحات مطاطية تهدد بعودة الرقابة علي الإنترنت، وبرغم الاعتراضات المستمرة من قبل المجتمع المدني التونسي علي هذا الإجراء والتحذير من خطورته علي حرية التعبير وحرية الصحافة وحق تداول المعلومات، إلا أن السلطات أصرت على إصداره، في قرار حمل رقم ٤٥٠٦ وتم تشكيل الوكالة بموجبه.

وخلال عام ٢٠١٣، تمت إحالة العديد من الصحفيين للمحاكمة بموجب قانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ لتنظيم حرية الصحافة والطباعة والنشر، والذي يحتوي على العديد من المواد المقيدة لحرية الصحافة والتعبير التي تسمح بمحاكمة الصحفيين جنائياً في قضايا مثل نشر الأخبار الكاذبة والسب والقذف، ولكن في المجمل يبقى خطوة إيجابية للأمام، حيث ألغي قانون الصحافة لسنة ١٩٧٥ الذي كان معمول به في عهد الديكتاتور بن علي، كما أصدرت السلطات عقب الثورة، مرسوم بقانون رقم ١١٦ الذي ينظم حرية الاتصال السمعي والبصري، واستحداث هيئة مستقلة للإشراف علي الإعلام، تسمي هيئة السمعي والبصري.

الانتهاكات التي تعرضت لها حرية التعبير في تونس خلال ٢٠١٣

المحاكمات الجنائية

- لاحقت السلطات التونسية النشطاء وأصحاب الرأي، بالمحاكمات الجنائية، حيث قامت في ١٩ نوفمبر بتحويل الصحفي الحر محمد علي للمحاكمة أمام دائرة الجنج رقم "٣" بالمحكمة الابتدائية بأريانة، علي خلفية شكاوي قضائية تم التقدم بها في حقه من قبل مدير الوكالة الوطنية للمترولوجيا يتهمه فيها بالسب والقذف، علي خلفية نشره مقال بجريدة "اخر خير" تناول فيه شبهات

إهدار المال العام وقضايا الفساد في الوكالة، وقد تم تأجيل محاكمة الصحفي في ذلك اليوم بسبب إضراب القضاة، ولا زالت محاكمته مستمرة في تلك القضية.

- وفي ١١ أكتوبر، أصدرت المحكمة الابتدائية في تونس حكماً يقضي ببراءة المصور الصحفي مراد المحرزي من الاتهامات الموجهة له، وكان المصور قد اعتقل من قبل أجهزة الأمن في ١٨ أغسطس، وتم تقديمه للتحقيق بتهمة الاشتراك مع المخرج نصر الدين السهلي في إهانة موظف عمومي والسكر، وذلك علي خلفية قيام المحرزي بتصوير واقعة القاء السهلي البيض علي وزير الثقافة في دار الثقافة المغربية ابن خلدون، في تونس العاصمة، وظل المصور الصحفي محتجراً علي ذمة التحقيقات التي جرت معه، حتى تم إطلاق سراحه مؤقتاً في أولي جلسات المحاكمة في ٥ سبتمبر.

التحقيق مع الصحفيين

- وفي ٤ ديسمبر، مثل الصحفي بجريدة "صوت الشعب" ياسين النابلي للتحقيق أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة بتهمة السلب، وذلك علي خلفية خبر نشر بجريدته في عام ٢٠١٢، حول شبّهات فساد في استثمار أراضي، وقرر قاضي التحقيق تأجيل التحقيقات التي تجري مع الصحفي لـ يناير ولا تزال التحقيقات مع الصحفي مستمرة.

- فيما قام وكيل الجمهورية "النيابة العامة"، في يوم ٢٠ نوفمبر، بفتح تحقيق مع مدير "وكالة تونس إفريقيا للأنباء" وهي وكالة عامة، بتهمة نشر أخبار

كاذبة، وذلك علي خلفية موضوع صحفي نشرته الوكالة حول وفاة سجين بسجن "المسعين" إثر دخوله في إضراب عن الطعام.

- وفي ١٩ نوفمبر، مثلت الصحفية بجريدة "الشروق" خديجة اليحيوي للتحقيق أمام أحد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس، وذلك علي خلفية شكوي تقدم بها أحد قضاة التحقيق ضد الصحفية علي خلفية موضوع صحفي نشرته في أكتوبر وأشارت فيه إلي تلقي القاضي تهديدات بالقتل من قبل مجموعات إرهابية، وقد تم تأجيل التحقيق معها بسبب إضراب القضاء في تونس في ذلك اليوم، ولازالت التحقيقات في تلك القضية مستمرة مع الصحفية حتي كتابة تلك السطور.

- وفي يوم ١٤ نوفمبر، تم التحقيق مع الصحفي بإذاعة "موزاييك اف ام" كريم وناس، ورئيس تحريرها ناجي الزعيم وذلك بعد أن وجهت لهم اتهامات سب وقذف موظف عمومي، علي خلفية موضوع صحفي تم نشره علي الموقع الالكتروني للإذاعة في شهر فبراير حول وفاة سجين بسجن "المسعين" بسبب إضرابه عن الطعام، وذلك برغم أن الإذاعة نقلت الخبر عن إحدى وكالات الانباء.

- وفي ٦ نوفمبر، تلقي الصحفي لطفي السنوسي رئيس تحرير جريدة "الصحافة" استدعاء من قبل النيابة العامة للتحقيق معه بتهمة الدعوة لإسقاط الحكومة، وذلك علي خلفية موضوع صحفي نشرته الجريدة عقب اغتيال الناشط السياسي "محمد الإبراهيمي" في يوليو ٢٠١٣، وحمل عنوان "وتتكر الجريمة" حيث تضمن تصريحات لأرملة الناشط السياسي شكري بلعيد الذي تعرض للاغتيال في وقت سابق، وهو ما اعتبرته السلطات دعوة لإسقاط الحكومة، وقد مثل

السنوسي للتحقيقات في القضية نفسها عدة مرات، ولا زالت التحقيقات في حقه مستمرة.

- كما مثل الصحفي والنقابي البارز زياد الهاني للتحقيق، في يوم ١٣ سبتمبر، أمام قاضي التحقيق العاشر بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة، وذلك بعد استدعاء تم توجيهه للصحفي في يوم ٦ سبتمبر علي خلفية شكوي تقدم بها وكيل الجمهورية "النيابة العامة" بالمحكمة الابتدائية ضد الصحفي يتهمه فيها بسبه وقذفه، علي خلفية تصريحات أدلي بها الهاني لبعض القنوات الفضائية حول إجراءات محاكمة المصور مراد المحرزي، وأثناء التحقيق طالب زياد الهاني من المحقق إحالة القضية لمحكمة أخرى، لأن وكيل الجمهورية والذي يملك سلطات علي قضاة التحقيق في المحكمة نفسها هو خصمه فيها، وبعد الاستماع إليه قرر قاضي التحقيق حبسه احتياطياً، مما أثار استنكار شديد في الوسط الصحفي والحقوقي.

وبعد أن تقدم دفاع الهاني باستئناف علي القرار أمام المحكمة الاستئنافية، صدر قراراً من دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بإطلاق سراحه علي ذمة القضية بكفالة مالية قدرها ألفين دينار تونسي، وقد تم تنفيذ القرار في يوم ١٦ سبتمبر، بعد ٣ أيام من احتجازه التعسفي، وبعد ذلك تقرر إحالة القضية إلي قاضي تحقيق آخر استجابة لدفاع الهاني، وهو قاضي التحقيق بمحكمة سوسة، ومثل أمامه الهاني للتحقيق في جلسة ٢٢ أكتوبر، وأثناء التحقيق نشبت خلافات داخل المحكمة بين موظفين ومتقاضين فقرر قاضي التحقيق رفع الجلسة، وتعليق إجراءات التحقيق مع زياد الهاني، حتي يتم تحديد موعد جديد لاستكمال

التحقيقات، وحتى كتابة تلك السطور لم تكن المحكمة حددت موعداً لاستكمال التحقيقات مع الصحفي.

أحكام بالإدانة في قضايا النشر

- في يوم ١٧ ديسمبر، أصدرت دائرة جنائية بمحكمة أريانه الابتدائية، حكماً غيابياً يقضي بسجن نذير عزوز مدير صحيفة "المساء" التونسية لنحو ٢٠ شهراً، علي خلفية اتهامه في ٣ قضايا نشر، بسبب مواد صحفية نشرتها الجريدة، وتوعدت الاتهامات التي تم توجيهها له بين نشر أخبار كاذبة والسب والقذف، وقد أعلن عزوز أنه تفاجئ بصدور الحكم، دون أن يتم إعلانه بالجلسات ودون أن يمنح حقه في الدفاع عن نفسه، واحتفظ بحقه في استئناف الحكم.

- وأصدرت دائرة الجرح بالمحكمة الابتدائية بتونس، في يوم ٢٩ نوفمبر، حكماً يقضي بسجن مالك جريدة "الجرأة" الأسبوعية سليم بقة، لمدة سنة و٤ أشهر، بتهم نشر أخبار كاذبة والسب والقذف، علي خلفية بلاغات تم تقديمها ضده من قبل سفيرة تونسية سابقة، وقاضية، ولم يتم تنفيذ الحكم في حق الصحفي لأنه حكم ابتدائي قابل للطعن عليه.

- كما قررت المحكمة الابتدائية بقابس في يوم الأربعاء ١٠ إبريل، عدم سماع الدعوى في قضية الشابين أسامة بوعجيلة وشاهين بالريش، المنتمين إلى مجموعة زواولة الفنية المهتمة بنشر الجرافيتي، في تهمة نشر أخبار زائفة وتعكير صفو النظام العام، وحكمت المحكمة بتغريمهم ١٠٠ دينار من أجل الكتابة على الجدران دون الحصول علي ترخيص مسبق.

وكان الشبان قد قاما بالرسم على الجدران العامة بمدينة قابس يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٢، حينما طاردهما الشرطة مطلقا الرصاص في الهواء، حيث تم استدعائهما بعدها بعدة أيام وإحالتهما للنيابة العامة. وتتناول أعمال "الزاوالة" الفئات الفقيرة والمهمشة التي جاءت الثورة لتساعد على العيش بكرامة وإنسانية.

الاعتداءات البدنية واللفظية

- في ٢٧ نوفمبر قامت قوات الأمن بالاعتداء بالضرب علي الصحفي بقناة "تلفزة تي في" المستقلة "غسان قاسم" أثناء تغطيته لاشتباكات نشبت بين أجهزة الأمن ومنتظاهرين، أثناء مظاهرة تم تنظيمها لإحياء ذكرى أحداث الرش، وقد تم تكسير الكاميرا الخاصة بالصحفي برغم تقديمه أوراق إثبات شخصيته وعمله الصحفي.

- وفي يوم ٢٠ نوفمبر، تعرض الصحفي بإذاعة "الكرامة" إبراهيم السلمي إلي اعتداء بالضرب من قبل أحد المواطنين في مدينة سيدي بوزيد علي خلفية عمله الصحفي، حيث أنه فوجئ بالمواطن يقوم بفتح باب سيارة الأجرة التي كانت تقله، ويقوم بسبه والاعتداء عليه بالضرب بسبب عمله.

- وقام بعض رجال الامن بالزي المدني، يوم ٢٣ أكتوبر، بالاعتداء بالضرب علي مصور الموقع الإلكتروني لإذاعة "موزاييك أف أم" حسام بوطي، وذلك علي خلفية قيامه بتصوير واقعة إيقاف عضوين بروابط حماية الثورة من قبل أجهزة الامن، والاعتداء عليهم بالضرب.

- وفي يوم ٢ أكتوبر، قام مجموعة من رجال الأمن بالاعتداء بالضرب علي الصحفي بـ "إذاعة موزاييك أف ام" الحبيب وزان أثناء قيامه بتغطية اشتباكات نشبت بين أجهزة الأمن ومتظاهرين بساحة الحكومة بالقصبة، وكان الصحفي قد شاهد اعتداء قوات الأمن علي أحد المواطنين بالعنف المفرط، فقام بتصوير الواقعة مما دفع رجال الأمن إلى محاولة إجباره علي حذف ما قام بتصويره ثم تطور الأمر ليتم الاعتداء عليه بالضرب مما أدي لإصابته في قدمه.

- وفي يوم الجمعة ٢ أغسطس، تعرضت الصحفية المعروفة بانتقاداتها الشديد لحركة النهضة التونسية "شهرزاد عكاشة" رئيسة تحرير موقع "ثانيت برس" الإلكتروني، لمحاولة اختطاف واعتداء بالسباب علي يد سائق تاكسي، حيث حاول سائق سيارة الأجرة التي كانت تستقلها الصحفية الي المضي في طريق مختلف، وعندما قاومته، هدها واتهمها بالانحياز للمعارضة وانتقاد حركة النهضة.

- وفي يوم ٢٣ يوليو، تعرض كلاً من "الهادي الرداوي" مراسل رديو "كلمة" بولاية قفصة و "محمد لسود" مصور قناة "شبكة تونس" الإخبارية، لاعتداء من قبل أجهزة الأمن خلال تغطيتهم لإحدى حفلات المهرجان الصيفي في قفصة.

وكان مراسل راديو كلمة "الهادي الرداوي" قد تفاجئ أثناء وجوده لتغطية الحفل الفني برجال الأمن يقومون بالاعتداء بالضرب علي أحد المواطنين الذين حضروا الحفل ويلقون القبض عليه بمزاعم أنه تفوه بألفاظ بذيئة، فقام الهادي بإخراج كاميرته ليصور الواقعة، فقام رجال الأمن بالاعتداء عليه بالأيدي

وبالألفاظ لمنعه من تصوير الواقعة، فقام مصور قناة "شبكة تونس الإخبارية" بتصوير واقعة الاعتداء علي زميله فسه رجال الأمن واعتدوا عليه لفظياً لمنعه من التصوير.

- كما تعرض فريق عمل قناة "شبكة تونس الاخبارية"، في يوم ١٥ يوليو، للإعتداء بالعنف علي أيدي مجموعة من أجهزة الأمن ومعاونيهم بالزي المدني، أثناء تغطيتهم لإعتصام الصمود بالقصبة.

وكانت القناة قد تواجدت لتغطية ما يعرف إعلامياً باعتصام الصمود، والذي نظمه عدد من المساجين السياسيين السابقين بساحة الحكومة في القصبة، فقامت اجهزة الأمن بالاعتداء علي كلاً من حاتم كريسعان مراسل القناة، والمصور الذي كان بحصيته هشام قمارة الذي تعرض للضرب، ومنعهم من تغطية الإعتصام، حيث قاموا بوضع أيديهم علي الكاميرا الخاصة بالقناة وضربوا المصور علي قدمه لإعاقة حركته.

- وفي يوم ١٧ مايو، تعرض عدد من الصحفيين للإعتداء البدني من قبل مجموعة من المجهولين الذين قاموا بتحطيم كاميرات الصحفيين وإرهابهم لمنعم من القيام بعملهم، وكان ذلك أثناء قيام الصحفيين بتغطية فاعليات الندوة الصحفية التي نظمتها حركة "نداء تونس" بإحدى المدارس الخاصة بمدينة "سيدي بوزيد" عاصمة الثورة التونسية.

- وفي يوم ٨ فبراير، حاول بعض الأشخاص من المحسوبيين على التيار السلفي اقتحام سيارة القيادي "أحمد نجيب الشابي" رئيس الهيئة السياسية للحزب الجمهوري، في جهة لاكانيا بالعاصمة التونسية، أثناء عودته من جنازة

“شكري بلعيد” ووجهوا له أقذع السباب محاولين فتح سيارته واقتحامها بالقوة للاعتداء عليه، حيث قاموا برشقها بالحجارة عندما فشلت محاولاتهم في الوصول إليه. ويذكر أن أحمد نجيب الشابي يعد من ضمن الأسماء التي أفتي بعض المتطرفين بقتلهم، مثل القياديين الذين تعرضوا للإغتيال شكري بلعيد، ومحمد البراهمي.

- وفي يوم ٢٣ يناير تعرض الصحفي “رضا نتمام” والمصور “ضياء ساسي”، من فريق عمل قناة الجزيرة مباشر بتونس، للاعتداء عليهما أثناء قيامهما بتغطية الإضراب الذي قام به مجموعة من المدرسين بالتعليم الثانوي، حيث قام المدرسين بسبهما وتوجيه ألفاظاً نابية إليهما، بالإضافة إلى دفع المصور الذي كان برفقته بعيدا عن محيط الإضراب، بعد أن انهالوا عليهما بالضرب.

- وفي يوم ٢٤ يناير تعرضت المدونة التونسية “ريم ثابتي” للاعتداء عليها من قبل أحد المواطنين أثناء قيامها بتصوير طقوس الاحتفال بالمولد النبوي، في مقام الولي الصالح أبي لبابة الأنصاري بمدينة قابس، حيث تم الاعتداء عليها بالسباب والألفاظ النابية، والدفع بها بقوة خارج المنطقة بحجة عدم التصوير فيها لقدسيتهما.

المصادرة والفصل من العمل والمنع من التغطية

- وفي يوم الجمعة ٢٠ ديسمبر، فوجئت الصحفية كريمة الوسلاتي مقدمة برنامج “الحق حق” الذي يذاع كل جمعة علي الإذاعة الوطنية التونسية بمنعها من تقديم فقرتها واستبدالها بمذيع آخر.

وكان من المنتظر أن تقدم الإعلامية حلقة بعنوان "واقع الإذاعة العمومية في ظل تكاثر الإذاعات الخاصة"، وفور وصولها لمقر الإذاعة فوجئت بمنعها من دخول استوديو البث لتقديم البرنامج، وأبلغها مدير الإذاعة أنه تم إلغاء فقرتها بسبب عدم أهمية موضوع الإعلام بالنسبة للمواطنين التونسيين، وعدم تماشيها مع سياسيات البرنامج، ويذكر أن الوسلاتي كانت تنوي إذاعة الحلقة في وقت سابق إلا أن مدير الإذاعة طلب منها تأجيلها، مما يوضح أن إدارة الإذاعة أصرت علي منع الحلقة، بسبب خوفها من انتقاد عمل الإذاعة العامة في تونس.

- وفي يوم ٢ ديسمبر، تم إيقاف الصحفي بقناة "حنبعل" الخاصة هيثم الرشيدي عن تقديم برنامجه "سويعة سيور"، وذلك بسبب تعليقه علي واقعة وفاة لاعبة الكرة وحيدة عبدالسلام، قائلًا أن السبب الأساسي وراء وفاتها هو غياب الحماية المدنية، وحين طالبه بعض القيادات الأمنية بالاعتذار، رفض مما أدى لاستبعاده من تقديم البرنامج.

- وفي ٢٧ نوفمبر قام مجموعة من المتظاهرين المناهضين للسلطات التونسية، بمنع فريق عمل قناة "شبكة تونس الاخبارية" من تغطية مسيرة تم تنظيمها لإحياء الذكرى الأولى لأحداث الرش بمدينة سليانة، حيث قام مجموعة من الأهالي بمطاردة فريق العمل ووصفه القناة بالـ "النهضوية" أي تابعة لحركة النهضة الحاكمة في تونس، وكادوا يعتدوا عليهم بالضرب لولا تدخل صحفيين من وسائل إعلام مختلفة.

- وفي يوم ١٢ نوفمبر، قامت أجهزة الأمن التونسية بمنع طواقم قنوات "الوطنية التونسية" و "الحوار التونسي" ومراسل جريدة "آخر خير" الهادي

الرداوي والصحفية بإذاعة "قفصة" سعاد كيلاني من تغطية آثار الاشتباكات المسلحة التي نشبت بين أجهزة الأمن ومجموعات مسلحة بولاية قبلي التونسية، وذلك بزعم عدم حصولهم علي تراخيص من رئيس الفرقة الأمنية.

- فيما قامت أجهزة الأمن التونسية، في يوم ١ نوفمبر، بمنع فريق عمل قناة "تونيزي بوندي بلوغ" من التصوير بمنطقة البحيرة، وذلك أثناء تصويرهم تحقيق صحفي بمناطق العمران، وتم اصطحابهم لقسم الشرطة وتحرير محضر في حقهم، واتهامهم بالتصوير دون ترخيص.

- وفي يوم ٢٤ أكتوبر قام المتظاهرون المعارضون للسلطات التونسية، بمنع فريق عمل قناة "الجزيرة" من تغطية اعتصامهم بساحة الحكومة بالقصبة، حيث طردهم بعض المعتصمين الي خارج الاعتصام ورفضوا مناقشة الأمر مع طاقم القناة.

-و في ٢٣ أكتوبر، قام متظاهرون ينتمون لـ "جبهة الانقاذ" بسب فريق عمل قناة "المتوسط" ومنعهم من تغطية مسيرة نظمتها الجبهة للمطالبة برحيل الحكومة، حيث قاموا بوصف القناة بـ "النهضوية" أي تابعة لحركة النهضة، ثم طردوهم خارج المسيرة بعد منعهم من التصوير.

- كما قامت قوات من الأمن والجيش التونسي في يوم ١٨ أكتوبر، بولاية باجة باحتجاز الكاميرات وأجهزة التصوير الخاصة "بالقناة الوطنية" وقناة "الميادين" وإذاعة "جوهره اف ام" ، وحذف كافة محتوياتها ثم إعادتها، وذلك علي خلفية قيامهم بتصوير قصف قامت به قوات الجيش بمنطقة دور إسماعيل.

- وفي ١٧ أكتوبر قامت قوات تأمين المحكمة الابتدائية بقرمبالية، بمنع فريق عمل قناة "الوطنية الأولي" و الصحفي بإذاعة "موزاييك اف ام" خالد الهرقام، ومراسل اذاعة "شمس اف ام" منتصر بن ساسي، والصحفية بموقع "أرابسك" نعيمة الشرميطي، والصحفي بقناة "تونسنا" كريم الكوكي، من الدخول إلي المحكمة لتغطية جلسة محاكمة مغني الراب "كلاي بي بي"، وبعد مفاوضات من قبل المحامين ورفع الجلسة من القاضي، تم السماح للصحفيين بالدخول، ولكن دون الكاميرات الخاصة بهم.

- وفي يوم ١١ أكتوبر، قام بعض رجال الأمن بمنع مصور تلفزيون "اسطراب تي في" الذي ييثر علي شبكة الانترنت، عبدالله شامخ من تغطية وقفة احتجاجية لعدد من مصابي الثورة وأسر الشهداء أمام القصر الرئاسي، حيث طلب منه رجال الامن إظهار وثائق لإثبات هويته، وبرغم قيام المصور الصحفي بمداهم بكافة الوثائق التي تثبت شخصيته وعمله، إلا أنهم منعه من استكمال عمله، وأجبروه علي حذف محتويات كاميرته.

- وقام بعض المنتمين لما يسمى بـ "روابط حماية الثورة" في يوم ٢ أكتوبر، بمدينة قفصة، بمنع فريق عمل "إذاعة قفصة" العامة، ومصور قناة "الحوار التونسي" محمد الغربي من تغطية محاولة انتحار صاحب أحد مقاهي المدينة، وذلك بعد تهديدهم بالاعتداء عليهم بالعنف.

- وفي يوم ٤ سبتمبر، أصدر فتحي البحوري المدير العام لإذاعة "شمس اف ام" قرارا بفصل الصحفي والإعلامي البارز "سفيان بن فرحات" من عمله

بالإذاعة علي خلفية مشادة كلامية بينه وبين عضو بمجلس الشوري في حركة النهضة الحاكمة في البلاد.

وعلي إثر هذا القرار، أعلن سفيان بن فرحات عن دخوله في إضراب مفتوح عن الطعام، وطالب الإعلاميين التونسيين بالتضامن معه، وبعد جهود عديدة قرر فتحي البحوري إعادة سفيان إلى عمله في القناة، إلا إنه تراجع عن قراره بعودة سفيان بسبب نشوب مشادة كلامية بينهم مباشرة أثناء ظهورهم في برنامج "ستديو شمس"، بعد أن طالب الصحفي إدارة الإذاعة بالتوقف عن التدخل في سياسات البرامج التحريرية.

وقد اتهم سفيان إدارة الإذاعة بمحاولة معرفة كل ما يتم دعوته لبرنامج "ماتينال" من ضيوف وهو الأمر الذي يعد تدخلاً غير مقبولاً منهم في الخط التحريري للبرنامج، وإذاعة "شمس اف ام" هي إذاعة عامة تمتلك فيها الدولة التونسية نحو 70% من اسهمها.

اقتحام وسائل الاعلام بالقوة

- في يوم الخميس ١ أغسطس، قام مجهولون باقتحام مقر جريدة "٣٠ دقيقة" الأسبوعية، وقاموا بتحطيم مكتب رئيس التحرير والعبث بمحتويات مقر الجريدة وتمزيق صورة المعارض البارز الذي تعرض للاغتيال "محمد البراهمي".

احتجاز أصحاب الرأي والتنكيل بهم

- وفي يوم ٦ ديسمبر، قامت أجهزة الأمن التونسية بإيقاف الصحفي بجريدة "آخر خبر" سفيان الشورابي بولاية تطوين خلال عمله، علي خلفية إعداده تحقيق

صحفي حول المناطق الحدودية الفاصلة بين تونس وليبيا، بزعم عدم حصول علي ترخيص للتصوير، وتم احتجاز الصحفي لمدة ٤ ساعات كاملة، ولم يتم إطلاق سراحه إلا بعد حذف محتويات كاميرته.

- فيما قامت مجموعة من الشرطة العسكرية وفرق مكافحة الإرهاب، في ٢ ديسمبر، بايقاف الصحفيين أزر منصري وربيع غرسلي بولاية القصرين، واصطحبهما إلي منطقة الأمن بالولاية، وخضعوا للتحقيق لمدة ٥ ساعات لاتهامهما بتصوير منطقة عسكرية مغلقة دون ترخيص، وذلك علي إثر تصويرهما انفجار لغم بالمنطقة، ولم يتم إطلاق سراحهما إلا بعد تفرغ محتويات كاميرتهما.

- كما قامت أجهزة الأمن التونسية في نوفمبر، باعتقال المحامي والناشط الحقوقي صلاح الدين الحجري واحتجازه لمدة ٣ أيام تعسفياً دون وجه حق، والتكيل به داخل مركز الشرطة برغم كشفه عن هويته كمحامي، ومنعوه من الاتصال بالهيئة الوطنية للمحامين قبل أن يتم تقديمه للمحكمة الابتدائية للتحقيق معه، والتي قررت إطلاق سراحه.

وكان صلاح الدين الحجري بالقرب من منزله حين نشب خلاف بينه وبين أحد الحراس بمنطقة حلق الوادي، وأثناء ذلك مرت دورية شرطة فقامت باعتقال المحامي بالقوة وأدخلوه سيارة الأمن واحتجروه دون وجه حق لما يزيد عن ٣ أيام.

- كما قام رجال الأمن باحتجاز فريق عمل موقع "تونيزي بوندي بلوغ" خلال قيامهم بتصوير رسم جرافيتي وسط المدينة، وهم رجاء اليحياوي

وأمان الله الميساوي، وربيع غرس الله، وبرغم اطلاق رجال الأمن علي بطاقات هويتهم وتراخيص العمل، الا أنهم احتجزوهم لمدة ساعتين وأخضعوهم للتحقيق حول أسباب تواجدهم بالمنطقة، وأسباب تصويرهم لمكان عام، وظلوا محتجزين حتي تدخل رئيس البلدية ليؤكد علي حصولهم علي تراخيص للتصوير والعمل في البلدية.

الحاكمات العسكرية لأصحاب الرأي

- وفي يوم ٣ يوليو أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بصفافس حكماً يقضي بتفريم المدون والصحفي التونسي “حكيم الغانمي” بمائتين وأربعين ديناراً، بتهمة إهانة موظف حكومي من خلال نسبه أمور غير قانونية لموظف حكومي متعلقة بوظيفته، دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك، بينما تم تبرأته من تهمة الإساءة إلى كرامة الجيش والمؤسسة العسكرية، والإساءة للغير عبر الشبكات العمومية للاتصالات .

وكانت النيابة العسكرية قد وجهت للصحفي تلك التهم بسبب المقال الذي نشره على موقع “ورقات تونسية” في ١٠ إبريل ٢٠١٢، والذي وجه فيه انتقادات لإدارة المستشفى العسكري بمدينة قابس بسبب تعامل إدارة المستشفى مع مريضة، ورفض إدارة الصحة العسكرية التواصل مع المدنيين والإعلاميين، وقد نفي الغانمي تهمة المس بالجيش وباقي التهم الموجهة إليه، وتقدم المدون والصحفي بإستئناف علي الحكم ولا يزال يخضع للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية.

الاغتيالات السياسية

- ووصل الأمر إلى الاغتيالات السياسية، حيث قام مجهولون في يوم الخميس ٢٥ يوليو باغتيال المعارض البارز ومؤسس التيار الشعبي التونسي محمد البراهمي.

ومحمد البراهمي هو قيادي ناصري بارز، أسس حركة الوندويين الناصريين في عام ٢٠٠٥ وكانت محظورة في عهد الديكتاتور بن علي، تعرض للإعتقال عدة مرات علي خلفية نشاطه السياسي أثناء حكم بن علي، وأصبح أحد أهم رموز الثورة التونسية ومن محركي الاحتجاجات بمدينة سيدي بوزيد، وأسس التيار الشعبي التونسي لمعارضة الإئتلاف الحاكم، كما انضم بتياره السياسي الي الجبهة الشعبية التي أسسها المناضل شكري بلعيد والذي تعرض للإغتيال قبله.

وكان البراهمي قد تعرض لوابل من الرصاص أطلقه عليه مجهولون ظهر الخميس ٢٥ يوليو، أثناء خروجه من منزله في حي الغزالة بمنطقة أريانة التي تقع في شمال غرب العاصمة تونس، وقد أصيب جسد البراهمي بـ ١١ طلق ناري علي الأقل أطلقه مجهولان علي متن دراجة نارية كانوا بانتظار البراهمي أمام منزله.

- في صباح الأربعاء الموافق ٦ فبراير، تعرض الناشط السياسي البارز شكري بلعيد الأمين العام للتيار الوطني الديمقراطي الموحد، للإغتيال علي أيدي مجهولين أمام منزله بعد إصابته برصاصتين في الرأس.

و شكري بالعيد سياسي ومحامي تونسي، وعضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وكان الناطق الرسمي لحركة الوطنيين الديمقراطيين، التي تأسست بعد الثورة التونسية.

التضيق علي حق التظاهر والتجمع السلمي

- في يوم ٢٨ يوليو قامت أجهزة الأمن بالاعتداء علي ما سمي باعتصام الرحيل، والذي نظمته المعارضة التونسية بساحة باردو أمام المجلس التأسيسي التونسي، علي خلفية اغتيال الناشط البارز محمد البراهمي.

وكان المتظاهرين التونسيين الذين شاركوا في جنازة "البراهمي" قد تجمعوا أمام المجلس التأسيسي للإحتجاج علي اغتياله، فقامت الشرطة التونسية بالاعتداء بالعنف المفرط علي المتظاهرين وأطلقت عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع وطاردهم في الشوارع الجانبية، كما تم الاعتداء علي النائب المستقيل من المجلس والقيادي بالجهة الشعبية منجي الروحي وتم تعنيفه وكسر نظارته وإصابته بسبب محاولته التدخل لمنع اعتداء الشرطة بوحشية علي شاب من المتظاهرين تم اعتقاله واحتجازه في سيارات الأمن.

وعلي أثر ذلك أعلن عدد من النواب المستقلين مؤخرا من المجلس التأسيسي مشاركتهم في الاعتصام السلمي في ساحة "باردو" أمام المجلس التأسيسي بمشاركة عدد من القوي السياسية والنشطاء، وفجر يوم الأحد ٢٨ يوليو قام عدد من انصار حركة النهضة بقذف المعتصمين بالحجارة، ثم قامت أجهزة الأمن باطلاق الغازات المسيلة للدموع بكثافة مما أدي لوقوع عدد من الإصابات بين المعتصمين.

تهديد الصحفيين بالإيذاء البدني

- في يوم الأربعاء ١٨ ديسمبر تلقت الصحفية بجريدة الشروق أسماء سحون وجريدتها تهديدات تلفونية من مجهولين ومنتمين للجان حماية الثورة، علي خلفية مقال ناقد كتبه الصحفية ونشر بالجريدة تحت عنوان “الحمير تمنع الرؤساء الثلاث من زيارة سيدي بوزيد”

- في يوم ١٨ ديسمبر تلقي مراسل جريدة الشروق قيس العماري بمدينة سيدي بوزيد اتصالات هاتفية تهدده باقتحام مقر الجريدة وتطالبه بمغادرة جريدته، وقد استجاب الصحفي في النهاية لمطالب المغادرة، وترك المقر، بسبب تزايد العنف من قبل متطرفين في البلاد.

التضييق علي الاعمال الفنية والابداعية :

- في يوم ٦ يوليو قامت مجموعة تنتمي للتيار السلفي في تونس بالاعتداء علي ١٩ فناناً تونسياً أثناء عرضهم مسرحية تكرم شهيد الفكر التونسي شكري بلعيد، والذي تعرض للإعتيال علي أيدي متطرفين في مطلع شهر فبراير ٢٠١٣.

وكان الفنانين يعرضون مسرحيتهم الناقدة للسلطات في مسرح صغير علي الشارع في مدينة الكاف يوم السبت ٦ يوليو، حين هاجمهم مجموعة من المتشددين، وقد أوقفت الاجهزة الأمنية ١٩ من الفنانين التونسيين ووجهت لهم النيابة تهمة “خدش الحياء” والتي قد تصل عقوبتها للحبس ٦ أشهر وفقاً للقانون التونسي، واستمعت النيابة لاقوال الفنانين كمجني عليهم في واقعة الاعتداء، ولكن لم يتم التحقيق مع أي من المتهمين بالاعتداء علي الفنانين حتي الآن.

- في يوم ٢٢ مارس قام قامت مجموعة من السلفيين المجهولين، قدر عددها بـ ٣٠ إسلامياً، بمنع عرض مسرحية عن الوضع السياسي في تونس، في الرقاب وسط غرب تونس، وذلك في إطار مهرجان ثقافي عن الثورة التونسية، كما قاموا بالاعتداء على إحدى أعضاء الفريق المسرحي بالضرب، والسب، وإهانتها، وقاموا بمصادرة كاميرا كانت تستخدمها للتقاط صور، كما اعتدوا على أحد التقنيين عندما حاول حمايتها.

التضييق علي فناني الرب

- في يوم الخميس ٥ ديسمبر أصدرت محكمة الحمامات حكماً يقضي بحبس مغني الرب التونسي علاء اليعقوبي والملقب بـ "ولد الكانز"، لمدة ٤ أشهر مع النفاذ، بتهمة إهانة الشرطة والاعتداء علي الأخلاق الحميدة، علي خلفية أغنية قدمها في حفل في شهر أغسطس.

وكان "ولد الـ١٥" وزميله أحمد بن أحمد المعروف بـ "كلاي بي بي" قد احيوا حفلاً في مسرح الهواء الطلق بالحمامات في يوم ٢٣ أغسطس الماضي، وعلي خلفية ذلك قامت محكمة الناحية بالحمامات بنظر دعوي مرفوعة ضدهم بتهمة الإجهار بما ينافي الحياء العام والقذف العلني، وفي جلستها التي عقدت يوم ٢٩ أغسطس قضت المحكمة بالحكم غيابياً بالسجن سنة و٩ أشهر ضد المغنيين، وبينما تقدم كلاي باستئناف علي الحكم وحصل علي البراءة، صدر هذا الحكم ضد اليعقوبي بالسجن ٤ أشهر مع النفاذ العاجل، وقد تم احتجاز اليعقوبي فور صدور الحكم لتنفيذه، وتقدم مماموه بطعن بالاستئناف لإلغاء تلك العقوبة،

وفي جلستها التي عقدت في ٢٠ ديسمبر، قررت محكمة الاستئناف تبرئة المغني، وتم إطلاق سراحه.

- وفي يوم ١٢ يونيو قامت أجهزة الأمن باعتقال مغني الراب "ولد الكانز" علي خلفية نشره فيديو علي يوتيوب لأغنيته "البوليسية" كلاب وتم إحالته للمحكمة الابتدائية التي أصدرت حكمها ضد المغني بالسجن عامين مع النفاذ العاجل، وقد تقدم علاء البيعقوبي الملقب بولد الكانز باستئناف علي الحكم فقضت المحكمة بتخفيف الحكم الصادر في حقه إلي السجن ٦ أشهر مع إيقاف التنفيذ وتم الإفراج عنه في يوم ٢ يوليو ٢٠١٣.

التضييق علي حق التنقل والاقامة والسفر

- في شهر يناير قامت السلطات التونسية بمنع الصحفي المصري والناشط السياسي محمود عبد الرحيم من دخول أراضيها، بعد تعنت موظفي القنصلية التونسية بمصر معه إلى الحد الذي وصل إلى الاعتداء عليه.

وكانت السلطات التونسية قد تعنتت في منح تأشيرة الدخول لأراضيها للصحفي والمنسق العام للجنة الشعبية للدستور المصري، الذي سعى إلى الحصول عليها قرابة شهر، وسط إجراءات بيروقراطية معقدة، وتعسف أثناء الانتهاء من الإجراءات، إلى أن وصل الأمر إلى قيام أحد موظفي القنصلية بالاعتداء عليه بالسب، حيث تم إخباره فيما بعد، بأنه لن يستطع الحصول على تأشيرة الدخول، لأنه مثير للمشاكل، كما أن أسباب زيارته غير واضحة.

ويرجع أن يكون سبب المنع من دخول البلاد يعود إلى كتابات عبد الرحيم المناهضة للحكم الإسلامي في دول الربيع العربي، وكتاباته التي انتقد فيها دوماً الأوضاع في تونس، فضلاً عن آرائه حول المعاملة المهينة التي يتلقاها المصريون بالقنصلية التونسية بالقاهرة.

مصر

تقديم

مع استمرار نضال المصريين خلال السنوات الثلاثة الماضية ، ومع تصاعد سعيهم الجاد للوصول إلي نظام ديمقراطي يحترم حقوقهم وحياتهم الأساسية، نجد ان السلطتين اللتان حكمتا البلاد، قبل وبعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، "سلطة الرئيس محمد مرسي قبل ، وسلطة الرئيس المعين عدلي منصور ووزير الدفاع عبدالفتاح السيسي" أصرتا علي اتخاذ تدابير واجراءات واصدار تشريعات من شأنها الحد من حرية التعبير في مصر وذلك وان اختلف الأسلوب والأدوات التي استخدمها كلا منهما.

ورغم الحرية النسبية التي انتزعها المجتمع المصري عبر نضاله ، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً للوصول إلى إعلام مهني ووضع يحترم حرية التعبير، لاسيما بعد ان قامت السلطات في ٣ يوليو ودون الحصول علي أذن قضائي بإقتحام مقرات ٤ قنوات فضائية وإغلاقها نهائية ،وهي قنوات " الحافظ ومصره ٢٥ والناس والرحمة" وهذا فضلا عن اقتحام مكتب قناة الجزيرة في اليوم نفسه، قبل أن تتخذ رئاسة الوزراء قرارها بتكليف وزارات الاستثمار والإعلام والاتصالات بمراجعة الوضع القانوني للقناة، ثم قامت هذه الوزارات بدورها وأصدرت قرارا بإغلاق القناة في مصر.

بالاضافة إلى مدهمة ما لا يقل عن ٤ فضائيات أخرى وارتكاب عشرات الانتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين والزج بالنشطاء السياسيين في السجون بسبب انتقاداتهم أو تظاهراتهم ، فضلا عن العنف المجتمعي من قبل مواطنين عاديين ضد وسائل الاعلام والصحف المختلفة بسبب التحريض

المستمر من الاطراف المختلفة ضدهم، وخصوصاً مراسلي الصحف ووسائل الاعلام الاجنبية.

وقد استمرت سياسة الافلات من العقاب، حيث غاب اي قانون لتبني نظام للعدالة الانتقالية، ولم تتخذ السلطات أي اجراءات في هذا الشأن سوي استحداث وزارة تسمي بوزارة العدالة الانتقالية لم يشهد لها أي دور في تتبع مرتكبي الجرائم المختلفة في حق الشعب المصري، ما يوضح ان استحداثها كان مجرد إجراء شكلي لتهديئة الرأي العام دون أن تتخذ إجراءات حقيقية لجبر الضرر وتعويض الضحايا وتتبع مرتكبي الجرائم والانتهاكات.

كما استمرت المحاكمات العسكرية للمدنيين، واغفل الدستور الجديد الذي صدر بالفعل في مطلع عام ٢٠١٤ حظر هذا النوع من المحاكمات، حيث شهد عام ٢٠١٣ محاكمة ٢ صحفيين امام القضاء العسكري.

أولاً: البيئة التشريعية الحاكمة لحرية التعبير

لم تتغير البيئة التشريعية الحاكمة لحرية التعبير في مصر خلال عام ٢٠١٣ ، بل ازدادت سوءاً ، حيث ان ترسانة القوانين المورثة من دولة مبارك الشمولية لازالت هي الحاكمة في مصر

وقد استحدث وزير العدل عقب عزل الرئيس محمد مرسي ، تعديلاً جديداً بإلغاء القيود التي قررتها المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية علي الحبس الاحتياطي، عبر تعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة ليمنح الحق للمحاكم المصرية بعدم التقيد بسقف زمني محدد للحبس الاحتياطي إذا كان حكم اول

درجة صادرا بالإعدام أو السجن المؤبد، الأمر الذي يبيح استخدام الحبس الاحتياطي كعقاب للمتهم دون أن تثبت إدانته وتكون العقوبة واجبة النفاذ في حقه وهو ما يخل بضمانات المحاكمة العادلة ويخل بالمبادئ القانونية بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

أما قانون التظاهر الجديد والذي اصدره الرئيس عدلي منصور في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ وبدأ العمل به من اليوم التالي فجاء صادما ولم يؤخذ بأي رفض شعبي أو انتقادات سياسية وحقوقية ، ووضح انه الهدف منه مصادرة حق التظاهر والاعتصام السلميين ، وإخضاعهم لقبضة الدولة الامنية وتقنين استخدام العنف في مواجهة الاحتجاجات الشعبية.

ثالثاً : قضايا العام :-

شكلت مصر حالة خاصة عن نظيراتها في بلدان الربيع العربي، حيث تعاقب على حكمها منذ ثورة يناير ٢٠١١ ثلاثة رؤساء ونحو ستة حكومات ، إلا إن انتهاكات حرية التعبير وملاحقة أصحاب الرأي لم تتوقف، وأن اختلفت الطريقة التي يتبعها كل نظام لهذه الملاحقة .

وفي عام ٢٠١٣ واستكمالاً لمنهجية استخدام قضايا الحسبة في مواجهة الآراء والتي انتشرت بشكل واسع فور تولي الرئيس المعزول محمد مرسي منصبه كأول رئيس منتخب، كان هناك جريمتين هما الأبرز وشكلا حالة خاصة حيث استخدمتا كمنهجاً من الدولة أو المحتسبين لملاحقة أصحاب الرأي وهما "إهانة الرئيس، وازدراء الأديان" وفي هذا الجزء نتناول الجريمتين بالتفصيل مع لمحة تاريخية لهما.

١ - إهانة الرئيس :

هي جريمة من جرائم النظم الاستبدادية، والتي تحاول اضعاف حالة من القدسية علي رئيس الجمهورية ، بهدف تحصينه من النقد، وإرهاب الصحفيين وأصحاب الرأي والمهتمين بالشأن العام وإجبارهم علي عدم المساس به. وهذه الجريمة شكلت موروث ثقافي لدي الحكام والقائمين علي الدولة في مصر، فدائماً ينص عليها قانون العقوبات منذ ما يزيد عن قرن، حتي وأن تغير اسمها من عصر إلي آخر، من العيب في حق ذات ولي الأمر إلي الطعن في مسند الخديوية وصولاً إلي مسماها الحالي إهانة الرئيس، ورغم التغيرات التي شهدها التاريخ المصري، وبرغم انطلاق ثورته في ٢٥ يناير ٢٠١١ وتغيره لـ ٤ أنظمة مختلفة لا يزال قانون العقوبات المصري يحتوي علي مادة إهانة رئيس الجمهورية حتي الآن.

وقد رصدت الشبكة العربية ملاحقة ٢٤ كاتب واعلامي وصحفي ، بل ومواطنين خلال حكم الرئيس مرسي ، وحتى تم عزله.

٢ - إزدراء الأديان :

وهو اتهام فضفاض يهدف لتكبير وحصار انتقاد أداء رجال الدين وكذلك مصادرة الابداع الذي قد يتماس مع الدين أو المعتقد ، وتمثل هذه المادة " مادة ٩٨ أ من قانون العقوبات" قيادا حادة ما فتئ الصحفيين والحقوقيين والمبدعين ينتقدونه ، لاسيما بعد صدور حكم على الكاتب القصصي "كرم صابر" في ٧ مايو من محكمة جناح بيا بمحافظة بني سويف بتوقيع اقصي عقوبة ضده وهي السجن ٥ سنوات غيابياً بتهمة إزدراء الاديان علي خلفية بلاغ تقدم به عدد من المحتسبين في ١٢ ابريل ٢٠١١ يحمل رقم ٦٠٠ لسنة ٢٠١١ إلى

المحامي العام لنيابات بني سويف، يهتمون فيه “كرم صابر” بإزدرا الاديان علي خلفية إصدار مجموعة قصصية تحمل اسم “أين الله”، تحتوي على ١١ قصة.

ثم تقدم كرم صابر بمعارضة علي الحكم الغيابي وتحددت جلسته ١٠ سبتمبر لنظر اولي جلسات المعارضة، وفي جلستها الأولي قررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة الثلاثاء ٢٢ أكتوبر ثم تداولت القضية بالجلسات الي ان تم تأجيلها الي يناير ٢٠١٣. وقد تقرر تأييد الحكم في بداية ٢٠١٤ ، وينتظر الكاتب الاستئناف.

ايضا وفي ١ يونيو ٢٠١٣ أصدرت محكمة جناح بندر ثان أسيوط، حكمها في الجنحة رقم ٢٩٣٩ لسنة ٢٠١٣ ضد المحامي “روماني مراد سعد” والذي قضى غيابياً بحبسه لمدة عام وكفالة خمسمائة جنيه مع إلزامه بأن يؤدي مبلغ وقدره عشرة الآف جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت للمدعيين بالحق المدني، اللذان اتهماه بتعمد الإساءة للدين الإسلامي. بسبب نقاش بين روماني مراد سعد وعدد من المحامين الإسلاميين عبر إحدى صفحات موقع الـ” فيسبوك ”.

الانتهاكات التي طالت حرية التعبير في مصر خلال عام ٢٠١٣
أولا : الانتهاكات خلال حكم الرئيس المعزول محمد مرسي لليناير- يونيو ٢٠١٣ لله :

١- مقتل الصحفيين والإعلاميين :

١ - في يوم الجمعة ٢٨ يونيو قام مجهولين يرجح انتمائهم لتيار الإسلام السياسي بإلقاء قنبلة محلية الصنع في ميدان الشهداء ببورسعيد أثناء مظاهرة معارضة للرئيس المعزول محمد مرسي، وفي هذه الأثناء كان الصحفي صلاح

الدين حسن مراسل جريدة "شعب مصر" وعضو المنظمة القومية لحقوق الإنسان، وأمين عام حزب مصر الفتاة بمدينة بورسعيد متواجداً بالميدان لتغطية التظاهرة فانفجرت القنبلة بالقرب منه مما أدى لمقتل الصحفي وإصابة ١٦ آخرين من المتظاهرين.

٢ - وفي مدينة الإسكندرية في نفس اليوم ، قتل الطالب الأمريكي " اندرو بوشتر" الذي جاء لمصر لتدريس الانجليزية للأطفال بعد طعنه بسلاح ابيض علي ايدي شخص مجهول وذلك علي خلفية تصويره لأحداث الاشتباكات التي نشبت بين مؤيدي ومعارضى الرئيس المعزول محمد مرسي.

٢- الفصل من العمل والعقوبات الادارية:

- في يوم الخميس ٢٧ يونيو ٢٠١٣ أصدر وزير الاستثمار " يحيى حامد" المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين قراراً بإقالة الدكتور "يحيى حسين عبد الهادي"، وكيل أول وزارة الاستثمار مدير مركز إعداد القادة لإدارة الاعمال، التابع لوزارة الاستثمار، وذلك بعد تكرار استضافة المركز للمعارضين السياسيين للرئيس محمد مرسي وانتقادهم لسياسات إدارة الرئيس في حكم البلاد، وكان آخرها استضافة حركة تمرد وتدشينها حركة ٣٠ يونيو، فضلاً عن استضافة اللواء كمال حسين مدير مكتب نائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان، وانتقاده لجماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى قائمة من الشخصيات المعارضة لجماعة الإخوان المسلمين والمرشد العام للإخوان، من بينهم الدكتور علاء الأسواني، وجورج إسحاق، والكاتب حمدي قنديل.

- في منتصف شهر يونيو ٢٠١٣ قامت الشئون القانونية في اتحاد الاذاعة والتلفزيون بإيقاف المذيع بإذاعة القاهرة الكبرى بهاء المالكي عن العمل وتحويله للتحقيق بسبب استضافة قيادي بحركة تمرد.

وكان المالكي، قد استضاف أحمد عادل عضو اللجنة المركزية بحركة تمرد في برنامج ” مساء الخير يا قاهرة ” علي إذاعة القاهرة الكبرى للحديث عن سيناريوهات يوم ٣٠ يونيو وموقف الحركة والمعارضين قبل ذلك اليوم وما بعده، والوقف علي آرائهم في الخطوات التي يتخذها الرئيس محمد مرسي قبل ذلك اليوم، وكان المالكي ينوي ان يستضيف عاصم عبدالماجد القيادي بالجماعة الاسلامية لحضور الحلقة امام ضيف تمرد الا ان عبدالماجد قد رفض.

وعلي اثر ذلك تلقي المالكي توبيخات من قبل رئيس قطاع الاذاعة ووصف فيها حملة تمرد بالغير قانونية والغير شرعية والمرضة، ثم تقرر بعد ذلك ايقاف المذيع عن العمل بالفترات المفتوحة وإحالته للتحقيق.

- في مطلع شهر يونيو قررت إدارة ماسبيرو احالة عاصم سعيد معد برامج بدرجة كبير للتحقيق ومعه ٧ آخرين علي خلفية مشاركتهم في تظاهرات نظمها الموظفين في ماسبيرو للمطالبة بتحرير الاعلام الرسمي، واصلاح لوائح الاجور، ووجهت لهم تهمة ترديد هتافات مسيئة للقيادات الاعلامية، وبعد أن نظم الاعلاميين وقفة احتجاجية حاشدة للتضامن مع زملائهم تراجعت إدارة التلفزيون عن قرارها.

- في مطلع شهر يونيو قرر وزير الثقافة بحكومة الاخوان علاء عبدالعزيز إقالة عدد من قيادات وزارة الثقافة مثل رئيس الهيئة المصرية العامة

للكتاب احمد مجاهد، والدكتورة إيناس عبدالدايم رئيس الأوبرا المصرية، بسبب دعمهم للدولة المدنية، وهو القرار الذي اعتبره المثقفين محاولة لأخونة وزارة الثقافة والقضاء علي استقلاليتها فنظموا اعتصام، استمر حتي اندلاع احتجاجات ٣٠ يونيو ضد حكم الاخوان المسلمين.

- في يوم ٤ فبراير عاقبت الشئون القانونية بقطاع الإذاعة باتحاد الإذاعة والتلفزيون المذيعه ريادة سمير بخصم حوافزها الشهرية ومنعها من تقديم برامج إذاعية بشكل منفرد.

وذلك بعد ان تلقت ”ريادة“ اتصالاً أثناء تقديم احدي السهرات الإذاعية علي شبكة الشباب والرياضة، يوم الأحد ٣ فبراير ٢٠١٣، وهاجم المتصل في مداخلته الرئيس محمد مرسي بشكل لاذع، فقام الكنترول بقطع الخط علي المتصل، ثم علقت المذيعه قائلة ”نشكر المتصل، وهنكمل البرنامج عادي“، وعلي خلفية ذلك تمت إحالة المذيعه للتحقيق الإداري أمام الشئون القانونية وصدر القرار بمعاقبتها بالحرمان من الحوافز الشهرية ومنعها من تقديم البرامج بشكل منفرد.

- في منتصف يناير ٢٠١٣ أصدر عمر عبدالخالق رئيس شبكة الشباب والرياضة الإذاعية قرارا بإيقاف الإعلامية انتصار الغريب عن العمل وإحالتها للتحقيق علي خلفية احدي حلقات برنامجها ”محل ميلاد مصر“

وكان ضيف الحلقة المذكورة وهو الناشط الحقوقي محمد عصام، قد اعرب خلال الحلقة عن ندمه علي مشاركته في الثورة بعد ما رآه من

فاشية النظام الحالي، وقد علق علي أحداث الاتحادية قائلاً “المصريون استبدلوا نظاماً فاسداً بنظام فاشي”، الأمر الذي اغضب إدارة إذاعة الشباب والرياضة فقرر رئيسها علي خلفية ذلك إيقاف الإعلامية عن العمل وإحالتها للتحقيق.

٣- التضييق علي منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان :

- في يوم الثلاثاء ٤ يونيو اصدرت محكمة جنابات القاهرة حكماً ضد عدد من النشطاء والمنظمات الحقوقية فيما سمي اعلامياً بقضية التمويل الأجنبي والتي تم تليفيقها من قبل المجلس العسكري وبعض رموز نظام مبارك اثناء الحملة التي شنها المجلس العسكري علي منظمات المجتمع المدني خلال المرحلة الانتقالية الأولى بسبب نشرها للإنتهاكات التي ارتكبت ضد المعارضين المصريين لحكم العسكريين.

وكانت الحكومة التي رأسها كمال الجنزوري عضو الحزب الوطني المنحل قد شنت حملة تشهير ضخمة ضد منظمات المجتمع المدني بدأت من شهر مارس ٢٠١١ واستمرت حتي عام ٢٠١٢ بقيادة فائزة ابوالنجا عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل، أعقبها تليفيق قضية لعدد من المنظمات الحقوقية وتم علي خلفية ذلك تقديم ٤٣ مسؤولاً وموظفاً - يحملون جنسيات امريكية وألمانية وصربية ونرويجية وفلسطينية وأردنية بالإضافة لمواطنين مصريين يعملون في بعض المنظمات الحقوقية الدولية- للمحاكمة أمام محكمة الجنابات علي خلفية عملهم الحقوقي داخل مصر.

وبرغم ان القضية قد شهدت منذ بدايتها تحقيقات مهلهلة ومشاركة بعض قضاة التحقيق في التشهير بالمنظمات الا ان محكمة الجنابات قد اصدرت حكمها

القاسي والجائر والذي قضي بالحبس من سنة له سنوات في حق المتهمين في القضية، حيث قررت المحكمة معاقبة ٢٧ متهما بالسجن ٥ سنوات وتغريم كلا منهم ١٠٠٠ جنيه، ومعاقبة ٥ آخرين بالسجن سنتين مع الشغل وغرامة ١٠٠٠ جنيه، ومعاقبة ١١ آخرين بالحبس سنة وغرامة ١٠٠٠ جنيه مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنة.

٤- احكام بالسجن والغرامة عقاب للتعبير السلمي عن الرأي:

- في يوم الخميس ٢ مايو أصدرت محكمة جناح القاهرة الجديدة حكما يقضي بالسجن ٥ سنوات و٦ أشهر وكفالة ٣٠ ألف جنيه لإيقاف التنفيذ علي ٦ من النشطاء الذين تظاهروا للتضامن مع أعضاء "البلاك بلوك" أثناء محاكمتهم، بمحكمة التجمع الخامس.

وكان كلا من عمرو عبد الظاهر الطالب بجامعة عين شمس، وعمرو عماد الدين على الطالب بجامعة القاهرة، ومصطفى السيد الطالب بجامعة القاهرة، ومحمد أحمد، ومحمد فرحات، وعبد الله أحمد قد تعرضوا للاعتقال علي أيدي قوات الأمن أمام محكمة التجمع الخامس أثناء مشاركتهم في احتجاجات للتضامن مع ٨ من أعضاء البلاك بلوك بعد قرار نيابة امن الدولة العليا بتجديد حبسهم الاحتياطي لمدة ١٥ يوم علي ذمة التحقيقات، وبعد اعتقال النشطاء ٦ يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل تم التحقيق معهم لمدة يومان ثم قررت النيابة العامة إحالتهم لنظر قضيتهم في جلسة محاكمة عاجلة يوم الخميس ٢ مايو وفي جلسة واحدة صدر حكم من محكمة جناح القاهرة يقضي بسجنهم ٥ سنوات و٦ أشهر وكفالة ٣٠ ألف جنيه بتهم التعدي علي رجال الأمن أثناء تأدية عملهم وإتلاف ممتلكات عامة وإثارة أعمال الشغب.

وقد تقدم النشطاء باستئناف علي القرار الصادرة وفي منتصف مايو ٢٠١٣ قررت محكمة جناح مستأنف القاهرة الجديدة برائتهم من الاتهامات التي تم توجيهها لهم.

- في ١٢ مارس ٢٠١٣ أصدرت محكمة جناح المنشية حكما ضد الناشط السياسي حسن مصطفى يقضي بحبسه لمدة سنتين بتهمة تم تلفيقها له علي خلفية الاشتباكات التي حدثت في يناير ٢٠١٣ أمام المحكمة بسبب الاحتجاجات المطالبة بالقصاص لشهداء الثورة المصرية.

وكانت النيابة العامة قد وجهت للناشط تهمة الاعتداء علي احمد درويش وكيل النائب العام خلال التحقيق مع ٢٧ متظاهر تم اعتقالهم من قبل أجهزة الأمن أثناء الاشتباكات التي حدثت بمحيط محكمة الجنايات ومديرية امن الإسكندرية في يناير ٢٠١٣، واستندت لتقرير الطب الشرعي الذي ذكر إنه بالكشف علي وكيل النيابة وجدوا احمرار في خده الأيسر، وقد تقدم مصطفى بطعن علي الحكم وصدر قرار بتخفيف العقوبة في حقه، ليتم اطلاق سراحه بعد قضاءه عام كاملاً في السجن.

٥- الإيقاف والمنع والمصادرة :

- في يوم الاثنين ٢٩ ابريل قررت ادارة قصر ثقافة الفردقة بإيقاف عرض مسرحية “ديوان البقر” ، بسبب احتوائها علي نقد لنظام حكم الاخوان المسلمين، حيث ان فريق عمل المسرحية قد فوجئ بقيام قوات الأمن بمنعهم من دخول قصر ثقافة الفردقة وذلك أثناء توجيههم لقصر الثقافة لعرض مسرحيتهم، وفوجئوا بأن المسرحية تم وقف عرضها

دون ذكر أسباب واضحة.

وجاء هذا الإيقاف بعد تهديد قيادي إخواني وعضو سابق بمجلس الشعب المنحل بإيقاف العمل، وقد بررت جهة الإدارة إيقاف العرض باحتوائه علي الفاظ خارجة.

- في مطلع شهر ابريل، قامت أجهزة الأمن التابعة لقسم شرطة سفاجا وإدارة الدفاع المدني بمنع عرض مسرحي كان من المقرر تقديمه بقصر ثقافة مدينة سفاجا بعنوان ” رحلة حنضلة المصري ”

وبرر مدير قصر الثقافة والأجهزة الأمنية منع العرض بعدم صلاحية المسرح لعدم وجود أجهزة إطفاء وإنذار الحريق وهي اشتراطات غير مبررة بالنسبة لمسرح مكشوف، وهو ما رجح ان يكون السبب الحقيقي لإلغاء العرض يرجع لاحتوائه علي عبارات ناقدة لجماعة الإخوان المسلمين وإدارتهم لشئون البلاد والواقع السياسي المصري.

- في شهر مارس ٢٠١٣ قررت السلطات المصرية منع العرض العام لفيلم ” يهود مصر “ بسبب اعتراض جهات أمنية علي عنوان الفيلم ومحتواه.

وكان ” هيثم الخميسي ” منتج فيلم ” يهود مصر ” قد فوجئ عند طلبه الحصول على ترخيص العرض العام للفيلم، برفض طلبه من قبل جهاز الرقابة على المصنفات الفنية بحجة اعتراض جهات أمنية على اسم الفيلم، وذلك برغم حصول الفيلم على كافة الموافقات المطلوبة في جميع مراحل إنتاجه، إضافة إلى أن الجهاز قد وافق سابقا على عرض الفيلم في إطار مهرجان ” بانوراما الفيلم

الأوروبي” في سبتمبر ٢٠١٢. وقد أدى منع عرض الفيلم إلى مشاكل جمة لمنتجه الذي كان قد قام بإجراءات العرض العام بما في ذلك حجز عدة قاعات للعرض.

ويتناول الفيلم الوثائقي الذي أخرجه المخرج المصري “أمير رمسيس” ظروف حياة اليهود المصريين في النصف الأول للقرن العشرين حتي مغادرة معظم أبناء هذه الجالية لمصر في أواخر عام ١٩٥٠. وقد سبق أن عرض الفيلم في دور السينما بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المقرر أن يبدأ عرضه في ثلاث دور للسينما في مصر في الأربعاء ١٣ مارس ٢٠١٣ ولكن صدر قرار منعه.

- في ١٢ يناير ٢٠١٣ قضت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإداري، بوقف بث قناة الحافظ، وهي قناة فضائية خاصة ذات ميول سلفية، لمدة ٣٠ يوماً، ومنع كل من عاطف عبد الرشيد، مقدم برامج بالقناة، والداعية السلفي عبد الله بدر، من الظهور بأي قناة تليفزيونية أخرى طوال المدة ذاتها، وذلك بعد نظر المحكمة لأربع دعاوى مختلفة، اختصمت وزير الإعلام، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية، وطالبت بإلغاء القرار السلي لكل منهم بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات القانونية، والتي حسب وجهة نظر مقدمي الدعاوى كان ينبغي على المسؤولين اتخاذها بشأن قناة الحافظ، على خلفية بثها لحلقة من برنامج “في الميزان” الذي يقدمه عبد الرشيد، استضاف فيها الداعية عبد الله بدر الذي وجه في حديثه إساءات متعددة إلى الممثلة إلهام شاهين (وهي صاحبة إحدى الدعاوى المذكورة).

٦- التضييق علي حرية استخدام الانترنت وملاحقة المدونين:

- في ١٧ مارس ٢٠١٣ صدر قرار بضبط وإحضار مدون الفيديو احمد أنور بعد أن حددت محكمة طنطا الجزئية جلسة ٤ مايو لنظر القضية رقم ٥٩٧٥ لسنة ٢٠١٣ جنح أول طنطا، بعد أن وجهت له النيابة العامة اتهاماً بسبب وزارة الداخلية وتعهد مضايقة الغير باستخدام وسائل الاتصالات علي خلفية المحضر رقم ٤٥٠٢ لسنة ٢٠١٢ إداري قسم أول طنطا، بناء على مذكرة تقدم بها مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية بمديرية أمن الغربية بشأن الفيديو الذي قام أحمد أنور بنشره على حسابه بموقع فيسبوك والقناة الخاصة به على موقع يوتيوب حمل عنوان "علاقة الفنانة مروى بالداخلية والانفلات الأمني" وجه فيه نقداً ساخراً لاداء وزارة الداخلية وتقصيرها في حفظ الامن، وفي ١٧ مارس ٢٠١٣ أصدرت النيابة العامة قرار بضبط وإحضار " أنور " ، ثم قررت إحالته للمحاكمة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣، ولازالت محاكمة الناشط جارية امام المحكمة الاقتصادية وهو مطلق السراح.

- في يوم ٩ فبراير أصدرت الدائرة السابعة من القضاء الإداري، برئاسة المستشار حسونة توفيق، قد قرارا بحجب الموقع الإلكتروني "يوتيوب" وكافة المواقع الأخرى، التي عرض الفيلم المسيء لرسول الاسلام من خلالها، وذلك بناءً على دعوى أقامها المحامي محمد حامد سالم، واختصم فيها كل من رئيس مجلس الوزراء، ووزير الاتصالات، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، يطالب فيها بإلغاء قرارهم السليبي بعدم حجب موقع يوتيوب والمواقع الأخرى التي عرض الفيلم من خلالها، معتبرا ذلك ضد

عقيدة الإسلام ومكانة الرسول.

٧- التضييق علي حق التجمع والتظاهر السلمي :

- في يوم ٦ ابريل ٢٠١٣ قامت اجهز الامن المصرية باستخدام العنف المفرط ضد مظاهرة سلمية نظمتها حركة شباب ٦ إبريل أمام دار القضاء العالي، في اطار عدد من المسيرات السلمية في القاهرة وعدد من المحافظات، وذلك احتفالاً بالذكرى الخامسة لإضراب المطلة في نفس اليوم من عام ٢٠٠٨

- في يوم الخميس ٢٨ مارس قامت اجهزة الامن بأعتقال كلاً من ممدوح حسن، وعبد العظيم أحمد فهمي (الشهير بزيرو)، ومحمد مصطفى، وسيد منير أعضاء حركة شباب ٦ ابريل، علي خلفية تنظيمهم لمظاهرة سلمية أمام منزل اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية، للتنديد بخدمة وزارة الداخلية للأنظمة السياسية وتغليبها الامن السياسي لتلك الانظمة علي الامن الاجتماعي للمواطنين.

وقد تم عرضهم علي نيابة امن الدولة التي وجهت لهم اتهامات سب وقذف وزير الداخلية بشخصه؛ سب وقذف وزارة الداخلية؛ التعدي على مكلفين بخدمة عامة (أفراد قوات الأمن المركزي) وقررت حبسهم ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات ثم تم تجديد الحبس لفترات آخري، حتي تم اخلاء سبيلهم بعد ٣٥ يوماً من الاحتجاز التعسفي واساءة المعاملة.

- في يوم ٢٦ مارس ٢٠١٣ قامت اجهزة الامن بالاشتراك مع حرس جامعة مصر الدولية بفض اعتصام سلمي نظمه طلاب الجامعة أمام مقرها

بطريق مصر الإسماعيلية للتضامن مع زميل لهم تعرض للعقاب علي خلفية مشاركته في وقفة سلمية لمطالبة إدارة الجامعة بإنشاء كوبري لعبور المشاة، وقد استخدمت أجهزة قنابل الغاز المسيلة للدموع والخرطوش مما أدى لوقوع إصابات عديدة في صفوف الطلاب.

وكان أحد طلاب الجامعة قد تعرض لحادث مرور أثناء عبور الطريق متجهاً للجامعة وهو ما دفع مجموعة من الطلاب لتنظيم وقفة احتجاجية أمام مكتب رئيس الجامعة لمطالبته بإنشاء كوبري لعبور المشاة أمام مبني الجامعة للحفاظ علي سلامة الطلاب، فقامت إدارة الجامعة بفصل عدد من الطلاب الذين شاركوا في الوقفة لمدة شهر وهو ما دفع الطلاب لتنظيم اعتصام سلمي للتأكيد علي مطالبهم وللتضامن مع زميلهم المفصول فقامت إدارة الجامعة بالاستعانة بوزارة الداخلية لفض اعتصام الطلاب السلمي.

- في ١٦ مارس ٢٠١٣ قام حرس مقر مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين بالاعتداء علي المتظاهرين الذين نظموا مظاهرة سلمية أمام المقر للاحتجاج علي سياسات جماعة الإخوان المسلمين في إدارة شؤون الدولة المصرية وذلك خلال حملة دعا لها عدد من النشطاء السياسيين لرسم "الجرافيتي" أمام مقر الجماعة، كما قام الحرس باحتجاز ٣ نشطاء، والاعتداء بالضرب علي عدد من الصحفيين والإعلاميين بهدف فض التظاهرة السلمية وإجبار المتظاهرين علي الابتعاد عن المقر.

وقد تعرض المصوران الصحفيان بجريدة الوطن محمد نبيل وعمرو دياب للإصابة بكدمات وكسور نتيجة الاعتداء عليهم من قبل حرس مقر الجماعة أثناء قيامهم بعملهم في تغطية أحداث التجمع السلمي.

- في يوم ٢١ يناير قامت اجهزة الامن المصرية باعتقال حوالي ١٣ متظاهراً من حملة الماجستير والدكتوراه، واستخدام القوة في فض اعتصامهم السلمي الذي نظموه أمام منزل رئيس الوزراء بشارع المساحة بالدقي، للمطالبة بإقالته وتعيينهم في الجهاز الإداري في الدولة، وذلك بعد أن فشلت محاولات حكمدار الجيزة في إقناعهم بفض اعتصامهم السلمي.

- في يوم ١٩ يناير قام مجموعة من المنتمين لتيار الإسلام السياسي بالاعتداء علي عرض "كاذبون باسم الدين"، الذي نظمته حملة "إخوان كاذبون"، بمنطقة أبوسليمان شرق الإسكندرية، حيث فوجئ منظمو العرض بقيام مجموعة من الملتحين بمهاجمة العرض وتكسير "الداتا شو" والمعدات، ووصفوا القائمين علي العرض بالكفرة والأقباط وطالبوهم بنقل مكان العرض لأقرب كنيسة!

٨- التضييق علي حق الإقامة والتنقل والسفر:

في يوم الجمعة ١ مارس ٢٠١٣، قامت اجهزة الامن بمطار القاهرة الدولي بمنع "رملة عبد الحميد" الكاتبة والناشطة السياسية البحرينية، وعضو شوري جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بالبحرين - أبرز حركات المعارضة السياسية بالبحرين-

من دخول الأراضي المصرية بعد فحص أوراقها واحتجازها بالمطار لمدة ثلاث ساعات قبل ترحيلها للبحرين مرة أخرى، دون أبداء اسباب واضحة لسبب المنع.

٩- احكام عسكرية بالسجن في قضايا الرأي :

- في يوم الاثنين ٨ إبريل ٢٠١٣، أصدرت المحكمة العسكرية بالاسكندرية حكما بالحبس لمدة ستة أشهر، في حق المواطن "سعد محمد إبراهيم"، بعد إدانتها له بتهم سب القوات المسلحة، والتواجد في منطقة عسكرية دون تصريح، وحياسة سلاح أبيض، وذلك ان اعتقل في يوم ١٣ فبراير ٢٠١٣، قبل أيام من تحرير محضر الضبط من قبل احد ضباط القوات البحرية والذي تم تحريره في يوم ١٨ فبراير بعد ايام من القبض عليه واحتجازه من قبل القوات البحرية .

١٠- محاصرة وسائل الاعلام وارهاب الاعلاميين :

- في يوم ٢٤ مارس ٢٠١٣ نظم قيادات تنتسب لتيارات الإسلام السياسي اعتصام أمام مدينة الإنتاج الإعلامي (بمدينة السادس من أكتوبر)، احتجاجا على ما اعتبرته هذه القيادات تجاوزات من بعض المؤسسات الإعلامية التي تقع مقراتها وأستديوهات داخل المدينة. وقام المعتمسين بمحاصرة بوابات المدينة، ومنعوا العاملين ببعض المؤسسات والمترددین عليها من الدخول إليها أو الخروج منها، كما قام بعضهم بالاعتداء على عدد من العاملين بوسائل الاعلام بدنيا ولفظيا إضافة إلى تحطيم سيارات البعض عند محاولتها الدخول إلى المدينة أو الخروج منها. وتطورت اعتداءات بعض المشاركين بالاعتصام لتشمل فندقا مجاورا للمدينة بحجة سماحه للبعض بالمرور من وإلى المدينة من خلاله وتواتر شائعات عن إقامة بعض الإعلاميين به.

١١- الاعتداءات البدنية علي الصحفيين :

- الاعتداء علي مراسلي صحيفة اولاد البلد بالمنصورة، ففي ٢٦ فبراير ٢٠١٣، قام أحد جنود قوات الأمن المركزي بالاعتداء على مراسل صحيفة اولاد البلد بمدينة المنصورة “محمد حيزا” حيث قام بسحلته على الأرض وتمزيق ملابسه كما حاول الاستيلاء على الكاميرا الخاصة به.

- وفي يوم ٢٧ فبراير تعرض مراسل صحيفة اولاد البلد نفسها محمد السعيد للهجوم من قبل مجهولين ظنوا أنه عضو بالإخوان المسلمين نظرا لأنه ملتحق، وقاموا بضربه ضربا مبرحا وبعد ذلك قام أحدهم بسكب بنزين عليه بناء على طلب الجماهير الذين نادوا بإحراقه، إلا أن تم إنقاذه على يد صحفيين آخرين من أيديهم.

- وفي يوم ٢ مارس تعرض عدد من مراسلي ولاد البلاد منهم سمير وحيد الذي اضطر للقفز من شرفة مبنى التيار الشعبي الذي تواجد به هو وعدد آخر من المراسلين الصحفيين وقت اقتحام الأمن له، وذلك هربا من العنف المبالغ فيه لقوات الشرطة، كما تعرض أيضا كل من تامر المهدي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة ولاد البلد بالمنصورة، ونعمان سمير لاعتداء من قبل قوات الأمن حيث تم سحلهم في الشارع إلى أن فقدوا وعيهم وتم إسعافهم من المارة، وقد تم الاعتداء على محمد حيزا مرة أخرى في ٢ مارس حيث أصيب بطلقات خرطوش في عينيه.

- في يوم ٢٣ فبراير تعرض الوليد إسماعيل، الصحفي بجريدة الوطن، للاعتداء من قبل أنصار الشيخ أبو إسلام، الداعية السلفي، ومالك قناة الأمة الفضائية،

وذلك عندما حاول التحدث إلى الشيخ عقب وصوله إلى دار القضاء العالي للخضوع للتحقيق معه، وحاول أنصار أبو إسلام طرد الصحفي، بعد علمهم بعمله بصحيفة الوطن التي وصفوها بمعاداة الله ودينه!

- في يوم ٢٠ فبراير قام مجهولين باختطاف الصحفي محمد الصاوي، محرر بموقع مصر اوي بعد أن غادر منزل شقيقته بحي دار السلام بالقاهرة، متجها إلى مدينة العاشر من رمضان حيث تسكن خطيبته، ولكنه اختفي منذ ذلك الحين، ولم تسفر محاولات أفراد عائلته وزملائه للبحث عنه في المستشفيات وأقسام الشرطة عن التوصل إلى أي معلومات عن مكانه، في حين أكدت خطيبته تلقيها لمكالمة تليفونية منه مساء الخميس ٢١ فبراير، أكد فيها أنه قد تم اختطافه من موقف مدينة العاشر من رمضان، وطلب منها إبلاغ الشرطة.

وبعد عدة أيام من اختفائه تم العثور علي الصحفي ملقي علي الطريق الصحراوي متأثرا بجروح واصابات.

- في يوم ٨ فبراير قام مجهولين بالاعتداء علي طاقم قناة "مصر ٢٥" التابعة لجماعة الاخوان المسلمين أثناء تأدية عملهم وتغطية مظاهرات جمعة الكرامة بميدان التحرير، واحتجازهم ومنعهم من استكمال البث المباشر من الميدان ومصادرة معداتهم.

حيث فوجئ مراسل القناة احمد عبد العليم أثناء تغطية التظاهرات علي الهواء مباشرة، بشخص مجهول ظهر صوته علي الهواء مباشرة وهو يطالب طاقم القناة بإبراز كارنيهاتهم وإجبارهم علي أغلاق الكاميرات وإيقاف البث قائلا "ممنوع قناة مصر ٢٥ بتاعت الإخوان تبث من الميدان" دون أن يكون له أي

صفة للقيام بذلك، ثم قام هو ومن معه باحتجاز طاقم القناة ومصادرة المعدات قبل أن يتم ردها لهم بعد دفع مقابل مالي بلغ طبقا لمراسل القناة ” ٣٥٠٠ جنيه ، نحو ٦٥٠ دولار ” . !

- في يوم ٥ فبراير تعرض الصحفي محمد المشتاوي، المحرر بجريدة المصريون، للاعتداء الجسدي علي يد مجموعة من المجهولين المسلحين بالأسلحة البيضاء.

حيث فوجئ المشتاوي عقب خروجه من محطة مترو الدمرداش بـ ٥ أشخاص يقومون بتوقيفه والاعتداء عليه بالضرب باستخدام الأسلحة البيضاء، وقاموا بإصابته بجروح قطعية بيديه اليمين، واستولوا علي متعلقاته الشخصية، ثم قام بعض المارة بنقله إلي المستشفى حيث خضع لعملية جراحية.

١٢- تحقيقات النيابة ومحاكمات الصحفيين والإعلاميين :

- في يوم ١٠ فبراير مثلت الإعلامية دينا عبد الفتاح، مقدمة البرامج بقناة التحرير الفضائية، وخيري حسين معد برامج بالقناة ذاتها، للنيابة العام للتحقيق معهما، في البلاغ رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٠١٣ عرائض النائب العام، والذي قدمه خالد عبد الهادي، أمين المركز الوطني للدفاع عن الحريات، يتهمهما فيه بتحسين صورة البلاك بلوك من خلال حلقة لبرنامج “ الشعب يريد ” ، استضيف فيه عدد من أعضاء المجموعة. وقد باشر التحقيق الذي تم في مبنى دار القضاء العالي، المستشار حسن ياسين رئيس المكتب الفني والنائب العام المساعد، وطالب محامو الدفاع عن المتهمين بانتداب قاضي تحقيق لمباشرة التحقيق بالبلاغ،

وعقب نهاية التحقيقات قررت النيابة إخلاء سبيل كلا منهما بكفالة مالية قدرها ٥٠٠٠ جنيه لكل منهما.

- في يوم الخميس ٧ فبراير استدعت النيابة العام الاعلاميين العاملين في التلفزيون المصري "علي أبو هميلة/ مدير عام قناة النيل، خالد العشري/ مخرج بالقناة الثالثة، سمية الشناوي/ كبير المراسلين بقطاع الأخبار، هبة عز العرب/ مذيعة بالقناة الثالثة، تامر جهوم/ مخرج بالقناة الثالثة، عبد اللطيف أبو هميلة/ مخرج بالقناة الثالثة، عصام السعيد/ كبير المعدين بالتلفزيون، مديحة الدسوقي/ مدير عام قطاع الأخبار للتحقيق معهم في بلاغ تقدمت به الإدارة القانونية للاتحاد في فبراير ٢٠١٣، على خلفية وقفة شاركوا فيها مع أكثر من ١٥٠ من زملائهم للمطالبة بإصلاحات مختلفة للعمل بالإعلام المملوك للدولة.

ثانياً: الانتهاكات التي شهدتها مصر عقب ٣٠ يونيو ٢٠١٣

١- مقتل الصحفيين والإعلاميين :

- في يوم ٨ يوليو قتل المصور الصحفي احمد عاصم عن عمر يناهز ٢٦ عاماً أثناء تواجده بمحيط دار الحرس الجمهورية لتغطية الاعتصام الذي نظمته جماعة الإخوان المسلمين للاحتجاج علي قرار عزل الرئيس محمد مرسي، وأثناء تواجده عاصم الذي يعمل في جريدة الحرية والعدالة نشبت اشتباكات عنيفة بين قوات تأمين دار الحرس الجمهوري التابعة للجيش المصري والمحتجين وقتل فيها ٥٣ مواطناً مصرياً بحسب الأرقام الرسمية، وأثناء تصوير احمد عاصم للاشتباكات تم قنصه بالرصاص الحي، ونشرت العديد من وكالات الأنباء والصحف المصرية

والعالمية فيديو يقال انه لحظة مقتل المصور الصحفي، حيث يظهر الفيديو احد القنوات التابعين للجيش المصري يطلق الرصاص فتتوجه القناة للكاميرا وينتهي الفيديو حيث يرجح أن توقفه كان بسبب مقتل مصوره.

- وفي يوم الأربعاء ١٤ أغسطس لقي ٤ صحفيين مصرعهم أثناء تغطية فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة

- المصور البريطاني "مايك دين" مصور قناة "سكاي نيوز" الإخبارية البريطانية صاحب الـ "٦١" عاماً قد قتل بعد إصابته بطلق ناري في جانبه الأيسر استقر في القلب، أثناء تغطيته لأحداث العنف بمحيط ميدان رابعة العدوية، ضمن فريق عمل القناة الذي حضر للقاهرة ليعمل علي تغطية الأحداث لصالح القناة.

- كما قتلت الصحفية "حبيبة احمد عبد العزيز" صاحبة الـ ٢٦ عاماً مراسلة مجلة "أكسبريس" الإخبارية الأسبوعية بدبي بعد أن أصيبت بطلق ناري أثناء تواجدتها في القاهرة لقضاء أجازتها.

- وقتل الصحفي "احمد عبد الجواد" محرر بجريدة "الأخبار" المصرية بعد إصابته بطلق ناري أثناء تغطيته للأحداث التي شهدها شارع رمسيس في يوم الأربعاء ١٤ أغسطس بحسب ما نشرت الجريدة.

- كما قتل مصور شبكة رصد الإخبارية "مصعب الشامي" علي أثر إصابته بطلق خرطوش أثناء تغطيته لأحداث فض اعتصام رابعة العدوية فيما كان يغطي أحداث الاعتصام.

- وفي يوم الإثنين ١٩ أغسطس لقي مدير مكتب الأهرام بمحافظة

البحيرة الصحفي تامر عبد الرؤوف مصرعه بعد إصابته بطلق ناري جراء قيام رجال القوات المسلحة المصرية بإطلاق النار علي سيارته بسبب كسر حظر التجول، كما أصيب زميله حامد فتحي البربري الصحفي بجريدة الجمهورية، وكان تامر وحامد يستقلان سيارة ملاكي بعد مواعيد حظر التجول الرسمية وبحسب رواية المتحدث العسكري فإنهم قاموا بكسر حظر التجول وكسروا الكمين الذي نظّمته القوات المسلحة في مدخل مدينة دمنهور وفروا هاربين ولم يستمعوا لنداءات القوات المسلحة بالتوقف، ولم يستجيبوا حتي بعد إطلاق عدد من الطلقات التحذيرية مما دفع افراد الكمين لإطلاق الرصاص علي السيارة مما أدي لإصابة تامر عبد الوهاب مدير مكتب الأهرام بالرصاص ولقي مصرعه في الحال، بينما ارتطمت السيارة بعامود إنارة جراء اختلال عجلة السيارة وهو ما نتج عنه إصابة الصحفي حامد فتحي، وتم نقل الصحفيين في الحال إلي مستشفى دمنهور العام، كما وجهت السلطات للصحفي حامد فتحي تهمة حمل سلاح بدون ترخيص، وقررت النيابة في يوم ٢١ أغسطس حبسه ٤ أيام علي ذمة التحقيقات، ثم قررت النيابة العسكرية إخلاء سبيله بضمان محل إقامته علي أن يستمر التحقيق في القضية.

٢- الاعتداءات البدنية علي الصحفيين :

- في يوم الأحد ٣٠ يونيو أصيب الصحفيان أحمد مجدي رجب، وأحمد النجار محرري جريدة "المصري اليوم" بطلقات خرطوش أثناء تغطيتهم الاشتباكات التي دارت أمام مكتب الإرشاد بالمقطم بين أعضاء بجماعة

الإخوان ومتظاهرين مناهضين للجماعة، وقد استخدم المنتمين للجماعة الرصاص الحي والمطاطي والخرطوش في مواجهة المتظاهرين الذين حاولوا حرق المقر واقتحامه، مما أدى لمقتل ٨ متظاهرين وإصابة العشرات.

- وفي نفس اليوم، وبحسب ما أعلنته صحيفة "المصريون" فإن عدد من المتظاهرين المناهضين للرئيس محمد مرسي قد قاموا بالاعتداء بالضرب علي الصحفي "محمد عبد الرحمن" مراسل الجريدة، وقاموا بسرقة متعلقاته الشخصية وجهاز اللاب توب الخاص به وهددوه بالأسلحة البيضاء واجبروه علي ترك الميدان وعدم تغطية أحداث التظاهرات التي يشهدها الميدان.

- وفي يوم الإثنين ١ يوليو تعرض الصحفي عمر زهيري محرر جريدة الوطن للاعتداء بالضرب علي أيدي مجهولين في شارع محمد محمود القريب من ميدان التحرير، وقاموا بالاستيلاء علي كافة المعدات التي كانت بحوزته، وقد أصيب بجروح في أماكن متفرقة أدت لنقله للمستشفى لتلقي العلاج.

- وفي يوم الثلاثاء ٢ يوليو قام متظاهرين مؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي بالاعتداء بالضرب علي المصور الصحفي "تامر فايز" الذي يعمل لصالح موقع "حقوق" وذلك علي خلفية تغطيته لأحداث الاشتباكات التي نشبت بين مؤيدي مرسي وأهالي منطقة بين السرايات في الجيزة والتي أدت لمقتل ما يزيد عن ٢٠ شخصاً، ووفقاً للمصور الصحفي فان أعضاء جماعة الإخوان قبضوا عليه أثناء تصويره لهم وهم

يطلقون النيران، وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب المبرح مما أدى لنقله للمستشفى وظل محتجزا بها لمدة ٥ أيام بعد إصابته بارتجاج في المخ.

- وفي يوم ٢ يوليو تعرض المصور الصحفي بجريدة "البوابة نيوز" الإلكترونية مصطفى الشيمي للضرب وتحطيم محتوياته علي ايدي المعتصمين المؤيدين للرئيس المعزول "محمد مرسي" في ميدان نهضة مصر، وبحسب ما نشرته الجريدة فأن المصور أثناء تغطيته للاعتصام فوجئ بأربعة رجال يقومون بالإمساك به والاعتداء عليه بالضرب المبرح وانتزاع الكاميرا واللاب توب الخاص به وتحطيمهما، وتمكن من الإفلات منهم بصعوبة وتوجه لقسم الدقي لتحرير محضر بالواقعة.

- وفي يوم ٤ يوليو وبحسب روايته لجريدة "الحرية والعدالة" تعرض الصحفي محمد حلمي رئيس تحرير جريدة النور ومندوب شئون الرئاسة في الجريدة للاعتداء بالضرب علي ايدي مجهولان يرجح انتمائهم للسلطات المصرية ضربوه علي رأسه من خلفه عقب خروجه من قصر الرئاسة بعد حضور المؤتمر الصحفي الذي عقده احمد المسلماني المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية عدلي منصور، ويقول الصحفي انه تعرض لذلك حوالي الساعة ١١ ونصف مساء عقب انتهاء المؤتمر الصحفي وان ذلك حدث عقب سؤال وجهه للمسلماني حول مصير القنوات الفضائية الدينية التي تم إغلاقها.

- وفي يوم ٥ يوليو تعرض الصحفي جبري باوين مراسل "بي بي سي" الإخبارية البريطانية للإصابة بطلق خرطوش يرجح أن يكون مصدره أجهزة الأمن المصرية، وذلك أثناء تغطيته لتظاهرات مؤيدة

للرئيس المعزول محمد مرسي.

- وفي يوم ٦ يوليو تعرض الصحفي "محمد رضوان" مراسل جريدة "المصري اليوم" بمحافظة الإسماعيلية للإصابة بطلق خرطوش مجهول المصدر مما أدى لأصابته بجروح في اعلي جبهته، أثناء تغطيته لأحداث الاشتباكات العنيفة التي نشبت بين مؤيدي ومعارضى الرئيس المعزول محمد مرسي بمحيط ديوان عام محافظة الإسماعيلية.

- وفي يوم ٧ يوليو قام بعض المتظاهرين المناهضين للرئيس المعزول محمد مرسي بالاعتداء بالضرب على الصحفي التركي "بليج ايغمن" مراسل قناة "بلس وان" أثناء تغطيته أحداث الاحتجاجات التي شهدها ميدان التحرير ، وذلك على خلفية وصفه لما حدث في مصر بالانقلاب العسكري.

- وفي يوم الجمعة ١٩ يوليو، قام أحد المتظاهرين المؤيدين لمرسي بالاعتداء بالضرب على الصحفية بالمصري اليوم "منة علاء" حيث صفعها على وجهها، بينما قام شخص أخر ملتج بسرقة كاميرتها بعد سبها وذلك أثناء تصويرها لهجوم على احد السيارات خلال مظاهرة مؤيدي للرئيس المعزول محمد مرسي بالقرب من دار الحرس الجمهوري.

- وفي اليوم نفسه الجمعة ١٩ يوليو تعرض الصحفي "حاتم محسن" مراسل "صدي البلد" للاعتداء بالضرب بالشوم على ايدي لجان تأمين اعتصام مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي برابعة العدوية، وذلك بعد ان توجه الصحفي لمقر الاعتصام لتغطيته، فتم توقيفه على احد مداخل ميدان رابعة وبعد أن اظهر لهم كارنيه العمل الخاص به قاموا

بالاعتداء عليه واحتجوزه داخل احد العمارات بشارع الطيران، وقد تدخل سكان العمار للإفراج عن الصحفي وتمكنوا من تهريبه خارج محيط الاعتصام.

- وفي يوم ٢٠ يوليو تم الاعتداء بالضرب علي الصحفية "ندى الخولي" التي تعمل بجريدة "الشروق" أثناء تغطيتها لمسيرة مؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي في حي الزيتون بالقاهرة، وكانت ندي متجهة إلى منزلها عقب انتهائها من صلاة التراويح فسمعت صوت طلقات رصاص فسارعت بالتوجه لمتابعة الحدث وأخرجت كاميرتها لتصوير ما يحدث وفور التقاطها أول صورة قام شباب مسلحين بالاعتداء عليها وطرحوها أرضاً وضربوها، واتهموها بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين.

- وفي يوم الجمعة ٢٦ يوليو تعرضت المصورة الصحفية بجريدة "الشروق" جيهان نصر للاعتداء بالضرب من قبل أنصار جماعة الإخوان المسلمين بعد توجهها إلي مقر اعتصام ميدان نهضة مصر بالجيزة لتغطية الاعتصام، وبحسب رواية الصحفية علي صفحات الجريدة، ففور وصولها إلي مقر الاعتصام قامت إحدى السيدات بتوقيفها علي بوابة دخول الاعتصام، وعندما أخبرتها الصحفية بأنها من جريدة الشروق قامت بسبها وسب الجريدة وسب كافة وسائل الإعلام، وحاولت جيهان أن تشرح لهم إنها تؤدي عملها فحسب، فقاموا بسبها ووصفها بغير المحترمة بسبب عملها في الإعلام وطرحوها أرضاً عدة مرات واعتدوا عليها بالضرب وحاول احد المعتصمين إجبارها علي الدخول لأحد الخيام، وبعد أن تجمع العشرات حولها واعتدوا عليها بالضرب والسباب

قام أحد المرأة بإنقاذها من بين ايديهم، وخرجت مصابة بكدمات في أنحاء متفرقة من جسدها.

- وفي اليوم نفسه توجه المصور الصحفي بجريدة "الشروق" صبري خالد إلي مقر اعتصام الإخوان في "رابعة العدوية" وبعد دخوله إلي مقر الاعتصام توجه إلى المستشفى الميداني وحاول تصوير المصابين إلا أن بعض المنتمين لجماعة الإخوان داخل الاعتصام قاموا بالاعتداء عليه، وبحسب رواية الصحفي التي نشرتها "الشروق" فإنه بعد توجهه للمستشفى وقف في طابور به عدد من الصحفيين المصريين والأجانب للدخول إلي المستشفى بالدور وتصويرها وأثناء وقوفه تفاجئ بشخص يضربه من الخلف ويصفه بالانتماء إلى مؤسسة قاتلة، ثم التف حوله حوالي ٥ أشخاص قامه بضربه بالأرجل والأيدي وكان بينهم -بحسب الصحفي- جهاد الحداد المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان، وطرده من المستشفى الميداني وخرج مصاباً بكدمات في أنحاء متفرقة من جسده وكسر في ذراعه.

- وفي يوم الأحد ٢٨ يوليو تقدم محمد سعد محمد المصور الصحفي بجريدة "البديل" الإلكترونية ببلاغ إلى قسم شرطة الجيزة اتهم فيه مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي بالاعتداء عليه بالضرب وسرقة كاميرته، حيث قال انه أثناء تواجه بالقرب من جامعة القاهرة وسيره في اتجاه كوبري الجامعة والتقاطه صوراً للمعتصمين في ميدان نهضة مصر، تفاجئ بمجهولان يستقلان دراجة نارية يعتدون عليه بمؤخرة سلاح ناري وبسلاح ابيض ثم قاموا بالاستيلاء علي كاميرته الخاصة وفروا

هاربين.

- والضرب من قبل مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي، أثناء تواجده باعتصام الإخوان في ميدان رابعة العدوية وذلك بهدف منعه من استكمال عمله وتغطية الاعتصام.

- وفي يوم الخميس ١ أغسطس تعرض المصور الصحفي بجريدة "المصري اليوم" طارق وجيه للاعتداء بالضرب من قبل أنصار جماعة الإخوان المسلمين المعتصمين في رابعة العدوية وسرقة كاميرته الخاصة، حيث انه تفاجئ أثناء أداء عمله داخل الاعتصام بعدد من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي يعترضون علي تواجده بالاعتصام وطالبه منه إظهار الكارنيه الخاص بجريدته وعقب ذلك اعتدوا عليه بالضرب واحتجروه في الميدان لمدة ساعة كاملة قبل إطلاق سراحه واتهم وجيه الناشط المنتمي للإسلام السياسي احمد المغير بسرقة كاميرته الخاصة.

- وفي يوم الجمعة ٢ أغسطس قام احدي المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين بصفح المصور الصحفي بجريدة الوطن "مصطفى محمد" علي وجهه ثم قام بتكسير كاميرته الخاصة، أثناء تغطيته مسيرة مؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي انطلقت من مسجد مصطفى محمود.

- وفي يوم ٤ أغسطس تعرض الصحفي احمد الشريف مراسل "بوابة التحرير اليوم" بمحافظة البحيرة لاعتداء بالضرب من قبل مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي، أثناء تغطيته مسيرة نظموها في دمنهور.

- اليوم نفسه تعرض الصحفي "محمد صابر" والشهير بـ "محمد ممتاز"

ويعمل محرر لحساب جريدة "فيتو" الإلكترونية للضرب المبرح علي ايدي أنصار جماعة الإخوان المسلمين، وذلك أثناء تواجده أمام مسجد مصطفى محمود لتغطية مسيرة مؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي كانت متجهة إلى ميدان النهضة، وبحسب رواية الصحفي فإنه أثناء تواجده كان المتظاهرين يوزعون صوراً للمعزول محمد مرسي وبعد أن منحوه صورة قام بإلقاءها علي الأرض، الأمر الذي دفعهم إلى الاعتداء عليه بالضرب المبرح وسألوه عن مهنته وهويته وأسباب قدومه إلى التظاهرات، ثم اقتادوه إلى ميدان نهضة مصر والذي يوجد فيه مقر اعتصام مؤيدي مرسي، وعصبوا عينيه وادخلوه احدي الخيم وقاموا بتعذيبه علي حد زعمه، واطلقوا سراحه بعد أن هددوه هو وأفراد أسرته بالقتل في حالة نقل أي أخبار عن الاعتصام أو القدوم لتغطية التظاهرات مرة أخرى لصالح جريدته، وطلبوا منه العودة إلي مدينته بالصعيد وعدم العودة إلى تغطية الأحداث بالقاهرة.

- وفي يوم ١٤ أغسطس استهدفت "اسما وجيه" مراسلة وكالة "رويترز" أثناء تغطيتها لعملية فض اعتصام "رابعة العدوية" وأصيبت بطلق ناري في قدمها، وتم نقلها للمستشفى للعلاج.

- في اليوم نفسه أصيب "محمد الزكي" مصور قناة "الجزيرة" بعد استهدافه بطلق ناري في يده أثناء تصوير فض الداخلية لميدان رابعة العدوية، ولا يزال يخضع للعلاج حتي الآن.

- كما أصيب بنفس اليوم مصور "المصري اليوم" احمد النجار بطلق ناري في يده، وتم الاعتداء عليه من قبل أنصار الإخوان المسلمين في

- ميدان مصطفى محمود، ثم قاموا بالاستيلاء علي كاميرته الخاصة.
- وأصيبت الصحفية بجريدة الشروق "عزة مغازي" بجروح في رأسها بعد الاعتداء عليها من أحد أنصار الرئيس محمد مرسي في ميدان مصطفى محمود أثناء توجهها إلى مقر عملها بالجريدة، حيث أنها فوجئت بإطارات مشتعلة فور اقترابها من ميدان مصطفى محمود بسيارتها الخاصة، وحين حاولت العودة ظهر أمامها مجموعة من الأشخاص، ففتحت نافذة سيارتها لإستئذانهم بالسماح لها بالتحرك فقام احدهم بصفعها وخطبها في عجلة قيادة سيارتها وابتعد عنها بعد أن وجدها تنزف من رأسها.
 - استهدف "علاء القمحاوي" المصور الصحفي بجريدة المصري اليوم بطلق ناري أصابه في الفخذ أثناء تغطيته لأحداث الاشتباكات بين أنصار الإخوان وأجهزة الأمن عقب فض اعتصام رابعة العدوية.
 - وأصيب الصحفي بجريدة الوطن "طارق عباس" بطلق خرطوش تحت عينيه أثناء تغطيه للأحداث بميدان رابعة العدوية أثناء عملية فض الاعتصام في يوم ١٤ أغسطس.
 - وفي أسوان في ١٤ أغسطس تعرض الصحفي "محمود ملا" مراسل "المصري اليوم" في أسوان للاعتداء من قبل مجهولين قاموا بتحطيم هاتفه الشخصي وضربه بعنف مما أدى لإصابته بجرح قطعي في الرأس.
 - كما تعرضت "إيمان هلال" مصورة المصري اليوم للاعتداء من قبل أنصار الإخوان في ميدان رابعة العدوية وتم تهديدها بسكين والاستيلاء علي كارت الذاكرة الخاص بكاميراتها وتمكنت من الهرب أثناء دخول

احد لودرات الداخلية لإزالة الأسوار خلال عملية فض الاعتصام.

الاعتداءات خلال فض اعتصام ميدان رابعة العدوية

- وقامت أجهزة الأمن بالاعتداء علي "مصطفى الشيمي" المصور الصحفي بموقع "مصرأوي" وطرحوه أرضا وسطوه أثناء تغطيته لعملية فض اعتصام ميدان نهضة مصر يوم ١٤ أغسطس وذلك بعد أن التقط عدة صور لبحث متفحمة في إحدى الخيام المحترقة بجوار جامعة القاهرة، وقام ضباط الشرطة بتحطيم كاميرته الخاصة واستولوا علي جهاز "الأي باد" الخاص بالصحفي قبل أن يعيده إليه ويطلقوا سراحه.
- كما أصيب "محمد كمال" مراسل " جريدة الدستور، بطلق ناري مجهول المصدر أثناء تغطية عملية فض اعتصام رابعة العدوية.
- كما قام أنصار الإخوان بالاعتداء علي مصور الوطن "محمد شنح" أثناء تغطية عملية فض اعتصام رابعة العدوية وتم احتجازه قبل أن يتمكن من الهرب أثناء انشغال المعتصمين بهجوم الداخلية.
- كما قام مجهولين بيرج انهم من أنصار الإخوان بالاعتداء علي "محمود قليد" مصور قناة "النهار"، بالضرب وتحطيم الكاميرا الخاصة به، وذلك أثناء قيامه بتغطية الأحداث في منطقة المهندسين أمام جامع مصطفى محمود بعد توجه مجموعات من أنصار جماعة الإخوان للتظاهر أمامه عقب قيام الداخلية بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.
- وقام أنصار الإخوان المسلمين بالاعتداء بالحجارة علي فريق عمل قناة النهار أثناء تغطية عملية فض اعتصام رابعة العدوية، حيث قاموا

بسبهم ووصفهم بالإعلام الفاسد وقذفوهم بالحجارة مما أدى لإصابة مصور القناة "محمد راضي" بجرح في صدره.

- وفي مدينة أسوان قام أنصار جماعة الإخوان المسلمين أمام ديوان عام المحافظة في اليوم نفسه ١٤ أغسطس بالاعتداء بالضرب علي الصحفي "عبدالله مشالي" مدير مكتب جريدة الوطن بأسوان مما أدى لأصابته بكدمات وجروح في رأسه وجسده، والصحفي "حمادة بعزق" مدير مكتب جريدة الشروق بأسوان والذي تم اعتداء عليه بالضرب مما أدى لإصابته بجرح في الرأس والصحفي "محمود الملا" مدير مكتب جريدة المصري اليوم والذي تم الاعتداء عليه بالضرب والاستيلاء علي هاتفه المحمول.

- وفي مدينة المنوفية تعرض الصحفي عاشور أبو سالم، مراسل جريدة البديل بالمنوفية، للاعتداء من قبل مجهولين شاركوا في اللجان الشعبية بالمحافظة وقاموا بالاستيلاء علي كاميرته وتحطيم جهاز اللاب توب الخاص به، وذلك أثناء تغطيته لاشتباكات نشبت بينهم وبين أنصار جماعة الإخوان المسلمين بشبين الكوم عقب فض اعتصامي رابعة العدوية ونهضة مصر.

- وفي يوم ١٦ أغسطس قام الأهالي المناهضين لجماعة الإخوان المسلمين بالاعتداء بالضرب علي مراسل "الاندبندنت" "اليستر بيتش" ، ومراسل صحيفة الجارديان البريطانية "باتريك كينجسي"، ومراسل صحيفة وول ستريت "مات بردلي" بمحيط مسجد الفتح وقاموا باحتجازهم وتسليمهم لقوات الجيش والتي قامت بإطلاق سراحهم.

- وفي اليوم نفسه أصيب "محمد إبراهيم" الصحفي بجريدة البديل

الإلكترونية بطلق ناري أثناء تغطيته للاشتباكات التي شهدتها منطقة وسط البلد بين الأمن وأنصار جماعة الإخوان المسلمين.

- وفي اليوم نفسه قام أنصار الإخوان المسلمين بالاعتداء بالضرب علي الصحفي "سيد السويفي" المحرر براديو حريتنا الإلكتروني وقاموا باحتجازه لعدة ساعات داخل مسجد الفتح بمنطقة رمسيس.

- وفي صباح يوم السبت ١٧ أغسطس قام أنصار جماعة الإخوان المسلمين بالاعتداء بالضرب المبرح علي الصحفي بجريدة المساء "عاطف مكرم" أثناء توجده بمحيط جامع الفتح بميدان رمسيس وقاموا بالاستيلاء علي كل متعلقاته الشخصية وكاميرته الخاصة وهاتفه المحمول.

- في يوم ٧ نوفمبر قام متظاهرين مؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي بالاعتداء بالعنف اللفظي والبدني علي عدد من مراسلي الصحف والقنوات الفضائية، حيث تعرض طاقم قناة العربية لمضايقات من قبل المتظاهرين اثناء تغطيتهم محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي وتم سب وارهاب مراسلة القناة رندا ابوالعزم والتي وصفوها بالخائنة، بينما تعرض مصور قناة سي بي سي للاعتداء بالضرب بعد جذبته من اعلي سيارة القناة، كما تم الاعتداء علي طاقم قناة اون تي في ومطاردتهم ومنعهم من التغطية، وبالقرب من المحكمة الدستورية العليا تعرض الصحفي محمد صفاء الدين محرر جريدة البديل الي اعتداء بالضرب علي رأسه مما أدي الي اصابته بإغماء وتم نقله الي المستشفى بعد ان ظل ملقي علي الارض فاقد الوعي لمدة ٤ ساعات كاملة، وقد ادت الضربة التي تلقها الي رأسها لمشاكل في النظر

لا يزال يعالج منها حتى الآن.

- في يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر تعرضت الصحفية مي الشامي مراسلة برنامج "السادة المحترمين" الذي يذاع علي شاشة قناة "أون تي في"، والصحفية بموقع "فيديو٧" التابع لجريدة اليوم السابع للإعتداء بالضرب من قبل متظاهرين مؤيدين لجماعة الاخوان المسلمين، أثناء تواجدها لتغطية التظاهرة التي نظمها تحالف دعم الشرعية وانطلقت من ميدان لبنان، وأثناء مرورها بشارع جامعة الدول العربية بالمهندسين طالبها احد المتظاهرين بالتوقف عن تصوير المظاهرة، فردت مي بانها تقوم بعملها ولا تقوم بأي فعل خاطئ ولا يحق له منعها من القيام بعملها، فطلب منها مشاهدة ما قامت بتصويره علي الكاميرا فاستجابت له، ثم عادت لممارسة عملها وتصوير المسيرة، ففوجئت بالشخص نفسه يهاجمها ويخطف الكاميرا منها ويهرب، وقام العديد من المتظاهرين بالالتفاف حولها ووصفها بالعمالة والخيانة والاعتداء عليها بالضرب مما أدي لإصابتها بكسر في يدها.

٣- تعذيب أصحاب الرأي

- في يوم الخميس ٣١ اكتوبر تعرض مراسل قناة "إم بي سي" مصر أسلم فتحي للتعذيب علي يد قوات الشرطة في المنيا، وقد روي اسلم لنا تفاصيل الواقعة بانه كان بصحبة والدته للكشف عليها في عيادة الطبيب، واثناء تواجده انهار احد العقارات المجاورة للعيادة فقام أسلم بالتوجه نحو العقار المنهار للقيام بعمله ونقل الخبر الي قناة "إم بي سي" التي يعمل مراسلا لها في محافظة المنيا، ثم ترك المكان وتوجه

لشراء بعض احتياجاته الشخصية وفور عودته الي مكان العقار المنهار وجد كردون من جنود الأمن حوله، فحاول المرور لإستكمال عمله ولكن ملازم يدعي “ محمد سليمان ” قام بمنعه، فحاول أسلم ان يشرح له طبيعة عمله وضرورة استكماله، الا انه رفض السماح له بالحديث ورفض مروره قطعياً، فأخبره اسلم ان والدته في عيادة مجاورة للعقار المنهار ويجب ان يتوجه اليها الا ان الضابط “ محمد سليمان ” لم يسمح له بالمرور، وقام بالاعتداء عليه بالضرب المبرح والسباب وانضم اليه عدد من جنود وضباط الشرطة المتواجدين في مكان الحادث، وانهاوا بالضرب بالايدي والارجل علي المراسل الصحفي وبعد ذلك سلطوه بعد تمزيق ملابسه من مكان العقار الي قسم شرطة بندر المنيا الذي يبعد عن مكان الواقعة حوالي ٣٠٠ متر.

وفور وصوله الي قسم الشرطة لم يكتفي ضباط القسم وامناء الشرطة بالاعتداءات التي تعرض لها المراسل الصحفي حتي وصوله لهم، وانما انهاوا عليه بالضرب فكل من يقابله يقوم بضربه بالاقدام والايدي والعصي والأسلاك، وبعد ان أخذوا منه هاتفه المحمول ومحفظته قاموا بتقييد يديه ورجليه ثم قيدوهم ببعضهم وقاموا بتعليقه علي عصا، وانهاوا عليه بالضرب وكان ذلك تحت إشراف ضباط شرطة أسمائهم كريم وطارق ومحمود، ومن جراء التعذيب القاسي والوحشي الذي تعرض له الصحفي وعدم قدرته علي التحمل، بدأ يتوسل لهم ان يتركوه ويخبرهم بأنه يعمل مراسل صحفي ولم يعد قادرا علي الاحتمال وإنه سيستجيب لكل طلباتهم ولا فائدة من الاستمرار في تعذيبه وبعد حوالي ٢ ساعات من تعليقه قاموا بفك القيود واستجوابه، واثناء ذلك كل فرد شرطة يمر من المكان المحتجز فيه يقوم بصفعه علي وجهة وسبه، وعقب

ذلك قاموا بتعليقه مرة أخرى وتكرار الأمر نفسه من ٧ مساءً وحتى ٨ صباح اليوم التالي، وحرموه من الاتصال باهله او محاميه برغم توسله لهم السماح له بان يتصل بوالدته المريضة التي تنتظره في العيادة.

وفي صباح يوم الجمعة ١ نوفمبر تم عرضه علي النيابة بعد تليفق له تهمة مقاومة السلطات والاعتداء علي ضابط شرطة وعرض علي النيابة دون أن يتم عرضه علي الطب الشرعي او أرفاق اي تقرير طبي بالاصابات التي تعرض لها، وقررت النيابة اخلاء سبيله من قسم الشرطة، وتم اطلاق سراحه فتوجه الي المستشفى لتلقي العلاج !!

٤- منع وسائل الإعلام من التغطية والاستيلاء علي المعدات وحذف المادة الإعلامية :

- شهدت الفترة التالية ليوم ٣٠ يونيو نحو ١٤ واقعة منع من التغطية والتضييق على الاعلاميين والصحفيين ، وطبقا لتوثيق الشبكة العربية فقد كان انصار جماعة الاخوان المسلمين أو الداعمين لهم مسئولين عن ثمانية وقائع ، وكان الداعمين للسلطة الجديدة مسئولين عن ستة وقائع.

وضمنت وسائل الاعلام والصحف التي تم منعها أو التضييق عليها من قبل الاخوان المسلمين وانصارهم (قناة العربية ، التليفزيون المصري ،سكاي نيوز ، قناة المحور، قناة اون تي في ،جريدة المصري اليوم ، بوابة فيتو ، المصور حازم بركات "

أما جهاز الشرطة والمؤيدين للسلطة الجديدة فقد منعوا أو ضيقوا على " قناة سي إن إن ، الجزيرة ،وكالة الاناضول ، صحيفة واشنطن بوست ، الوطن ، البديل،

٥- إغلاق وسائل الإعلام ومداومة مكاتبها، ومنع البرامج:

- وفي يوم ٣ يوليو قامت السلطات المصرية بإغلاق ٤ قنوات فضائية، حيث داهمت الأجهزة الأمنية استوديوهات قنوات ” الحافظ ومصر ٢٥ والناس والرحمة ” وهي قنوات مؤيدة جميعها للرئيس المعزول محمد مرسي، وقامت بقطع إشارة البث عن تلك القنوات واعتقال نحو ٣٤ من مالكيها والعاملين بها وذلك فور انتهاء الفريق عبد الفتاح السيسي من البيان الذي ألقاه عقب نهاية مهلة الـ٤٨ ساعة التي منحها الجيش للرئيس محمد مرسي للاستجابة لمطالب المتظاهرين وهو البيان الذي أعلن فيه عن خارطة طريق جديدة يتولى فيها رئيس المحكمة الدستورية منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت.

- وفي اليوم ذاته ٣ يوليو قامت قوات الأمن بمداومة مكتب قناة الجزيرة مباشر مصر أثناء البث المباشر، واعتقلت عدد من العاملين به وصادرت الكاميرات والمعدات الموجودة بالمكتب ومنعت بث القناة بشكل مؤقت قبل أن يعاد بثها مرة أخرى، وظل ايمن جاب الله المدير الإداري للقناة محتجزاً حتى يوم ٦ يوليو، بعد ان قررت النيابة عقب نهاية التحقيقات إخلاء سببه بكفالة مالية قدرها ١٠,٠٠٠ جنيه مصري(ما يعادل ١,٤٠٠ دولار).

- وفي يوم ١٠ يوليو قامت مديرية أمن الجيزة بالتعاون مع مباحث المصنفات بمداومة مقر قناة أمجاد الفضائية وصادرت عدد من الأجهزة، وقررت إغلاق القناة بزعم تحريضها للمواطنين علي القوات المسلحة وتكدير السلم والأمن العام.

- وفي يوم السبت ٢٠ يوليو قامت قوة من مباحث قسم شرطة بولاق ومباحث المصنفات في تمام الساعة الخامسة مساءً باقتحام مكتب قناة العالم المجاور لمبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون وقاموا بمصادرة كاميرتين و٦٤٥ شريط وجهاز المونتاج الخاص بالقناة، والقوا القبض علي مدير مكتب القناة في القاهرة أحمد السويفي وتم احتجازه وتحرير المحضر رقم ٤٢٠٢ لسنة ٢٠١٣ /جنح بولاق ضده، واتهامه بإدارة منشأة دون ترخيص بهدف تقديم خدمات إعلامية لقناة العالم الإيرانية وتقديم خدمات البث لقنوات أخرى، وتم عرضه علي نيابة بولاق وقررت أن يعود باكر لورود تحريات مباحث المصنفات الفنية وظل محتجزا إلي أن عاد في اليوم التالي للمثول أمام النيابة وقررت إخلاء سبيله بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف جنيه مصري (ما يعادل ١,٤٠٠ دولار) ومصادرة الأجهزة والمعدات.

- وفي الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ أغسطس قامت أجهزة الأمن المصرية بمداخمة مكتب قناة "الجزيرة" العربية في القاهرة وقامت بإجلاء العاملين فيها من مكاتبها وأغلقت المكتب وحاصرته ومنعت العاملين من دخوله.

- وفي يوم ٢٠ أغسطس قامت قوات الشرطة المصرية باقتحام مكتب وكالة إخلاص للأبناء (IHA) التركية المستقلة، وقامت باحتجاز مدير المكتب في القاهرة الإعلامي "طاهر عثمان حمدي" وصادرت المعدات الخاصة بالوكالة والرخص الممنوحة لفريق عملها دون إعلان أي أسباب لذلك.

- في يوم ١ نوفمبر تفاجئ متابعي برنامج "البرنامج": للإعلامي الساخر باسم يوسف قبل دقائق من موعد اذاعة حلقة البرنامج ليوم الجمعة ١ نوفمبر، ببيان صادر من مجلس إدارة قناة "سي بي سي" يعلن إيقاف برنامج "البرنامج" الي اجل غير مسمي بزعم مخالفته لسياسات القناة وإن منتج ومقدم البرنامج يصرون علي مخالفة الاتفاقات التي تمت بينهم وبين إدارة القناة.

و صدر هذا القرار علي خلفية ما أثير من جدل حول حلقة ٢٥ اكتوبر من البرنامج والتي تناولت جماعة الاخوان ورئيس الجمهورية ووزير الدفاع، وبسبب ان الحلقة التي تم منعها كانت تحوي انتقادات لقناة "سي بي سي" نفسها.

- في جلساتها التي عقدت يومي ٢ و٣ سبتمبر ٢٠١٣ قررت دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بإيقاف بث ٥ قنوات فضائية وهي " الجزيرة مباشر مصر، والحافظ ، واليرموك، والقدس، وأحرار ٢٥" وأغلاق مكاتبها في مصر علي خلفية الدعاوى المرفوعة ضد القنوات وتتهمها بتهديد السلم الاجتماعي ونشر شائعات وأخبار كاذبة ومضلة تضر بالأمن العام وتنشر الفتنة.

- في يوم ٢٩ أغسطس اصدر وزراء الاعلام والاستثمار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قرارا باعتبار قناة الجزيرة مباشر مصر من القنوات التي تعمل دون سند قانوني او معايير مهنية سليمة وغير مصرح لها بالعمل في مصر، وهو القرار الذي يعني اغلاق القناة، وقد صدر بعد قرار من مجلس الوزراء صدر في جلسته التي عقدت في ١٥ أغسطس وكلف فيه الوزراء الثلاثة باعتبارهم المعنيون بالأمر باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال قناة الجزيرة بسبب عدم

حصولهم علي التراخيص والتصاريح اللازمة لممارسة العمل داخل الأراضي المصرية، وتشكيلها خطرا علي الأمن القومي المصري بحد زعم مجلس الوزراء.

٦- اعتقال الصحفيين واحتجازهم :-

- في يوم ٨ يوليو قامت أجهزة الأمن المصرية باحتجاز طاقم قناة " ان تي في" الألمانية بقيادة الصحفي "ديرك امريش" لعدة ساعات علي خلفية قيام طاقم القناة بتغطية أحداث الحرس الجمهوري، وقال امريش في تصريحات صحافية ان رجال الجيش المصري يسألون عن الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها الصحفي، وان كان يعمل لصالح "بي بي سي" أو "سي ان ان" أو "الجزيرة" يتم منعهم من تغطية الأحداث.

- في يوم ٩ يوليو قامت قوات تابعة للجيش المصري باحتجاز طواقم قناتي "ستار" و"هابر" التركيتان حيث قامت القوات بإيقاف كلاً من المراسل الصحفي "فاتح إر" والمصور الذي كان بصحبته "طوفان غوزالفون" ويعملان لحساب قناة 'هابر' وكلاً من "مراد أوسلو" مراسل قناة 'ستار' والمصور الذي كان بصحبته "ظافر قراقاش" وتم احتجازهم لعدة ساعات بزعم عدم حصولهم علي التراخيص اللازمة قبل أن يتم إطلاق سراحهم.

- في يوم ١٥ يوليو قامت أجهزة الأمن المصرية باعتقال مصور قناة الجزيرة "محمد بدر" أثناء تغطيته أحداث الاشتباكات التي نشبت في ميدان رمسيس بين متظاهرين مؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي ومتظاهرين معارضين وقوات الأمن والتي أدت لمقتل حوالي ٧ متظاهرين ومئات الجرحى، وتم تقديم بدر للنيابة بتهمة حيازة سلاح

وتكدير الأمن العام والتعدي علي مكلفين بخدمة عامة وقررت النيابة حبسه ٤ أيام علي ذمة التحقيقات، ثم تم تمديد حبسه لمدة ١٥ يوم مرتين ولا يزال محتجزا حتي الآن.

- وفي يوم الثلاثاء ١٣ أغسطس قامت أجهزة الأمن بمدينة سوهاج بإلقاء القبض علي مصطفى فتحي محمد عبد اللاه المدرس بمدرسة الدعوة الإسلامية واحد المسؤولين عن إدارة صفحة "إخوان سوهاج" علي شبكات التواصل الاجتماعي واحد المسؤولين بموقع "إخوان أونلاين" وذلك بتهمة تحريض أفراد الشرطة بمديرية امن سوهاج علي الإضراب عن العمل وإغلاق الأقسام وبث فيديوهات مضررة بالأمن والسلام العام وتهدف إلى تعطيل سير العمل وتم تحرير محضر بالواقعة للعرض علي النيابة العامة، ويذكر أن الأجهزة الأمنية قد حصلت علي إذن من النيابة للقبض علي مصطفى فتحي، ومسئول آخر بصفحة "إخوان سوهاج" وموقع "إخوان أونلاين" الإلكتروني ويدعي عاصم عبد الوهاب ويعمل مدرس بمدرسة الدعوة الإسلامية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها القت القبض علي الأول من منزله وصادروا كيسة جهاز حاسب إلى، بينما لم يتمكنوا من العثور علي الثاني بسبب عدم تواجده في منزله.

- كما قامت أجهزة الأمن المصرية بإلقاء القبض علي "توم فين" مراسل وكالة رويترز للأنباء أثناء تغطيته عملية فض اعتصام رابعة العدوية يوم ١٤ أغسطس، وتم احتجازه حتي قامت الشرطة بمسح كافة محتوياته كاميرته الخاصة ثم اطلقوا سراحه.

- كما اعتقلت قوات الأمن في اليوم نفسه مصور الوطن "عمرو دياب" والمصور الحر "احمد طارق" والصحفي بموقع صدي البلد "محمد الهواري" من أمام طيبة مول المواجه لاعتصام رابعة العدوية، وتم احتجازهم لساعات عديدة وحرمانهم من تغطية عملية فض الاعتصام.

- واعتقلت قوات الأمن المصري مراسل قناة الجزيرة الإخبارية "عبد الله الشامي" أثناء تغطيه لأحداث الاشتباكات في محيط ميدان رابعة العدوية، وقررت النيابة حبسه ١٥ يوم علي ذمة التحقيقات ولا يزال محتجزا حتي الآن.

- كما اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحفي "محمود أبو زيد"، مراسل موقعي "ديموتيكس" و "كوربيس" ، ومعه المصور الصحفي الفرنسي " لويس جام" أثناء تغطية فض اعتصام رابعة العدوية، يوم ١٤ أغسطس. وقامت السلطات بإطلاق سراح الصحفي الفرنسي بعد ساعات من احتجازه، بينما قررت النيابة العام حبس ابوزيد ١٥ يوما علي ذمة التحقيقات ولا يزال محتجزا حتي الآن.

- وفي مساء اليوم نفسه ١٤ أغسطس اعتقل الصحفي الألماني "سباستيان باكوس" هو وصديق له في اليوم ذاته عقب فض اعتصام رابعة العدوية، أثناء وجوده بمنطقة وسط البلد بتهمة حظر التجول وبسبب عدم حصولهم علي التراخيص اللازمة للعمل الصحفي من قبل السلطات المصرية، وتعرض للاعتداء من قبل الأجهزة الأمنية في سيارة الترحيلات بحسب شهادته علي الواقعة، وظل محتجزا حتي اليوم التالي ثم تم إطلاق سراحه بعد تدخل السفارة الألمانية بالقاهرة.

- وفي اليوم نفسه قامت أجهزة الأمن بإلقاء القبض علي الصحفية هبة زكريا مراسلة وكالة الأناضول أثناء تغطيتها أحداث الاشتباكات التي نشبت بين الشرطة المصرية ومناصري الإخوان بمسجد الفتح وتم احتجازها بسجن طرة لمدة ٨ ساعات ثم تم بعد ذلك إطلاق سراحها، بصحبة عدد من النساء احتجزن بعد القبض عليهن من مسجد الفتح.

- وفي نفس اليوم قامت الأجهزة الأمنية باعتقال الصحفي "ميتن توران" مراسل وكالة الأنباء التركية الرسمية "TRT" أثناء تغطيته للأحداث نفسها بمسجد الفتح، وقررت النيابة حبسه ١٥ يوم علي ذمة التحقيقات، ولا يزال محتجزا حتي الآن.

- وفي يوم ١٨ أغسطس ، قامت الأجهزة الأمنية المصرية باعتقال مخرج الأفلام الوثائقية الكندي الشهير "جون جريسون" ومرافقه الطبيب الكندي "طارق لوباني" من القاهرة بعد وصولهم بهدف الذهاب إلى غزة لاعتزام المخرج البحث عن فكره لفيلم وثائقي يعتزم تنفيذه، وقد اختفي الكنديان من القاهرة ولم يتم إعلان مكان احتجازهما أو التهم التي وجهت لهم حتي الآن، إلا أن احد أصدقاء المخرج قال انه تلقي منه اتصالاً يفيد باعتقاله في مصر.

- وفي يوم الأحد ٢٥ أغسطس قامت أجهزة الأمن المصرية باعتقال كلاً من المدير التنفيذي لشبكة "رصد" الإخبارية "سامحي مصطفى" وأحد مؤسسي الشبكة الطبيب عبدالله الفخراي والإعلامي "محمد العادلي" مقدم البرامج في قناة أمجاد الفضائية واتهمتهم الأجهزة الأمنية بالتخطيط لنشر الفوضى والعنف في البلاد وتم عرضهم علي النيابة

التي قررت حبسهم ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات ولا يزالوا محتجزين حتي الآن.

- في يوم ٥ سبتمبر ٢٠١٣ قامت أجهزة الأمن المصرية بالقاء القبض علي المحامي والناشط السياسي البارز هيثم محمدين عضو المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين الثوريين، أثناء مروره بكمين بالمنطقة ١٠٩ بطريق السويس وهو في طريقه لمدينة السويس للتضامن مع عمال شركة اسمنت السويس المعتصمين للاحتجاج علي اجراءات الادارة التعسفية في حقهم، وكان هيثم بحوزته جريدة الاشتراكي التي تصدر عن حركة الاشتراكيين الثوريين، وقام ضباط الكمين بالقبض عليه تعسفياً وتحويله الي قسم فيصل بالسويس، واحتجازه باتهامات ملفقة كالاعتداء اللفظي علي أحد الضباط والانتماء الي جماعة سرية، وقد مثل الناشط للنيابة بعد يومين من احتجازه، وتقرر عودته في اليوم التالي وقررت النيابة اخلاء سبيله علي ذمة القضية.

- في يوم الخميس ٧ نوفمبر قامت قوة أمنية من الأمن الوطني والمباحث والاجهزة الامنية المختلفة بإقتحام منزل الكاتب الصحفي بجريدة الأهرام، ومدير مكتب قناة العالم الإيرانية في القاهرة أحمد اليوسيفي بالمهندسين وقاموا بتفتيش المنزل والعبث بمحتوياته دون وجود أذن من النيابة العامة، ثم قاموا باعتقاله واحتجازه في مكان غير معلوما دون أسباب واضحة أو الاعلان عن مكان احتجازه الذي استمر لما يزيد عن ١٢ ساعة من قبل الشرطة المصرية دون أن يتم تقديمه للنيابة العامة أو توجيه اي اتهامات له.

وبعد ذلك تم إحالته للنيابة بتهم تتعلق بإدارته لمكتب قناة العالم دون ترخيص، ثم تقرر عقب ذلك اخلاء سبيله علي ذمة التحقيقات.

٧- قرارات حظر النشر

- في يوم ٢٤ يوليو اصدر المستشار "حسن سمير" قاضي التحقيق المنتدب من وزارة العدل للتحقيق في قضية اقتحام السجون في ثورة ٢٥ يناير والمتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان، قرارا بحظر النشر في القضية، حيث ارسل خطاب إلي وزارتي الإعلام والعدل طالب فيه بحظر نشر أي أخبار عن التحقيقات التي يقوم إجرائها في تلك القضية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وبرر ذلك بحرصه علي ضمان حسن سير التحقيقات وحفاظا علي سلامة الأدلة ومراعاة للأمن القومي.

- وفي يوم ٥ أغسطس قرر المستشار محمد شرين فهمي قاضي التحقيق المنتدب من وزارة العدل قرارا يقضي بحظر النشر في التحقيقات التي يجريها مع المستشار "طلعت عبد الله" النائب العام السابق و٧٥ قاضيا من المنتمون لـ "تيار الاستقلال" والمعتصمون في ميدان "رابعة العدوية" تأييدا للرئيس المعزول محمد مرسي، وحركة "قضاه من أجل مصر"، وبرر ذلك القرار بحساسية القضية وموقف القضاة المتهمين في القضية ومنعاً للتأثير علي السلطة القضائية بأكملها.

٨- تحقيقات ومحاكمات في قضايا الحسبة :

- في يوم ٧ يوليو، مثل عبد الفتاح فايد مدير مكتب قناة الجزيرة في

القاهرة للتحقيق أمام النيابة العامة بعد استجابته للاستدعاء الذي وجهته له النيابة بتهم تكدير السلم العام وعدم وجود ترخيص للعمل إلا إن النيابة قد أفرجت عنه بعد نفيه تلك الاتهامات.

- في ١٢ نوفمبر أصدر قاضي التحقيق المنتدب من مجلس القضاء الأعلى قرارا يقضي بإحالة الصحفي “مجدي الجلاد” رئيس تحرير جريدة المصري اليوم السابق، والصحفي “محمد السنهوري” المحرر بالجريدة نفسها، والمستشار هشام جنيته رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، لمحكمة الجنايات للتحقيق معهم بتهمة القذف العلني للقضاة علي خلفية حوار نشر علي صفحات الجريدة.

وكانت المصري اليوم قد نشرت عددها رقم “٢٧٣٢” الصادر في ١٦ يناير من العام الماضي، اثناء تولي مجدي الجلاد منصب رئيس تحريرها حوارا صحفيا أجراه الصحفي محمد السنهوري مع المستشار هشام جنيته الذي وجه فيه انتقادات لبعض القضاة، وعلي أثر ذلك تقدم المستشار احمد الزند رئيس نادي القضاة وبعض اعضاء النادي بلاغات ضد الصحفيان ورئيس الجهاز المركزي تتهم بارتكاب جريمة القذف العلني في حق القضاء، وظلت التحقيقات متداولة حتي صدر قرار احالة القضية للمحاكمة ولم يتم تحديد جلسه لنظرها حتي كتابة تلك السطور.

٩- اعتقال الناشط، واستخدام الحبس الاحتياطي كعقوبة ضدهم :

- في يوم الخميس ٢٨ نوفمبر قامت اجهزة الامن باقتحام منزل الناشط السياسي علاء عبد الفتاح، بمنطقة الهرم لتنفيذ أمر صادر من النيابة العامة بضبطه واحضاره، بعدما وجهت له تهمة الدعوة لمظاهرات مجلس

الشورى، التي تم تنظيمها يوم الثلاثاء ٢٦ نوفمبر للاعتراض على مادة
بالدستور الذي يجري إعداده والتي تنص على محاكمة المدنيين
عسكرياً.

وفي يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣ قررت نيابة قصر النيل حبس الناشط لمدة أربعة
أيام على ذمة التحقيقات بتهمة “خرق قانون التظاهر وإثارة الشغب وقطع
الطرق والدعوة إلى تظاهرة دون الحصول على موافقة وزارة الداخلية”، وبعد
ذلك نظر قاضي تجديد الحبس في أمر تجديد حبس الناشط وتقرر حبسه ١٥ يوماً
علي ذمة التحقيقات ولا يزال الناشط محتجزاً حتى كتابة تلك السطور بموجب
هذا القرار.

- في يوم ١٢ سبتمبر ٢٠١٣ أُلقت قوات الشرطة المصرية مدعومة بأفراد
من القوات المسلحة القبض علي الصحفي “عماد أبو زيد” مراسل
بوابة الأهرام الإلكترونية بمحافظة بني سويف، وذلك بعد مدهمة منزله
بقرية جبل النور التابعة لمركز ببا، وفي مساء ذات اليوم قررت نيابة
مركز ببا جنوب بني سويف حبسه لمدة ١٥ يوم علي ذمة التحقيقات بعد
أن وجهت له اتهامات “تكدير الرأي العام عن طريق نشر أخبار
ومجموعة مقالات وصفتها النيابة بالكاذبة قام بنشرها علي بوابة بني
سويف أون لاين، وصفحات التواصل الاجتماعي .

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر قرر المستشار محمد أبو شنيف، المحامي
العام الأول لنيابات بني سويف، تجديد حبس الصحفي، ١٥ يوماً أخرى علي ذمة
التحقيقات.

وفي الثالث عشر من أكتوبر أصدرت محكمة ببا الجزئية بمحافظة بني سويف قراراً بإخلاء سبيل الصحفي بضمان محل إقامته وتغريم مأمور قسم شرطة ببا ٢٠٠ جنيه لعدم تنفيذ قرار المحكمة بإحضار المتهم من محبسه، وذلك بعد قبولها تظلم محامي الصحفي الذي تقدم به للمحكمة علي خلفية قيام النيابة العامة ببني سويف في التاسع من أكتوبر ٢٠١٣ بتجديد حبس الصحفي ١٥ يوماً أخرى علي ذمة التحقيقات، دون مثوله أمام النيابة.

١٠- الاعتداء علي منظمات المجتمع المدني :

١ - في مساء يوم الأربعاء ١٨ ديسمبر قامت قوة أمنية مكونة من قرابة الـ ٥٠ شرطي من المباحث وجهاز الامن الوطني في ملابس مدنية باقتحام مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة وسط البلد دون إذن من النيابة العامة، وقاموا بالعبث بمحتوياته واعتقال ٦ من العاملين في المركز بعد الاعتداء عليهم بالضرب وهم "مصطفى عيسي مسئول وحدة الافلام الوثائقية بالمركز، ومحمود بلال المحامي بوحدة العدالة الجنائية، وحسام محمد نصر ومحمود السيد ومحمد عادل وشريف عاشور المتطوعون بالوحدة الإعلامية بالمركز" وبعد احتجاز العاملين في المركز لما يزيد عن ٩ ساعات في مكان غير معلوم، والامتناع عن اخبار المحامين بمكان احتجازهم، وتعرضهم للضرب والاهانة في مكان احتجازهم، تم اطلاق جميع المعتقلين الا الناشط محمد عادل المتطوع في المركز وعضو حركة شباب ٦ إبريل حيث تم احالته للمحاكمة بتهمة التظاهر.

١١- استخدام القوة المفرطة في مواجهة التظاهرات :

- في يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣ قامت وزارة الداخلية المصرية بالاعتداء

بالعنف علي مظاهرة سلمية نظمتها حركة "لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين" أمام مجلس الشوري، للاحتجاج علي سماح مسودة الدستور بالمحاكمات العسكرية للمدنيين، والمظاهرة التي نظمها نشطاء لأحياء ذكري الشهيد جابر جيكا، وفض المظاهرتين باستخدام العنف المفرط، واعتقال ما لا يقل عن ٤٠ ناشط، بينهم عدد من النشطاء البارزين الذين تعرضوا للسحل والضرب وسوء المعاملة وكان من بينهم الناشطة مني سيف ووالد الشهيد جيكا، والناشطة رشا عزب والمحامي محمد عبد العزيز، وعدد من الصحفيين والعاملين ببرامج القنوات الفضائية ومنهم الصحفي احمد رجب والصحفي مصطفى المرصفاوي وغيرهم، وقد تم احتجاز النشطاء لعدة ساعات قبل ان يتم القاءهم في أماكن بعيدة وخالية وخطرة علي حدود العاصمة، مع استمرار التحفظ علي ٢٤ من المشاركين في الاحتجاجات واصدرت النيابة قرارا بحبسهم ٤ أيام، ثم صدر قرار باطلاق سراح ٢٣ منهم علي ذمة القضية، وتجديد حبس متظاهر واحد بتهمة استخدام العنف في مواجهة السلطات.

- في يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء بتكليف وزير الداخلية بالتعامل مع اعتصامي مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي في ميدان رابعة العدوية ونهضة مصر، قامت أجهزة الأمن المصرية باقتحام مقري اعتصام مؤيدي مرسي باستخدام القوة المفرطة، والغير متناسبة مع ادعاءات السلطات المصرية باستخدام العنف من قبل المتظاهرين، و نتج عن الاستخدام المفرط للقوة سقوط مئات القتلي والذين تضاربت الأرقام والتفديرات حولهم حيث اختلفت من جهة إلي آخري وفي اقرب التفديرات فإن عددهم لا يقل عن ٩٠٠ قتيل و الآف المصابين خلال

الاشتباكات التي نشبت في جميع أنحاء الجمهورية، اثناء وعقب فض الاعتصامين، وهذا فضلا عن اعتقال الالاف من المؤيدين وتقديمهم لمحاكمات لا تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، واستصدار قرارات بحبسهم احتياطياً ولا يزال اغلبهم محتجزين علي ذمة القضايا حتي الآن.

لقد تم توثيق العديد من المخالفات والجرائم التي ارتكبت بواسطة المعتصمين في ميداني رابعة العدوية، فتم توثيق العديد من حالات التعذيب والقتل والاعتداءات البدنية ضد الصحفيين، إلا أن الدولة المصرية والتي أكدت أن اعتصامي رابعة والنهضة مسلحين بشكل كبير فشلت في إظهار أي تسليح يستوجب استخدام القوة بهذا الشكل المفرط، وهو إخلال بمعيار التكافؤ في استخدام القوة والمتعارف عليه دولياً، ما يجعل الأجهزة الأمنية تتخطي حدود استخدام القوة المشروعة المعترف بها دولياً، لتصبح متورطة في التوسع والإفراط في استخدام القوة مما أدى لسقوط هذا الكم الهائل من القتلي والمصابين.

- وفي ١٢ اغسطس ٢٠١٣ قامت قوات من الجيش الثالث الميداني بالاعتداء علي عمال شركة "السويس للصلب" علي خلفية اعتصامهم السلمي للإحتجاج علي فصل ١٢ من زملائهم.

وكان عمال شركة السويس للصلب الذين نظموا اعتصامهم في نهاية شهر يوليو للمطالبة بعودة زملائهم الـ١٢ المفصولين والمحتجين علي ما ابلفهم به رئيس مجلس ادارة الشركة من أن هناك قائمة اخري تشمل ما يزيد علي ٤٠ اسم سيتم اصدار قرار بفصلهم، قد تفاجئوا يوم الأثنين ١٢ اغسطس بقوات

الجيش الثالث الميداني تحاصر مقر اعتصامهم بعدد من عربيات الجيش والأمن والجنود وقامت تلك القوات بمنع ٢ من زملائهم من دخول الشركة، فتوجهوا الي خارج الشركة للمطالبة بالسماح لزملائهم بالدخول فقامت قوات الامن بالاعتداء عليهم بالضرب والعنف المفرط مما أدى الي اصابة ٢ من المعتصمين ونقلهم الي المستشفى وإعتقال ٢ أخريين ونقلهم لقسم شرطة "عتاقة".

- في يومي ٨ و٩ يوليو ٢٠١٣ قامت اجهزة الامن المصرية باستخدام العنف المفرط في مواجهة اعتصام نظمه انصار الرئيس المعزول محمد مرسي أمام دار الحرس الجمهوري بمدينة نصر بدأ في يوم ٧ يوليو ٢٠١٣، حيث انه في فجر ٨ يوليو نشبت اشتباكات بين جنود الجيش المسؤولين عن تأمين الدار وأنصار جماعة الإخوان المعتصمين، وسقط فيها ٦١ مواطن مصري بحسب الأرقام الرسمية، وحتى الآن يدعي كل من الطرفين أن الطرف الآخر هو من بدأ بأعمال العنف وفي ظل هذا التضارب في المعلومات لم تعلن النيابة العامة عما اذا قامت بإرسال لجان التحقيق للوقوف علي الأسباب الرئيسية التي أدت لنشوب هذه الأحداث وما هي الدوافع التي أدت إلى قيام جنود الجيش المصري باستخدام العنف والرصاص في مواجهة متظاهرين يعلنون انهم سلمين.

١٢- الاعتداء علي أنشطة طلاب الجامعات المختلفة :

- شهد شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠١٣ تصعيد غير مسبوق من قبل اجهزة الامن المصرية ضد أنشطة الطلاب في الجامعات المختلفة، فقد عصفت اجهزة الامن بالقرار الصادر من مجلس الدولة اثناء حكم الديكتاتور مبارك، والقاضي بمنع الاجهزة الامنية من التواجد داخل حرم الجامعات، وقامت تشكيلات من الاجهزة الامنية بمحاصرة الجامعات

المصرية في القاهرة والمحافظات واستخدمت العنف المفرط في مواجهة تظاهرات الطلاب التي خرجت للإحتجاج علي خارطة الطريق، أو التي خرجت لرفض تدخل الامن في الجامعات أو تلك التي خرجت لرفض بعض الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات وعلي رأسها قانون التظاهر، وهو ما أدي لاصابة مئات الطلاب، ومقتل احد طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة، واحد طلاب جامعة الأزهر، وهذا فضلا عن اعتقال عشرات الطلاب في مناسبات مختلفة وتقديمهم للمحاكمات بتهمة التظاهر دون ترخيص بموجب قانون التظاهر سئ السمعية الذي اصدره الرئيس عدلي منصور.

- في يوم الاربعاء ٤ ديسمبر فتحت كلية الفنون الجميلة بالزمالك التابعة لجامعة حلوان التحقيق مع عدد من الطلاب بمكتب العميد علي خلفية قيامهم بعمل لوحات جرافيتي للتعبير عن آرائهم في قضية فتيات حركة ٧ الصبح الصادر بحقهن أحكام إدانة قاسية، ثم استكملت التحقيقات يوم الخميس ٥ ديسمبر بمبني التحقيقات بجامعة حلوان.

١٣- التضييق علي حق التنقل والاقامة والسفر :

- في يوم الجمعة ٨ نوفمبر في خطوة تمثل عودة لممارسات جهاز أمن الدولة الذي تم استبداله بجهاز الامن الوطني، وعودة للعمل بقوائم ترقب الوصول في مطار القاهرة دون أمر قضائي أو من النيابة العامة، قامت الاجهزة الامنية في مطار القاهر باستيقاف المواطنين محمد عادل ورامي السيد القياديين في حركة ٦ أبريل لمدة ثلاثة ساعات والتحقيق معهم دون وجه حق.

وكان عادل ورامي قد عادا الي القاهرة عقب رحلة للخارج للمشاركة في احد المؤتمرات ، ففوجئوا بضباط من جهاز الامن الوطني في انتظارهم فور خروجهم من باب الطائرة وقاموا بالتحقيق معهم لمدة ٣ ساعات حول أسباب سفرهم الي بلغاريا والموضوعات الي تمت مناقشتها خلال المؤتمر، وارئهم التي طرحوها في تلك الموضوعات.

وبرغم ان عادل ورامي قد رفضوا تلك الأساليب البوليسية في التعامل معهما وابدوا تحفظهم علي توقيفهم من قبل الامن لعدم قانونية هذا التصرف، الا ان ضباط امن الدولة قاموا بتفتيش اجهزة المحمول والتابلت واللاب توب المملوكة للنشطاء وطبقا لشكوى النشطاء، فقد قاموا بنسخ كل ما تحتويه الأجهزة من معلومات وبيانات، واستخدم رجال امن الدولة برامج كسر الحماية لفك كلمات السر الخاصة بهواتف النشطاء وحاولوا الحصول علي كلمات سر الایمیلالات الخاصة بهم والتي كانت موجودة علي هواتفهم المحمولة.

١٤- أحكام بإدانة الصحفيين والنشطاء بسبب التعبير عن آرائهم والتظاهر السلمي :

- في يوم ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣ أصدرت محكمة جناح قصر النيل حكماً يقضي بسجن كلاً من الناشط السياسي احمد دومة، ومؤسس حركة شباب ٦ إبريل احمد ماهر، والقيادي بحركة شباب ٦ ابريل محمد عادل، لمدة ٣ سنوات بتهم استعراض القوة والتجمهر والتعدي علي موظفين عموميين والدعوة للتظاهر دون اخطار، وذلك بعد أن القت قوات الامن القبض عليهم في اماكن متفرقة بعد قرارات من النيابة العامة بضبطهم وإحضارهم.

وكان الناشط السياسي احمد دومة قد إلقي القبض عليه من قبل مباحث قسم شرطة البساتين يوم الثلاثاء ٣ ديسمبر، تنفيذًا لقرار أصدرته النيابة العامة ضد الناشط تتهمه فيه بالتظاهر دون إخطار الجهات المختصة، والمشاركة في أحداث العنف التي نشبت أمام محكمة عابدين (أثناء قيام الناشط السياسي احمد ماهر بتسليم نفسه للتحقيق)، والاعتداء بالضرب علي موظفين عموميين، وعرض علي نيابة وسط القاهرة و صدر قرار بحبسه احتياطياً قبل ان تقرر النيابة احالته للمحاكمة الجنائية.

أما مؤسس حركة شباب ٦ أبريل أحمد ماهر فقد أصدرت النيابة العامة قرارا مساء الاثنين ٢ ديسمبر يقضي بحبسه ٤ أيام علي ذمة التحقيقات، التي تجريها النيابة مع الناشط بتهم خرق قانون التظاهر، أثناء تسليمه لنفسه تنفيذاً لقرار سابق صدر بضبطه وإحضاره، والاعتداء بالضرب علي قوات أمن محكمة عابدين ثم تقرر بعد ذلك إحالته للمحاكمة في القضية نفسها.

أما الناشط محمد عادل فقد ألقى القبض عليه من المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عقب اقتحامه في يوم الاربعاء ١٨ ديسمبر، وذلك بالرغم من الناشط سبق وان توجه لتسليم نفسه للجهات المختصة، إلا انهم اخبروه انه احيل للمحاكمة في القضية نفسها، وأن القضية اصبحت امام القضاء المصري وهو غير مطلوب لديهم، وظل محتجزاً حتي صدر الحكم ضده بالسجن مع كلاً من احمد ماهر واحمد دومة.

- في يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٣ قررت الدائرة الخامسة جنايات بمحكمة جنايات جنوب القاهرة، حكم يقضي بتفريم الصحفي بجريدة الأهالي “ عمرو عبد الراضي “ ، مبلغ ١٥ ألف جنيه مصري، بتهمة سب وقذف موظف عام

علي خلفية موضوع صحفي تم نشره في جريدة الأهالي أبان حكم الديكتاتور المخلوع محمد حسني مبارك.

وكانت جريدة الأهالي قد نشرت موضوع للصحفي في عددها رقم "١٣٩٧" الصادر في يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠٨، وحمل عنوان "بلاغ للنائب العام إهدار أموال الشعب في وزارة الصحة" وقد نقل الصحفي في موضوعه، بلاغ تم التقدم به للنائب العام ضد أحد موظفي المجالس الطبية المتخصصة، يتهمه بإصدار عدد من قرارات علاج علي نفقة الدولة دون وجه حق وبالمخالفة للقانون، وعلي خلفية ذلك تقدم "محمد سالم" عضو المجالس الطبية المتخصصة ببلاغ يتهم فيه الصحفي بسب وقذف موظف عام، ويطلب بإحالته للمحاكمة الجنائية علي خلفية ذلك، وتداولت قضيته بالجلسات، برغم صدور قرار بعقوبة ادارية ضد الموظف العام، حتي صدر حكم الادانة في حقه.

- في يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣ أصدرت محكمة جناح سيدي جابر بالإسكندرية، حكماً قاسياً يقضي بسجن ١٤ من فتيات حركة "٧ الصبح" المؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي لمدة ١١ عاماً وشهراً ووضعهن تحت المراقبة بعد تنفيذ العقوبة لمدة ٤ سنوات، كما قررت "محكمة الأحداث" بإيداع ٧ قاصرات من أعضاء الحركة نفسها في دور رعاية الأحداث، وذلك بتهم التجمهر، وقطع الطرق، والبلطجة، والإتلاف العمدي للممتلكات، وحياسة أدوات للاعتداء علي المواطنين.

وكانت أجهزة الأمن المصرية قد القت القبض علي الفتيات أثناء مشاركتهن في مظاهرة سلمية في الإسكندرية نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٣، وإحالتهم للتحقيق علي خلفية التظاهرة السلمية التي نظمها علي كورنيش الإسكندرية للمطالبة

بعودة الرئيس المعزول محمد مرسي للسلطة، وقد تم عرضهن علي النيابة التي قررت حبسهن ١٥ يوماً، ثم قررت تمديد حبسهن لـ ١٥ يوماً أخري قبل أن تقرر إحالة الدعوي بشكل مفاجئ للمحكمة التي حددت ٢٠ نوفمبر لنظر اولي الجلسات ثم تقرر تأجيلها، حتي صدر هذا الحكم القاسي بالسجن ضد المتظاهرات. وعقب ذلك تقدم دفاع الفتيات بإستئناف علي الحكم، فتم نظره امام محكمة الجنج المستأنفة والتي قررت تخفيف العقوبة الي الحبس سنة مع ايقاف التنفيذ، وهو القرار الذي تم علي أثره اطلاق سراحهن.

- في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١٣ قضت محكمة جنح مستأنف اكتوبر وزايد بحبس الطالب بجامعة النيل احمد خليل لمدة أسبوعين مع النفاذ، وذلك في جنحة ضرب تم تليفها للطالب علي أثر مشاركته زملاءه في الاحتجاجات المطالبة بتمكينهم من مباني وأراضي جامعتهم لمواصلة دراستهم فيها.

وتعود وقائع القضية الي يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٣ حين توجه الطالب احمد خليل الي قسم شرطة الشيخ زايد لتحرير محضر ضد استاذ جامعي يعمل مع مدينة زويل للعلوم ويدعي الدكتور " يحيي اسماعيل " ليتهمه بالاعتداء عليه اثناء مشاركته في اعتصام طلاب واساتذة جامعة النيل في مقر الجامعة بمدينة الشيخ زايد، ففوجئ الطالب بقيام قوات الشرطة بإحتجازه وتحرير محضر ضده واتهامه بالاعتداء علي " يحيي اسماعيل " ليتحول من مجني عليه إلي متهم، ثم ارسل مأمور قسم الشرطة أحد امناء الشرطة الي مستشفى زايد التخصصي لسماع اقوال " يحيي اسماعيل " في خطوة استباقية لتحرير الطالب لمحضره ضد الاستاذ المذكور.

وقد قامت النيابة بفتح تحقيقاتها في المحضرين وبدأت بالاستماع لأقوال يحي اسماعيل كمجني عليه وبعد انتهاء التحقيقات قررت النيابة اخلاء سبيل اسماعيل بينما قررت إحتجاز الطالب للعرض عليها في اليوم التالي، ثم تقرر اخلاء سبيله واحالة الدعوي للجنح حيث صدر حكم بادانة الطالب.

١٥- احكام عسكرية بالإدانة ضد الصحفيين :

- في يوم ٣ نوفمبر قضت المحكمة العسكرية بالاسماعيلية بحبس الصحفي محمد صبري ٦ أشهر مع ايقاف التنفيذ بتهم تصوير منشآت عسكرية.

وكان الصحفي محمد صبري المسئول عن موقع “ فور سيناء ” ومراسل بعض وكالات الانباء الدولية قد اعتقل علي ايدي قوات الجيش المصري في يوم ٤ يناير ٢٠١٣ أثناء تواجده برفح لتصوير تقرير صحفي حول مقتل جنود مصريين علي الحدود، وقد تم تقديمه الي النيابة العسكرية والتي قامت بإحالته في خلال ٢٤ ساعة للمحاكمة الاستئنافية امام المحكمة العسكرية بالإسماعيلية، والتي قررت تأجيل القضية مع استمرار احتجاز الصحفي، وفي جلستها التي عقدت في ٩ يناير ٢٠١٣ قررت المحكمة الإفراج عن الصحفي وتأجيل محاكمته، وظلت القضية متداولة بالجلسات الي ان قررت المحكمة حجزها للحكم ثم مدت أجل الحكم عدة مرات قبل ان تقرر إدانته وتصدر حكماً في حقه بالحبس ٦ اشهر مع ايقاف التنفيذ.

- في يوم ٢٩ اكتوبر أصدرت محكمة شمال القاهرة العسكرية حكماً قاسي يقضي بحبس الصحفي بجريدة الوطن حاتم ابوالنور لمدة سنة مع

الشغل والنفاذ بتهمة انتحال صفة ضابط.

وكان ابوالنور قد القي القبض عليه اثناء قيامه بعمله في جمع المعلومات لموضوع صحفي كان بصدد كتابته، وقد تم تقديمه للمحاكمة بتهمة انتحال صحيفة ضابط وظل محتجزا لما يزيد عن شهرين علي ذمة المحاكمة حتي صدر الحكم بسجنه.

- في ٥ أكتوبر قضت المحكمة العسكرية بالإسماعيلية، بحبس الصحفي أحمد أبودراع، مراسل جريدة المصري اليوم وقناة «أون تي في»، ٦ أشهر مع إيقاف التنفيذ في قضية نشر أخبار كاذبة عن عمليات القوات المسلحة في سيناء.

وكان أبو دراع البالغ من العمر ٣٨ عاما قد أعتقل يوم الأربعاء ٤ سبتمبر علي ايدي قوات الجيش المصري علي خلفية تغطيته الصحفية للأوضاع في سيناء والتي كان أخرها تغطيته لقصف قريتي التومة والمقاطعة من قبل قوات الجيش المصري، وقد تم تحويل الصحفي للتحقيق أمام النيابة العسكرية بالإسماعيلية والتي اتهمته بنشر أخبار كاذبة حول الجيش المصري والتواجد في مواقع عسكرية محظورة وتصويرها وتصوير المجرى الملاحي لقناة السويس بدون تصريح وقررت حبسه ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات ثم بعد ذلك قررت إحالته للمحاكمة.

١٦- العقوبات الإدارية جزاء لحرية التعبير:

- في ٩ سبتمبر وعقب ادلاءه بتصريحات لبرنامج "السادة المحترمون" الذي يذاع علي قناة "أون تي في" تلقي أحمد السنديوني الموظف

بالجهاز المركزي للمحاسبات اتصالاً تليفونياً من إدارة الجهاز لإبلاغه بإيقافه عن العمل بقرار صادر من رئيس الجهاز في ٩ سبتمبر دون ذكر أسباب واضحة لذلك، فتجاهل السنديوني القرار بسبب عدم وجود أي ورقة رسمية تثبت صحته، وتوجه في صباح اليوم التالي ١٠ سبتمبر إلي عمله في المواعيد المقررة وبعد أن انتهى من عمله وعقب نزوله مباشرة من مقر العمل، تلقي اتصالاً هاتفياً جديداً من الإدارة لإبلاغه أن هناك قرار إداري صادر ضده وعليه التوجه لتسلمه، فقام السنديوني بتحرير محضر بقسم الشرطة ضد الإدارة بسبب صدور مثل هذا القرار دون إبلاغه عن الأسباب، ثم توجه إلي مقر العمل وأستلم القرار.

وقد نص القرار الصادر من رئيس الجهاز علي إيقاف احمد حسن عبد الحي السنديوني والذي يعمل مراقب من الفئة الأولى بمجموعة الوظائف الفنية الرقابية، مؤقتاً عن العمل لمدة شهر أو إلي أن ينتهي التحقيق معه أيهما أقرب، وذلك حفاظاً علي مصلحة التحقيق بحسب القرار، وقد دعي القرار سائر المختصين بالالتزام بتنفيذ القرار، وعلي أثر ذلك قام السنديوني بالامتنال للقرار وتنفيذه، برغم عدم احتواء القرار علي أسباب التحقيق أو الجهة التي سيمثل أمامها للتحقيق معه.

وبعد أن تسلم السنديوني قرار إيقافه عن العمل حاول بشتي الطرق معرفة أسباب التحقيق معه أو الجهة المختصة بالتحقيقات، وارسل عدد من التلغرافات وتقدم بعدد من التظلمات لرئيس الجهاز، ليخبره بأسباب إيقافه التعسفي عن العمل أو الجهة التي سيمثل للتحقيق أمامها، ولم يتلق أي رد من قبل رئيس وإدارة الجهاز، ولم يتم استدعاه للتحقيقات من قبل أي جهة، وبعد انتهاء

فترة الشهر توجه إلى مقر عمله صباحالخميس ١٠ أكتوبر إلا انه فوجئ بمنعه من العودة للعمل، وإبلاغه بان قرار إيقافه لا يزال سارياً في حقه.

البحرين

مقدمة :

برغم مرور ثلاثة سنوات على الثورة المنسية " كما يطبق عليها أنصارها في البحرين " لايزال النشطاء والمواطنين ونشطاء الانترنت وغيرهم من دعاة الديمقراطية وحقوق الانسان يدفعون ثمن غالباً من دمائهم وحريرتهم ، ونتيجة اغماض وسائل الاعلام الدولية والمجتمع الدولي عينه عن ما يدور من إنتهاكات، وفي الوقت الذي غابت فيه الكاميرات عن رصد ما يتعرض له المواطنين من انتهاكات في المدن البحرينية المختلفة، اتجهت لتغطي سباق الفورميلا ١ الذي نظمته البحرين خلال عام ٢٠١٣ لتثبت أن النظام البحريني قادراً علي حفظ الاستقرار في بلاده، وكأنها تكافئه علي قمعه للاحتجاجات ووؤده للثورة البحرينية.

وفي ظل سيطرة الدولة البحرينية علي وسائل الإعلام ، وتحكمها في البث وتراخيصه، والتضييق علي حرية تنقل الصحفيين ووسائل الاعلام الدولية والإقليمية واعتقال من يخالف تعليماتها منهم، وترحيل بعضهم خارج البلاد لعدم السماح لهم بنقل ما يدور في الشوارع البحرينية من عنف وقوة مفرطة من قبل الاجهزة الامنية في مواجهة المتظاهرين الذين خرجوا لمواجهة رصاص السلطات بصدور عارية، كان الإنترنت هو الهامش الوحيد الذي تمكن النشطاء من خلاله إطلاع الرأي العام الدولي علي بعض ما يتعرضوا له من جرائم وبطش من الأجهزة الأمنية وخصوصاً موقع تويتر للتدوين القصير، الذي يعد البحرينيين أفضل مستخدمين له في المنطقة علي الإطلاق، ومنذ نشر الحقوقي نبيل رجب

بعض صور لمواطنين بحرينيين تعرضوا للتعذيب، والاجهزة الامنية البحرينية تلاحق كل من يتجرأ للكتابة علي موقع تويتر لتنافس نظيراتها في الكويت علي أكثر الدول القمعية ملاحقة لنشطاء تويتر.

و في مطلع ٢٠١٣ باجراء تعديل تشريعي علي قانون العقوبات لتغليط عقوبة اهانة الملك.

حيث أصدر مجلس الوزراء البحريني في جلسته المنعقدة يوم ١٤ إبريل ٢٠١٣، بحضور كل من رئيس مجلس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وبحضور ولي العهد تعديل المادة (٢١٤) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ والذي تمت صياغته في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب والهادف إلى تشديد العقوبة على من يرتكب أي فعل يعد إهانة للذات الملكية أو علم المملكة أو شعارها الوطني بإحدى الطرق العلانية وبأبي وسيلة كانت وذلك بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات والغرامة التي لا تزيد عن ١٠ آلاف دينار، وكانت المادة الأصلية للقانون تنص علي ” يعاقب بالحبس من أهان بإحدى طرق العلانية أمير البلاد أو علم الدولة أو الشعار الوطني ”.

و في مطلع شهر اغسطس إصدار ملك البحرين مرسوم قانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ ليحل محل القانون رقم ١٨ لسنة ٧٣ بشأن تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات والمسيرات والتجمعات، لوضع مزيدا من القيود علي حق التظاهر والتجمع السلمي.

انتهاكات حرية التعبير في البحرين

احكام السجن والادانة :

- في يوم ١١ ديسمبر أصدرت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة حكماً يقضي بسجن الدكتور سعيد السماهيجي لمدة سنة وتغريمه ٢٠٠ دينار (٥٣٠ دولار) بتهمة إهانة ملك البحرين، علي خلفية كلمة ألقاها السماهيجي أثناء مشاركته بكلمة في تشييع جنازة الشهيد صادق سبت، علي الرغم من أنه كان يتحدث علي ما يتداول علي صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان السماهيجي قد حكم عليه في عام ٢٠١٢ بالسجن لمدة عام علي خلفية اتهام السلطات له بأنه احتجز أسويين بمجمع السلمانية الطبي.

- في يوم ٢٧ نوفمبر قامت اجهزة الامن باقتحام منزل عمه المعتقل السابق قيس عباس بمنطقة عالي، واعتقال الناشط "قيس عباس" الصادر بحقه حكماً غيابياً بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة الاعتداء على رجال الأمن، وكان الشاب قد اعتقل قبل عامين لمدة أربعة أشهر، قبل أن يتم إخلاء سبيله وإغلاق ملف القضية بعد ثبوت عدم اعتدائه علي رجال الأمن، ولكن السلطات البحرينية والقضاء غير المستقل قام بفتح ملف القضية مرة أخرى بعد الإفراج عنه بأربعة أشهر وصدر بحقه حكماً غيابياً بداية عام ٢٠١٣.

- وفي يوم يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣، تم الحكم على الناشط الحقوقي ناجي فتيل أحد مؤسسي جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ومدون، بالسجن لمدة ١٥ عاماً بتهمة تأسيس مجموعة تعمل على تعطيل الدستور وفقاً لمادة ٦ من قانون الإرهاب البحريني.

وكان ناجي فتيل قد أعتقل من قبل رجال امن في ملابس مدنية بدون أمر قضائي من منزله في بني جمرة فجر ٢ مايو ٢٠١٣ وظل محتجزاً دون معرفة مكان احتجازه لمدة ثلاثة أيام وتعرض خلالها للتعذيب في مديرية التحقيقات الجنائية ونقل بعد ذلك لمستشفى وزارة الداخلية مرتين لعلاج من التعذيب الشديد الذي تعرض له.

- وفي يوم الأحد ٢٩ سبتمبر أصدرت محكمة بحرينية حكماً يقضي بسجن ٥٠ مواطناً لفترات تتراوح بين ٥ سنوات و١٥ سنة بينهم سيدة وطفلين، حيث قضت المحكمة بسجن بسجن ١٦ شخصاً لمدة ١٥ سنة، وبسجن ٤ آخرين ١٠ سنوات، الى جانب سجن ٣٠ شخصاً لمدة ٥ سنوات، ومن أبرز النشطاء الصادر بحقهم أحكام الناشط الحقوقي ناجي فتيل و الناشط هشام الصباغ لمدة خمسة عشر عاماً، والناشطة ريجانة الموسري لمدة خمسة سنوات.

وقد وجهت المحكمة للخمسين شخصاً تهمة “تأسيس جماعة غير قانونية” ائتلاف ١٤ فبراير”، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، وتدريب وإعداد عناصر لممارسة العنف والقيام بأعمال التخريب والاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة، والتعدي على رجال الأمن والارهاب، والتخاير مع دولة أجنبية” .

- في يوم ٣ يوليو أيدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا حكم او درجة القاضي بسجن المحامي مهدي البصري لمدة سنة بتهمة إهانة الملك، بسبب تدوينه قصيرة نشرها علي موقع تويتر للتدوين القصير في يونيو ٢٠١٢، وكان مهدي البصري قد اعتقل في يوم ١١ مارس ٢٠١٣ من منزله في قرية الكرانة وفي

شهر مايو صدر حكم اول درجة بسجنه لمدة عام، فتقدم بأستئناف ليصدر هذا الحكم الاستئنافي بتأييد حكم اول درجة.

- في يوم الثلاثاء ٢٥ يونيو قد أصدرت المحكمة الجنائية حكماً يقضي بسجن الطفل “علي فيصل الشوفة” البالغ من العمر ١٧ عاماً لمدة عام بتهمة إهانة الملك، علي خلفية تدوينات تدعي السلطات بأنه قام بكتابتها علي موقع التدوين القصير “تويتر”، علي الرغم من نفي الطفل امتلاكه لهذا الحساب.

وكانت قوات الأمن البحرينية قد قامت باعتقال الطفل من منزله يوم ١٢ مارس، واستمر الطفل رهن الاعتقال حتي تم الإفراج عنه يوم الثامن من مايو ٢٠١٣، بكفالة مالية قدرها ١٠٠ دينار مع استمرار محاكمته التي انتهت بالحكم بسجنه لمدة عام.

- في يوم ٢٥ يونيو اصدرت المحكمة الصغرى الجنائية حكماً يقضي بحبس الناشط البحرينية البارزة زينب الخواجه لمدة شهرين بتهمة سب شرطية أثناء قضائها فترة الحبس علي ذمة عدد من القضايا التي تم ملاحقتها بها علي خلفية نشاطها الحقوقي البارز، وتعبيرها عن آرائها بصورة سلمية.

وكانت “زينب الخواجه” تقضي عقوبة السجن لمدة ثلاثة شهور بتهمة التجمهر، وذلك على خلفية المشاركة في اعتصام سلمي بدوار أبو صبيح اعتراضاً علي رفض وزارة الداخلية تسليم جثمان أحد الشهداء الذي قتل يوم ١٤ فبراير ٢٠١٣، وكانت قوات الأمن قد اعتقلت زينب الخواجه في ٢٧ فبراير ٢٠١٣، أثناء اعتصامها بالدوار، ووجهت لها تهمة المشاركة في تجمعات غير مرخصة وإهانة

ضابط شرطة، ومازلت زينب الخواجة معتقلة بالسجون البحرينية علي ذمة
محاكمتها بتهمة سب ضابط شرطة جديدة تم تلفيقها اثناء تواجدها في السجن.

ويذكر ان والد زينب الحقوقي البارز عبدالهادي الخواجة لازال محتجزاً في
السجون البحرينية بعد اعتقاله في عام ٢٠١١ علي خلفية الثورة البحرينية
وصدور حكم بالسجن المؤبد في حقه.

- في يوم ٣ يونيو ٢٠١٣ أصدرت محكمة بجرينية حكماً يقضي بتأييد سجن
المدرسة " خديجة سعيد " البالغة من العمر ٥١ عاماً، والذي قضي بسجنها لمدة
سنة أشهر بتهمة المشاركة في مسيرة المعلمين، والتحريض على كراهية النظام
واستخدام بوق السيارة بما يسيء للقيادة.

وكانت خديجة قد تم اعتقالها إبان فترة اعلان حالة السلامة الوطنية "الطوارئ"،
في ١٤ إبريل ٢٠١١، بتهمة التجمهر والتحريض علي كراهية النظام، وصدر
بحقها حكم من محكمة السلامة الوطنية بالسجن لمدة ثلاث سنوات، قبل أن يتم
تخفيف الحكم ليصبح ستة أشهر، بعد إعادة محاكمتها أمام القضاء المدني،
وذلك تنفيذاً لأحد توصيات تقرير تقصي الحقائق المعروف إعلامياً بتقرير " لجنة
بسيوني"، وقد أيدت المحكمة الحكم الصادر في حقها.

- في يوم ١٥ مايو اصدرت محكمة بجرينية حكماً علي محمود عبدالمجيد عبدالله
الجمري (٣٤ عاماً) وحسن عبد علي عيسى (٣٣ عاماً)، ومحسن عبد علي عيسى
(٢٦ عاماً)، وعمار مكي محمد العالمي (٣٦ عاماً) بالسجن لمدة عام بتهمة اهانة
الملك علي خلفية تدوينات قصيرة نشرها علي موقع تويتر للتدوين القصير،
وكان النشاط الاربعة قد تم اعتقالهم من قبل اجهزة الامن البحرينية في يوم

١٢ مارس وتم تقديمهم للمحاكمة بموجب المادة ٢١٤ من قانون العقوبات البحريني، التي تجرم "إهانة أمير البلاد (الملك) أو علم الدولة أو الشعار الوطني"

- في يوم ٧ يناير اصدرت محكمة التمييز البحرينية (وهي أعلى محكمة بحرينية، ولا يمكن الطعن على أحكامها)، قرارها بتأييد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا البحرينية بحق ١٣ ناشطاً ومعارضاً سياسياً، في القضية المعروفة إعلامياً بقضية الرموز أو مجموعة ٢١ وتضم هذه القضية ٢١ ناشطاً يحاكم منهم غيابياً ٧ نشطاء، وأدين ٧ منهم بالمؤبد فيما حكم على الآخرين بالسجن فترات تتراوح بين ٥ سنوات و١٥ عاماً، أبرزهم الناشط الحقوقي "عبد الهادي الخواجة"، و"حسن مشيمع"، و"عبد الجليل السنكيس".

حيث كانت محكمة الاستئناف العليا قد أصدرت حكمها بحق ١٣ ناشط خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ يقضي بتأييد الاحكام الصادرة بحقهم من محكمة السلامة الوطنية (محكمة استثنائية)- علي الرغم من إسقاط بعض الاتهامات الموجهة إليهم، حيث أسقطت عنهم تهمة التنظيم الإرهابي لعدم ثبوت الأدلة التي استندت إليها حكم محكمة السلامة الوطنية- وذلك بعد أن قضت محكمة التمييز البحرينية خلال شهر أبريل بإعادة محاكمة النشطاء أمام القضاء المدني، وفي النهاية تم تأييد الاحكام نفسها في جميع درجات التقاضي، واصبحت نهائية ولا يجوز الطعن عليها امام اي محكمة وطنية اخري.

أعتقال الصحفيين واصحاب الرأي ومحاكمتهم جنائياً :

- في يوم الخميس ٢٦ ديسمبر اقتحمت الأجهزة الأمنية منزل مصور وكالة "نور فوتو" الإيطالية أحمد الفردان دون وجود إذن قضائي ثم قامت باعتقاله، واحتجازه دون محاكمة أو تحقيق أو إعلان أي اتهامات في حقه.

ويذكر أن اعتقال الفردان جاء بعد أيام من فوز واحدة من صوره بالمركز الثاني في مسابقة منظمة "إيفكس" الدولية لفصح حالات الإفلات من العقاب، ويعد المصور الصحفي هو خامس المصورين الصحفيين الذين تعرضوا للاعتقال في عام ٢٠١٣ حيث سبق وان اعتقلت السلطات المصورين الصحفيين قاسم زين الدين، وحسين حبيب، وأحمد حميدان، وحسن معتوق.

- في يوم ٢٤ نوفمبر قامت قوات الأمن البحرينية بأعتقال الناشط الحقوقي "حسين برويز" "أبن الناشط" محمد جواد برويز" الصادر بحقه حكم في القضية المعروفة إعلامياً بقضية الـ ٢١ ناشطاً سياسياً، وذلك بعدما ذهب إلي قسم شرطة مدينة عيسى (المحافظة الوسطى) لتقديم "شكوى كذب وتشهير وتحريض على القتل ضد صحيفة محلية وجمعية مراقبة حقوق الإنسان" وقد احتجزته السلطات تنفيذاً لأمر الضبط والإحضار الصادر من مركز النعيم بتهمة التحريض على كراهية النظام علي خلفية كلمة ألقاها في العاصمة المنامة خلال موسم عاشوراء في لعالم ٢٠١٣، وهذا علي الرغم من عدم استدعاء الناشط للتحقيق من قسم شرطة النعيم من الأساس وعدم معرفته بموضوع الاستدعاء وتم حبسه احتياطياً علي ذمة القضية، وحتى نهاية العام كان الناشط لا يزال محتجزاً علي ذمة التحقيقات.

- في يوم ٢١ نوفمبر قامت قوات الأمن باعتقال قاسم بداح المنسق العام لرابطة شهداء البحرين في ثورة ١٤ فبراير من مقر عمله بمجمع السلمانية الطبي واقتياده لمكان مجهول.

وبعد انقطاع أخبار قاسم بداح، تقدمت أسرته ببلاغات باختفائه إلى عدة مراكز شرطة، والتي كان ردهم عدم معرفتهم بمكان احتجاز قاسم، وذلك قبل أن تكتشف أسرة قاسم أنه محتجز في مكتب ٩٩ بمبنى التحقيقات الجنائية “العدلية”.

وكانت قوات الأمن قد داهمت منزل شقيق قاسم فجر يوم الأربعاء ٢٠ نوفمبر اعتقاداً منهم بأن قاسم يقطن بالمنزل، وبعد تفتيش المنزل وتأكدهم من عدم وجوده تركوا له طلب استدعاء يطلب منه المثول أمام مكتب ٩٩ بمبنى التحقيقات الجنائية “العدلية”.

وقاسم بداح هو عم الشهيد علي بداح الذي استشهد في ١٩ نوفمبر ٢٠١١، بعدما دهسته أحد السيارات التابعة لقوات الأمن البحرينية.

- في يوم ٢٢ سبتمبر اعتقلت قوات الأمن البحرينية المواطن حيدر عبد الرسول المعروف إعلامياً بـ “مواطن الصفعة” من منزله بمنطقة عالي جنوب العاصمة البحرينية المنامة، وقد انتشر خلال العام الماضي مقطع فيديو لـ “حيدر عبد الرسول” يوضح صفع أحد ضباط الشرطة له أثناء حمله لطفله، وقد أصدرت محكمة بحرينية حكماً بسجن ضابط الشرطة لمدة شهرين مع النفاذ وتأخير ترقيته لمدة عام، فضلاً عن تغريمه مبلغ مالي.

- في يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١٣ أعتقلت السلطات البحرينية المصور “ عبد الله الجردابي ” أثناء تواجده للقيام بعمله بمنطقة إسكان جدحفص، وتم تقديمه للنيابة بتهمة تشويه صورة البلاد في الخارج، وقررت النيابة حبسه احتياطياً لمدة خمسة وأربعون يوماً علي ذمة التحقيقات، واطلق سراحه علي ذمة التحقيقات التي تجري معه في يوم ٣٠ أكتوبر، ولا تزال الاتهامات الموجهة في حقه قيد التحقيق.

- وفي يوم ٨ سبتمبر قررت النيابة البحرينية حبس الطفل “ جعفر عبد الجليل المقداد ” البالغ من العمر أربعة عشر عاماً، لمدة ستين يوماً علي ذمة التحقيقات بجانب عدد آخر من الأطفال دون حضور محاميهم علي الرغم من علم النيابة بوجود محامي مع الأطفال، بعد أنه وجهت لهم النيابة اتهامات وفق قانون الإرهاب، وكانت قوات الأمن البحرينية قد اعتقلت الطفل بجانب خمسة عشر معتقلاً آخر بينهم تسعة أطفال أثناء تواجدهم ببركة للسباحة في البلد القديم.

- في يوم ٦ سبتمبر ٢٠١٣ اعتقلت اجهزة الامن البحرينية الشاب “ حسين علي عبد النبي ” البالغ من العمر عشرين عاماً، عضو جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، وأحد أعضاء فريق الرصد والتوثيق بالجمعية، وقد قررت النيابة احتجازه لمدة ٤٥ يوماً علي ذمة التحقيقات بعد أن وجهت له اتهامات التجمع غير القانوني واستهداف رجال الشرطة.

- في يوم ٣٠ اغسطس قامت قوات الأمن باعتقال كل من الشاب “ السيد أحمد السيد عبدالله ” البالغ من العمر ٢٢ عاماً من قرية السهلة الجنوبية، وزميله

"محمد سعيد" الذي كان برفقته أثناء توجههما إلى منطقة بحر الدراز، ولم تعرف أسرة الشاب باعتقاله إلا بعد مدهمة قوات الأمن للمنزل وتفتيشه، ولم يعرف مكان اعتقالهما حتي مطلع شهر سبتمبر حينما أكتشف أنهما بمبنى التحقيقات الجنائية المعروف بأنه أهم مراكز التعذيب بالبحرين، وقد ظل الشابين معزولان عن العالم الخارجي ولم تعرف التهم الموجهة إليهم.

- في نهاية شهر مايو اعتقلت قوات الامن البحرينية الناشطة السياسية "نادية علي"، علي خلفية حدوث مشادة كلامية بينها وبين أفراد الأمن في أحد نقاط التفتيش بعد أن تم سب وشتم والدتها، وقد ذكرت أسرة المعتقلة أنه قد تم الاعتداء عليها في مركز شرطة البديع بداخل الحمامات بعيداً عن كاميرات المراقبة، وتم توجيه تهمة الاعتداء علي شرطيات بالضرب أثناء مرورها بأحد نقاط التفتيش، ويذكر أن المواطنة تعاني من ظروف صحية خاصة تتمثل في حملها، وقد قرر القضاء البحريني اطلاق سراحها في يوم ٢ اكتوبر علي ذمة المحاكمة التي تخضع لها والمستمرة حتي الآن.

- في يوم ٢٤ اغسطس أصدرت النيابة العامة قراراً بحبس المواطن عبدالهادي مشيمع والد الشهيد علي مشيمع لمدة ٤٥ يوماً علي ذمة التحقيقات، التي تجري معه علي خلفية مشاركته في التظاهرات السلمية التي شهدتها البحرين والتي نادى لها حركة تمرد البحرينية والتي بدأت فعاليتها في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، وكانت قوات الأمن قد اعتقلت عبد الهادي مشيمع يوم الخميس ٢٢ أغسطس بعد مدهمة منزله بمنطقة الديه دون وجود إذن نيابة لاعتقاله.

- في ٢ اغسطس قام جهاز الأمن البحريني باعتقال المصور "قاسم زين الدين"، بعد مدهامة منزله بمنطقة الدراز، وقامت الأجهزة بمصادرة هاتفه المحمول وجهاز اللاب توب الخاص به، وتفتيش سيارته، ولا يزال معتقلاً حتى الآن في السجون البحرينية.

- في يوم ٣١ يوليو قامت اجهزة الامن البحرينية بمدهامة منزل الناشط والمدون "محمد حسن سديف" المعروف علي موقع التدوين القصير "تويتر" باسم "صافي"، وتفتيش منزله ومصادرة بعض الأجهزة الإلكترونية الموجودة بالمنزل، واعتقاله بعد ان استيقظ متفاجئاً بمدهامة منزله بدون سبب قانوني أو الإفصاح عن سبب الاعتقال، وظل محتجزاً حتى اطلق سراحه في ٤ اكتوبر ٢٠١٣.

- في يوم ١ مايو قامت قوات الأمن باعتقال كل من مصور وكالة الأنباء الفرنسية محمد الشيخ، ومصور وكالة الأستشيدبرس حسن جمالي، ومراسلة راديو مونت كارلو نزيهة سعيد من منطقة سترة ولأسباب غير معروفة، وذلك فور وصولهم للمنطقة لتغطية أحداث التظاهرات التي نظمتها المعارضة احتفالاً بعيد العمال، وقامت قوات الامن بمصادرة هوياتهم الشخصية وأصطحابهم لقسم شرطة سترة، قبل أن يتم إطلاق سراحهم بعد فترة وجيزة من اعتقالهم.

- في يوم ٢٢ ابريل قامت قوات الأمن البحرينية بإعتقال إثنين من طلاب مدرسة الجابرية الثانوية بعد حدوث احتجاجات طلابية، بسبب اعتقال قوات الأمن لثلاثة طلاب من زملائهم خلال شهر ابريل، حيث قامت قوات الأمن في ١٤ إبريل باعتقال الطالب في الصف الثالث الثانوي بالمدرسة "السيد حسن حميدان" البالغ من العمر ١٧ عاماً، من مبنى الهيئة الإدارية بالمدرسة، في حين

اعتقلت قوات الأمن الطلاب الأربعة الآخرين، في أوقات متفرقة علي أثر الاحتجاجات التي شهدتها المدرسة منذ اعتقال حميدان.

وقد وجهت النيابة للطالب “السيد حسن حميدان” تهم التجمهر والشغب، وتهم تتعلق بالإرهاب، وقررت النيابة حبسه خمسة عشر يوماً علي ذمة التحقيقات، وقد حرم الطالب من حضور محاميه التحقيقات معه.

كما وجهت النيابة للطالب “سيد محمد علوي”، تهم تجمهر وارتكاب أعمال شغب، والشروع في سرقة مطفأة حريق، وقررت حبسه ثلاثون يوماً علي ذمة التحقيق، بينما وجهت للطلاب حسين نوح، تهم تجمهر وشغب وإشعال حريق، وتعد على رجال الأمن، وإتلاف سيارات دوريات شرطة، وقررت حبسه علي ذمة التحقيقات ثلاثين يوماً.

- في يوم ١٤ فبراير قامت قوات الأمن باعتقال مصور وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي، ومصور وكالة الأنباء الفرنسية محمد الشيخ، ومصور وكالة الأستشيدبرس حسن جمالي في منطقة ألدیه، وأطلق سراحهم بعد فترة من اعتقالهم، وقالت وزارة الداخلية انهم اعتقلوا بطريق الخطأ.

- في يوم ١٥ يناير قامت قوات الامن باعتقال لاعب المنتخب البحريني لكرة اليد حسين يعقوب بعد ان داهمت منزله فجرًا ١٥ يناير ٢٠١٣، وقامت باعتقال اللاعب واقتياده إلي جهة غير معلومة، دون توجيه أيه اتهامات محددة له، ولم يتسن للشبكة العربية معرفة مصير اللاعب حتي الآن.

- في مطلع شهر يناير قامت قوات الأمن البحرينية بمنطقة سماهيج باعتقال مواطن كويتي يدعي “حسن على كرم” واتهمته بالاعتداء علي رجال الشرطة،

وكان "حسن" قد توجه بالسؤال لقوات الأمن المتواجدة بعد أن ضل الطريق إلى جسر السعودية، وقد ردت عليه قوات الأمن ولكنها أساءت للمذهب الشيعي الذي ينتمى إليه المواطن عند وصفها للطرق والقرى الشيعية التي يجب أن يمر عليها، وهو ما أثار استياء "حسن" وعندما أستفسر منهم عن سبب إهانة الشيعة، قامت قوات الأمن باعتقاله، وذلك بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، واقتياده إلى النيابة التي قررت حبسه لمدة أسبوع، علي ذمة التحقيقات.

وبعد انتهاء مدة الحبس قررت النيابة حبسه لمدة ٢٥ يوماً أخري علي ذمة التحقيقات، والتحفظ عليه بسجن الحوض الجاف، وبعد جهود دبلوماسية من بلده الكويت، تم اطلاق سراحه في ١٤ يناير

- في يوم ٢٣ مارس قامت اجهزة الامن البحرينية فضلاً باعتقال الناشط الحقوقي "سيد يوسف المحافظة" مسئول الرصد والمتابعة بمركز البحرين لحقوق الإنسان بتهمة المشاركة في مسيرة غير مرخصة والتجمهر، علي خلفية مشاركته في فاعليات الأسبوع التضامني الذي تم تنظيمه تحت عنوان "كي لا ننسي" للتضامن مع الناشط الحقوقي المسجون في البحرين "نبيل رجب" وفي يوم السبت ٢٣ تم تنظيم مسيرة سلمية ضمن فاعليات الاسبوع التضامني فقامت اجهزة الامن بالاعتداء علي المسيرة باستخدام القوة المفرطة مما ادي لاصابة العديد من المشاركين فيها من بينهم زوجة نبيل رجب التي اصيبت بطلق خرطوش، وقد تم اعتقال المحافظة بتهمة التجمهر والتظاهر دون ترخيص وأفرج عنه يوم الأحد ٢٤ مارس ٢٠١٣ بكفالة مالية ١٠٠ دينار.

ويذكر ان المحافظة مسئول الرصد والمتابعة بمركز البحرين لحقوق الإنسان، قد مثل للمحاكمة في شهر يناير بتهمة نشره أخبار كاذبة على موقع التدوين القصير “تويتر” ، وكانت قوات الأمن قد اعتقلته يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، علي خلفية تواجده بالعاصمة المنامة لتغطية الأحداث التي شهدتها المنامة خلال شهر ديسمبر، وليس المشاركة في المظاهرات، وقد وجهت له النيابة يوم ١٨ ديسمبر تهمة نشر أخبار كاذبة علي موقع التدوين القصير “تويتر” ، حيث ذكر المحافظة علي حسابه الشخصي علي “تويتر” “في المنامة وتواجد أمني في كل زاوية والهليكوبتر تحوم فوق رؤوسنا” ، وكذلك ” الان رصدت اعتقال ٦ مواطنين بينهم حجي مجيد والمدون حسن جابر وامرأة” ، وقد تقرر حبس المحافظة احتياطياً علي ذمة القضية وظل محتجزاً حتي تم اطلاق سراحه في ١٧ يناير مع استمرار محاكمته.

- الاعتقال العشوائي للمواطنين :

- في يوم ١٦ سبتمبر اعتقلت اجهزة الامن البحرينية سبعة عشر شاباً يمثلون فريق كرة قدم من منطقة أبو قوة بعد خروجهم من ملعب اتحاد الريف بعد حصولهم على كأس رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة ضمن بطولة المملكة للناشئين تحت رعاية رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة، دون معرفة أسباب الاعتقال أو الاتهامات الموجهة إليهم، ويرجح ان يكون ذلك بسبب دعمهم للثورة البحرينية.

التضييق علي حق التظاهر السلمي :

- في يوم الجمعة ١٣ ديسمبر قامت اجهزة الأمن البحرينية باحتجاز عدد من الشباب علي اثر تقدمهم بإخطار للسلطات بتنظيم مظاهرة بشارع البديع بدعوى من قوى المعارضة.

واصدرت النيابة البحرينية يوم الأحد ١٥ ديسمبر قراراً يقضي بحبس مخطري مسيرة "عزما لن يلين" لمدة أسبوع علي ذمة التحقيقات، علي خلفية المظاهرة التي شهدتها منطقة البديع يوم الجمعة ١٣ ديسمبر بدعوي من قوى المعارضة البحرينية بمناسبة مرور ١٠٠٠ يوم على انطلاق الحراك الشعبي السلمي الذي يطالب بالحريات والحقوق والديمقراطية بالأراضي البحرينية.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تعتقل فيها السلطات البحرينية مقدمي أخطارات تنظيم مظاهرات بالبحرين حيث اعتقلت السلطات في يوم ١ نوفمبر مقدمي إخطار المسيرة التي تم تنظيمها في منطقة عالي للتضامن مع قرية العكر التي حاصرتها قوات الأمن البحرينية منذ فترة.

- في ١٥ نوفمبر قامت قوات الامن باستخدام رصاص الشوزن والغازات المسيلة للدموع لتفريق مسيرة سلمية كانت متوجهة لدوار اللؤلؤة بعد انتهائها من الاحتفال بالمظاهر العاشورائية، وقد فرقت قوات الأمن المظاهرة باستخدام القوة المفرطة، فضلاً عن اقتحام قوات الأمن لمنطقة الدية لملاحقة المتظاهرين واستخدمت رصاص الشوزن والغازات المسيلة للدموع بصورة كثيفة، الأمر الذي نجم عنه إصابة العديد من المواطنين باختناقات، كما أعتدت قوات الأمن علي مظاهر الاحتفال بعاشوراء بالمنطقة وتمزيق الرايات والإعلام الدالة علي الاحتفال.

- في يوم ١٥ سبتمبر قامت قوات الأمن البحرينية باستخدام القوة المفرطة في تفريق عدد من التظاهرات التي شهدتها العديد من مناطق البحرين، حيث قامت قوات بالاعتداء علي المظاهرة السلمية التي انطلقت بعد انتهاء عزاء أحد الشهداء الذي قتل أثناء مشاركته في الاحتجاجات، واستخدمت قوات الأمن الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين أثناء توجيههم بدوار اللؤلؤة الذي يخضع لحراسات مشددة منذ فبراير ٢٠١١، ويمنع أي شخص من الوصول إليه، كما قامت قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة في تفريق المظاهرات التي شهدتها منطقتي الديه وبلدة المصلى، مما نجم عنه وقوع العديد من الإصابات بين صفوف المتظاهرين، فضلاً عن اعتقال العشرات منهم.

- في يوم ١ مايو قامت قوات الأمن البحرينية بأستخدام القوة المفرطة في التعامل مع المسيرات السلمية التي شهدتها عدة مناطق بحرينية، تلبية للدعوة التي أطلقها ائتلاف ١٤ فبراير، تزامنا مع عيد العمال الموافق الأول من مايو، حيث قمعت قوات الأمن المسيرات التي خرجت في مناطق سترة والنويدرات والمعامير وعالي والبلاد القديم والديه وكرزكان وتوبلي والدراز وبنو جمرة وباربار وجنوسان وأبوقوة والسهلة وسماهيح والدير والهملة ومناطق أخرى، مستخدمة في ذلك القنابل المسيلة للدموع، مما نجم عنه إصابة العديد من المتظاهرين، فضلاً عن اعتقال عدد منهم.

- في مساء السبت ٢٠ إبريل ٢٠١٣ قامت اجهزة الامن بتفريق عدة تظاهرات سلمية خرجت من مناطق الديه، جدحفص، والسنايس، متجهة لدوار اللؤلؤة بالنامة، استجابة للدعوات التي اطلقها ائتلاف ١٤ فبراير، وقد استخدمت اجهزة الامن في تفريق المتظاهرين الغازات المسيلة للدموع، ورمصاص الشوزن، مما

ترتب علي ذلك وقوع العديد من الإصابات بين صفوف المتظاهرين، نتيجة كثافة الغازات وإطلاق رصاص الشوزن تجاه المتظاهرين بصورة عشوائية.

- في يوم الجمعة ١٥ مارس ٢٠١٣ فرقت اجهزة الامن مسيرة سلمية شارك فيها آلاف من المتظاهرين حاولوا الوصول لميدان اللؤلؤة رمز الانتفاضة البحرينية، استجابة للدعوة التي اطلقها ائتلاف "١٤ فبراير" في الذكرى الثانية لدخول قوات درع الجزيرة للبحرين، للتنديد بدورها ومساعدتها للنظام البحريني في قمع الانتفاضة الشعبية، ومطالبتهم بخروج قوات درع الجزيرة من البحرين، وقد استخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع ورصاص الشوزن المحرم دولياً في محاولتهم فض التظاهرات، مما ترتب علي ذلك إصابة عدد من المتظاهرين باختناقات نتيجة كثافة الغازات بينهم المصور الصحفي لوكالة "الاسوشيتدبرس" حسن جمالي الذي أصيب بقنبلة غازية بمنطقة الصدر واصابع اليد بعد ارتطامها بالأرض.

- في يوم ١٦ فبراير قام قوات الأمن البحرينية التي تواجدت بالاعتداء علي جنازة تشييع شهيد الذكرى الثانية للثورة "حسين الجزيري" البالغ من العمر ١٧ عاماً الذي لقي مصرعه يوم ١٤ فبراير ٢٠١٣، جراء تعرضه لإصابة مباشرة بطلقات الشوزن. وكان مقرر ان تقام الجنازة في "جبله حبشي" فتواجدت قوات الامن منذ الصباح في محيط المنطقة وقامت بالاعتداء بالعنف علي المتظاهرين ومنعت العديد منهم من الوصول لمكان تشييع جنازة الشهيد، وبمجرد وصول جثمان الشهيد في جنازة أحتشد بها الآلاف من المشيعين من المواطنين، اقتحمت قوات الأمن صفوف المشيعين بسيارتها ودهست العديد منهم فضلاً عن إطلاق القنابل المسيلة للدموع على المشيعين وإطلاق رصاص

الشوزن عليهم، مما نجم عن ذلك زيادة أعداد المصابين، هذا بالإضافة إلى ملاحقة المشيعين في الشوارع الجانبية لإلقاء القبض عليهم.

كما عمدت قوات الأمن البحرينية إلى إقامة العديد من الحواجز ونقاط التفتيش بالقرب من منطقتي الديه والسنايس، حيث انتشرت قوات مكافحة الشغب والمدركات على مداخل المنطقتين ومنعوا العديد من المواطنين من الدخول لمنازلهم، وكان يتم توجيه المواطنين لمداخل أخرى للمناطق وهو ما كان يتكرر مع المداخل الأخرى، حتى أنتهي الأمر بمرور بعض السكان إلى منازلهم مع ترك السيارات خارج مناطق سكنهم.

التضييق علي حق التنقل والاقامة والسفر :

- في يوم ٢٠ أكتوبر رفضت السلطات البحرينية دخول مراقبون من منظمة "ايفكس" الدولية لمراقبة محاكمة الناشط الحقوقي ناجي فتيل، حيث ان المنظمة قدر اسلت طلباً في يوم ٨ أكتوبر ٢٠١٣ للمطالبة بمراقبة استئناف قتيل ثم ارساله إلى وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية طالباً منه تسهيل دخول المحامي المفوض من مجموعة من المنظمات الدولية، وبعد ١٢ يوم من الطلب، رد المدير المختص بحقوق الإنسان بأن "الوزارة الآن تعمل على تحديث اجراءات الدخول ولا يمكننا أن نسهل دخول ممثلكم".

- في يوم ٢٨ ديسمبر قررت النيابة العامة إخلاء سبيل الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان بضمان محل إقامته واصدرت قراراً بمنعه من السفر خارج البلاد على ذمة القضية، وذلك بعد تحقيق استمر معه لعدة ساعات بتهمة اطلاق عبارات طائفية تشكل تحريضاً ضد فئة من فئات المجتمع، ونسب فيها إلى مؤسسات الدولة بارتكاب ممارسات غير قانونية وذلك على خلاف الحقيقة.

وكانت هذه المرة الثانية التي يخضع فيها الشيخ علي سلمان للتحقيق بالتهمة نفسها حيث سبق وان مثل للتحقيق في ٣ نوفمبر ٢٠١٣ وقررت النيابة اخلاء سبيله في اليوم نفسه بعد انتهاء التحقيقات.

- في شهر اغسطس قامت قوات الأمن بحملة اعتقالات واسعة شملت عدد كبير من المواطنين أثناء محاولة سفرهم من خلال جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالسعودية، وكان من ضمن المعتقلين اللاعب البحريني “محمد عبد القادر” ورجل الدين “فاضل الجمري” وذلك بدون أي سند قانوني، أو ذكر سبب الاعتقال، كما قامت قوات الأمن بمنع عدد آخر من المواطنين السفر خارج البحرين بزعم أنه يوجد أمر أمني بالمنع، وكان من بين ممنوعين من السفر رجل الدين “رائد الستري” .

- في يوم ١٩ ابريل هيئة شؤون الإعلام ترحيل ٣ إعلاميين يعملون في شبكة التلفزيون البريطانية (آي تي في) خارج البحرين، علي خلفية تغطيتهم للأحداث السياسية التي تشهدها البحرين قبيل إنطلاق سباق الفورمولا ١، وذلك بعد احتجازهم لفترة وجيزة بأحد أقسام الشرطة يوم الخميس ١٩ إبريل ٢٠١٣، والسماح لهم باستكمال عملهم، ولكن بعد ذلك تم منعهم من استكمال تصوير الأحداث في نفس اليوم، واتهامهما بانتهاك الأنظمة والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي.

التضييق علي منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية :

- في يوم ٣٠ أكتوبر اقتحمت الاجهزة الأمنية مقر جمعية الوفاق الوطني الاسلامية الذي يضم “متحف الثورة” ، في منطقة القفول في العاصمة المنامة،

وذلك بعد ساعات معدودة من افتتاح متحف الثورة الذي يضم العديد من الأنشطة والمحتويات والتي تؤرخ للثورة البحرينية وما اقترفته قوات الأمن من انتهاكات سواء استخدامها المفرط للغازات المسيلة للدموع او دهس المواطنين بسيارة قوات الأمن، فضلاً عن احتوائه علي بانوراما تصور أهم ثورات البحرين، وقامت اجهزة الامن بالعبث بمحتويات المتحف، واستدعاء الشيخ علي سليمان الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني للتحقيق بتهمة التحريض علي الفتنة خلال كلمته في افتتاح المتحف.

- في يوم الاحد ٢٢ سبتمبر تعرض مقر جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الرئيسي في منطقة البلاد القديم لهجوم بالقنابل الحارقة من قبل أفراد يرتدون ملابس عسكرية، مما أدى لنشوب حريق بسيط بالمبني، وذلك فضلاً عن كتابة المعتدين علي المبني عبارات موالية للسلطة، وذلك بعد أيام من كتابات عبارات تحريضية أخرى على جدران الجمعية.

الفصل من العمل :

- في يوم ٢٨ يناير اصدرت وزارة التربية والتعليم البحرينية قد قراراً بفصل الموظفة جليلة السلطان نائبة رئيس جمعية المعلمين البحرينية، من عملها علي خلفية مشاركتها في الاحتجاجات البحرينية، وجاء قرار وزارة التربية والتعليم بفصل جليلة السلطان، بعد تقدمها بدعوى بطلب إلغاء القرار الإداري والقاضي بعدم صرف راتبها، ومنعها من الرجوع إلى العمل منذ ١ نوفمبر ٢٠١١.

والجدير بالذكر أن جليلة السلطان قد تعرضت خلال العاميين الماضيين لعدد من المضايقات من قبل وزارة التربية والتعليم، والتعننت معها في الحصول على مرتبها، وكان قد صدر بحق جليلة السلطان في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢ من حكماً من

محكمة الاستئناف يقضي بسجنها لمدة ستة أشهر بعد تخفيف الحكم الصادر بحقها بالسجن لمدة ثلاثة سنوات من محكمة السلامة الوطنية الاستثنائية، على خلفية التهم الموجهة إليها بالدعوة إلى التظاهر السلمي أثناء الانتفاضة البحرينية في عام ٢٠١١.

اليمن اعتداءات بدنية مسنمة

تقديم

شهدت حرية الرأي والتعبير بصفة عامة والحيات الصحفية والإعلامية بصفة خاصة تراجعاً شديداً في اليمن ، جعلها من البلدان الأكثر خطورة علي حياة العاملين بالمجال الصحفي والإعلامي، نتيجة الاستهداف المتزايد والمستمر للصحفيين والإعلاميين سواء من قبل مجموعات غير رسمية ومسلحة أو من قبل تابعين لمؤسسات الدولة اليمنية، حيث شهد عام ٢٠١٣ العديد من الانتهاكات التي طالت الحيات الصحفية والإعلامية ، مثل الاعتداء علي موزعي الصحف وسرقة أعدادها المعدة للتوزيع، ومحاصرة بعض المؤسسات الصحفية ومحاولة الاعتداء عليها وإحراقها، فضلاً عن الاعتداء علي الصحفيين أثناء ممارسة عملهم المهني، واختطاف بعضهم، وهو الأمر الذي يبرهن علي ضعف أداء السلطات اليمنية في توفير الحماية اللازمة للصحفيين والإعلاميين وأصحاب الرأي، مما يشير الكثير من الشكوك حول مشاركة السلطات اليمنية في جعل الباب مفتوحاً علي مصرعيه لإفلات الجناة من العقاب، في الوقت الذي تقمع فيه السلطات الأصوات التي تعارض سياساتها وتزج بهم في السجون علي خلفية تعبيرهم عن آراءهم بصورة سلمية من خلال كتاباتهم الصحفية أو تعليقاتهم علي مواقع التواصل الاجتماعي وأبرز مثال علي ذلك حادثة حبس الصحفي "عبد الرحمن معوضة" ستة أشهر وتغريمه ٢٠٠ ألف ريال يمني ، لكتابته مقالا طالب فيه رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بإقالة النائب العام ومحامي عام الأموال العامة ووكيل نيابة الصحافة والمطبوعات.

وذلك على الرغم من أن الدستور اليمني قد نص صراحةً على حرية الرأي والتعبير في مواده، ونص على عمل الدولة بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة ، إلا أن ترسانة القوانين اليمنية التي تضم العديد من المواد التي تفرض العديد من القيود علي ممارسة المواطنين والصحفيين والإعلاميين لحقوقهم في التعبير والنقد السياسي ، فنجد قانون المطبوعات والنشر المفترض به أن يضمن حرية الصحافة والصحفيين ويمنع محاكمتهم علي خلفية عملهم الصحفي وتعبيرهم عن آراءهم جعل الباب مفتوحاً أمام محاكمتهم استناداً إلي الصياغات الفضفاضة التي أعتمد عليها المشرع عند صياغته للقانون.

أولاً : استهداف الصحفيين بالقتل

شهد اليمن واقعتي إستشهاد لصحفيين إثنيين ، تقاسم المسؤولية عنهما الحكومة اليمنية وجماعات مسلحة ، مما يلقي بالمسؤولية على الحكومة اليمنية ، سواء عن قتل الأول ، وأيضا عن عدم توفير الحماية للثاني.

- ففي ٢٢ فبراير أطلق مسلحون يرتدون ملابس عسكرية الرصاص على الصحفي وجدي الشعبي (٢٨ عاما) في منزله بعدن ، كما أطلقوا الرصاص على صديقه الذي كان متواجداً معه بالمنزل داود علي صالح الصماتي، الأمر الذي ترتب عليه مقتل الصحفي وصديقه.

- كما اغتال مسلحون مجهولون في ١٩ يوليو الفنان اليمني الشاب “سام

عبد الجبار المعلمي ” أثناء عودته لمنزله في منطقة صرف شمال شرق العاصمة اليمنية صنعاء، وذلك بالتزامن مع عرض التليفزيون اليمني عمل فني شارك فيه الفنان يتضمن نقد للانفلات الأمني الذي تعانیه بلاده، ولدور الأجهزة في عدم تحقيق الأمن، وملاحقة المجرمين وتثبيت الاستقرار.

ثانياً : انتشار الاعتداءات البدنية على الصحفيين :

أن تكون صحفياً في اليمن ، فإن الاعتداء البدني عليك مسألة وقت فقط ، ويستوي في ذلك الصحفيين المؤيدين للحكومة أو المعارضين لها ، او حتى الصحفيين اصحاب المواقف البعيدة عن السياسة ، حيث يتم الاعتداء عليهم بسبب انتقاداتهم للفساد أو للتقصير في الاداء الحكومي. وهو ما جعل الاعتداء البدني على الصحفيين في اليمن هو الانتهاك الاكثر شيوعاً.

١ . استهداف الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الصحفية من قبل السلطات اليمنية وتابعيها

* اعتدي عدد من أفراد الأمن المركزي في ٥ يناير علي الصحفي جبر صير بالضرب بالعصي والمراوات، قبل احتجازه بقسم شرطة شميلة، فضلاً عن مصادرة كاميرته وهاتفه المحمول ومبلغ مالي، أثناء تغطيته لاعتصام عدد من أهالي وصاب احتجاجاً على مقتل أحد أبناء منطقتهم على أيدي بلطجية، بالإضافة إلى إجباره علي ترك ابنه الصغير البالغ من العمر ٥ سنوات بمفرده

في السيارة.

* في ١٤ يناير اعتدي عدد من أفراد جهاز البحث الجنائي على الإعلامي "فؤاد المسلمي" مصور قناة السعيدة الفضائية ومصادرة كاميرته، وتم منعه ومراسل (أخبار اليوم) من تغطية استقبال جرحى الثورة الذين تتطلب حالاتهم السفر للخارج للعلاج.

* شنت وزارة الدفاع اليمنية حملة تحريض ضد الصحفي خالد الحمادي رئيس مؤسسة "حرية" للحقوق والحريات الاعلامية والتطوير" ومراسل صحيفة "القدس العربي" اللندنية في اليمن على خلفية نشر الصحيفة في عدد الإثنين ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ تقريراً أعده الحمادي يتناول مخاوف سياسية من توجهات تحويل السلطة في اليمن إلى "حكم عائلي"، ذكر فيه ما قال إنها آراء ومعلومات من سياسيين وعسكريين أبدوا قلقهم من التعيينات التي يصدرها الرئيس عبد ربه منصور هادي قائلين إن كثيراً من أصحابها ينتمون إلى المنطقة التي ينحدر منها ومقربين منه.

* في بداية شهر فبراير اعتدى أحد أفراد الأمن المركزي على النائب "أحمد سيف حاشد" بصورة وحشية مستخدماً عصا، حيث سدد العديد من الضربات للنائب، وذلك بعد أن قام بركله بالقدم في البداية في محاولة لاستفزازه، وذلك على خلفية تواجده أمام رئاسة الوزراء بالعاصمة اليمنية صنعاء أثناء اعتصامه مع عدد من مصابي الثورة اليمنية لعدم علاجهم، وبعد سقوط النائب على الأرض أستمروا الاعتداء عليه، وتم إلقاء قنبلة مسيلة للدموع مكان سقوطه لمنع إسعافه، مع محاولة خطفه من بين المتظاهرين، ولكن فشلت المحاولة وتم نقله للمستشفى لتلقى العلاج.

* تعرض كل من مدير شركة يمن ديجتال ميديا للإنتاج الاعلامي طه المعمري ومصور قناة الحرة الفضائية محمد عيضة والمصورين ياسر المفرح وياهو عيضة في ٢٦ يناير للاعتداء بالضرب من قبل عدد من جنود الفرقة الأولى مدرع وإطلاق النار حولهم بصورة عشوائية الأمر الذي نجم عنه إصابة كل من محمد عيضة وياسر المفرح وياهو عيضة بالشظايا فضلاً عن اقتياد طه المعمري إلى مخزن قريب من المكان، والاعتداء عليه بالضرب المبرح، وذلك على خلفية رفض طه المعمري تعليق ملصقات على جدران مكتبه من الخارج.

* اعتقلت قوات الأمن اليمنية في ٢٠ فبراير القيادي في الحراك الجنوبي "قاسم عسكر" خلال مدهمة منزله في عدن، وكذلك اعتقال الناشط في الحراك ياسر اليافعي، وذلك تزامناً مع المسيرات والمظاهرات التي كانت تنوي مختلف القوي السياسية تنظيمها في الذكرى الأولى لانتخاب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي.

* اعتدي عدد من جنود الأمن المركزي في ٩ مارس بالضرب المبرح بأعقاب البنادق علي الصحفي أحمد درهم الوالي مندوب صحيفة المصدر ومصادرة ادواته الصحفية أثناء تغطيته لمظاهرة قام بها عدد من موظفي وزارة الداخلية أمام مقر كلية الشرطة وسط العاصمة صنعاء، وذلك قبل أن يتمكن من الحصول على كاميرته ولكن بعد مصادرة بطاقة الذاكرة من قبل الجنود وتهديده بالاعتقال في حالة عدم تركه المكان.

* تعرض الصحفي ماهر درهم في ٣ إبريل للاعتداء بالضرب من قبل جنود الأمن المركزي بمنطقة كريتر بمحافظة عدن، وإشهار السلاح في وجهه

وتهديده بمعاودة الاعتداء عليه مرة أخرى في حالة تصويره ونشره لأماكن الإضراب بمنطقة كريتر في عدن.

* كما تعرض مصور قناة السعيدة الفضائية بمحافظة الحديدة عبد الله أحمد شايح إلى اعتداء بالضرب المبرح ومصادرة الكاميرا ومسح كل ما فيها من مواد مصورة من قبل نحو ٢٠ موظفا في مؤسسة المياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة بقيادة شخص يدعى محمد العوامي، على خلفية تصويره تقريرا عن طفح شوارع الحديدة بمياه الصرف الصحي، تم بثه في برنامج صدى الاسبوع على قناة السعيدة.

* وفي ١٧ إبريل تعرض الإعلامي علي شداد للاختطاف والضرب المبرح واحتجازه بالقوة في المدرعات من قبل جنود بالأمن المركزي، فضلا عن مصادرة كاميرته وهاتفه المحمول ومبلغ مالي أعيد إليه لاحقا، واحتجازه بزئانة والاعتداء عليه مرة أخرى بالضرب والسب بألفاظ جارحة، وذلك بالإضافة إلى الاعتداء على المصورة أنسام عبد الصمد التي كانت ترافقه وذلك على خلفية تغطيتهما العصيان المدني في المعلا بالعاصمة عدن.

* تعرض الإعلامي ناظم فرحان مدير عام المكتبات في قناة عدن الفضائية في ٢٣ إبريل لاعتداء جسدي وضرب مبرح بأعقاب البنادق وسطه وطرده من مقر عمله من قبل قائد حراسة القناة من الأمن المركزي في القناة والجنود التابعين له دون مبرر قانوني.

* شهد الأسبوع الأول من شهر مايو العديد من حالات الاعتداء علي

الصحفيين والإعلاميين اثناء ممارسة عملهم الصحفي حيث تعرض مراسل قناة (سهيل) الفضائية بدمار يوسف عبد الله العيزري ومراسل قناة (يمن شباب) بدمار أيضا عبدالله محمد قابل والمصور صادق الحمزي إلى اعتداء بالضرب بأعقاب البنادق والسب والشتم بألفاظ جارحة ومصادرة الكاميرا والميكرفون بالقوة وإطلاق النار باتجاههم من قبل عدد من جنود الأمن العام أمام مبنى إدارة أمن محافظة ذمار، على خلفية تغطيتهم لوقفه احتجاجية نفذها عدد من طلاب كلية الطب بمدينة ذمار.

- تهجم جنود ملثمون، بزى مدني في ٨ مايو علي منزل الدكتور عادل محسن علي الضالعي مدير عام الأخبار والبرامج السياسية بإذاعة عدن، وأطلقوا الرصاص على منزله في حي النصر بخور مكسر والقريب من معسكر الصولبان التابع للأمن المركزي بمدينة عدن.

- وقد تعرض مصور قناة (يمن شباب) الفضائية يوسف القارة في يوم ١٣ مايو لاعتداء بالضرب من قبل جنود يتبعون الأمن المركزي أثناء تغطيته لحادثة سقوط طائرة عسكرية في شارع الخميس بمنطقة بيت بوس جنوب العاصمة صنعاء، وذلك فضلاً عن اعتداء جنود الأمن المركزي علي مهندس جهاز البث التابع لقناة (الجزيرة مباشر) علي محرم وإشهار السلاح في وجهه وفصل (كابلات) البث من الجهاز ورشّ السيارة الخاصة بالبث بالماء من إحدى سيارات الإطفاء والاعتداء بالضرب على كل من مصوري قناة الجزيرة مباشر أحمد الخضر ومنصور علاو ومصور قناة الجزيرة الإخبارية مجيب صويلح أثناء تغطيتهم لحادثة الطائرة العسكرية وإطلاق الرصاص في الهواء

لإخراجهم من مكان الحادثة.

- وفي بداية شهر يوليو تعرض الصحفي مرزوق ياسين أحد العاملين في وكالة سبأ للأنباء للاعتداء والضرب من قبل جنود الأمن المركزي ومصادرة هاتفه المحمول بعد إطلاق الرصاص عليه أمام مركز السعيد التعليمي بمدينة كريتز، على خلفية التقاطه بعد الصور لعمليات الغش التي تحدث داخل أحد لجان الامتحانات.

- أعتدي ثلاثة من جنود الامن المركزي والذين يقومون بحراسة المبنى الصحفي لوكالة سبأ بمديرية التواهي في محافظة عدن في ٢ يوليو على كل من سكرتير تحرير موقع (هنا عدن) الاخباري الصحفي فواز المريسي والصحفي سليم شمسان المعمري ومنعهما من التغطية للوقفة الاحتجاجية التي نفذها عدد من موظفي وكالة سبأ، وسحب الكاميرات من أيديهم بالقوة ومسح الصور منها والتلفظ عليهم بألفاظ نابية ومنعهم من التغطية.

- اعتقلت عناصر من الأمن القومي والأمن السياسي بمطار صنعاء الدولي في ٨ يوليو الصحفي والناشط الحقوقي بسام القاضي بالقوة من على متن الطائرة ولم يسمحوا له بأخذ أدواته من داخل الطائرة، وتم التحقيق معه بطريقة مهينة و تمت مصادرة هاتفه الجوال وجهاز الكمبيوتر المحمول وإرغامه على إعطائهم كلمة السر الخاصة بجهاز الكمبيوتر المحمول وتصفح كل محتوياته من مقالات وصور وملفات خاصة وتوجيه سيل من الشتائم له واتهامه بالإرهاب والانفصال وعدم السماح له بإحضار محام وإرغامه على التوقيع على محاضر التحقيق بالقوة ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد ساعات من ذلك.

• اعتقل أفراد من حراسة وزير الأشغال في ١٤ يوليو الصحفي هائل الصلوي أثناء تصويره لوقف احتجاجية نظمها الموظفين بوزارة الأشغال، وتم احتجازه تعسفياً لمدة يومين دون توجيه أية اتهامات له، وذلك قبل أن يفرج عنه يوم ١٦ يوليو بعد قيام عدد من النشطاء والصحفيين بتنظيم وقفة احتجاجية أمام المنطقة الرابعة واستدعاء وكيل النيابة الذي انتقل إليهم الذي قرر الإفراج عن الصلوي وتحرير محضر باحتجازه تعسفياً.

• أوقف الأمن القومي في مطار صنعاء الدولي في ١٣ سبتمبر الصحفي عادل عبد المغني مدير تحرير موقع "الوحدوي نت" أثناء عودته من المملكة المغربية بعد مشاركته في دورة تدريبية حول الصحافة الاستقصائية، وذلك قبل أن يفرج عنه بعدها بساعتين، بزعم أنه وجود اسمه ضمن الاسماء بقوائم الأمن القومي. وقد تكرر الامر مرة ثانية مع نفس الصحفي ، في ١٠ نوفمبر لعدة ساعات ومصادرة هاتفه الجوال وجواز سفره ومبلغ مالي وكل ما بحوزته من أوراق والتحقيق معه بصورة مستفزة وتهديده بتعليقه ووضع القيد على يديه أثناء عودته من المغرب بعد مشاركته في دورة تدريبية في مجال الصحافة.

• تعرض الصحفي "مجاهد القب" أحد الراصدين الميدانيين بالملتقى الوطني بمحافظة الحديدة يوم الخميس ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣ للاعتداء من قبل من قبل أفراد الشرطة العسكرية بالحديدة أثناء تغطيته للوقف التضامنية التي ينظمها الحراك الجنوبي للتضامن مع الدكتور "عثمان صدام" الذي تم اعتقاله تعسفياً لمدة يومين.

• أحتجز أحد ضباط الأمن السياسي في ٣ أكتوبر الصحفي “أشرف الفلاحي” مندوب جريدة “مأرب برس” لمدة نصف ساعة في فندق موفمبيك بالعاصمة صنعاء أثناء تغطيته فعاليات مؤتمر الحوار الوطني بزعم تجسسه على المؤتمر.

• أعتقل أمن محافظة إب اليمنية في ٩ أكتوبر مصور قناة اليمن اليوم “رمزي القادري” وصادر كاميرته الخاصة، بناءً على تعليمات صادرة من مدير أمن المحافظة، وذلك بعدما توجه “رمزي القادري” إلي العميد “فؤاد الحطاب” مدير الأمن لطلب تصريح لتغطية وقفة احتجاجية للمئات من بني المنتصر أمام إدارة أمن المحافظة المطالبين بالقبض على جناة قتلوا أحد أبناء المنطقة، وذلك قبل أن يفرج عن المصور، وتسليم الكاميرا للقناة يوم الجمعة ١١ أكتوبر بعد حذف كافة محتوياتها.

• تعرض طاقم قناة العالم الفضائية المكون من مراسل القناة فارس الجلال والمصور عبد العالم العنابي للاحتجاز والتحقيق لمدة تزيد عن ساعتين وتهديدهما بالضرب ومصادرة الكاميرا، في ١١ نوفمبر من قبل مدير الأمن البحري وأحد الجنود وذلك في مكتب الأمن البحري بشارع التواهي، بمحافظة عدن، وذلك أثناء قيامهم بالتصوير لتقرير تليفزيوني للقناة من الرصيف المجاور لميناء السياح.

• تعرض الصحفي “عصام محمد لطف” مراسل موقع “اليمن السعيد

الإخباري” في ١٧ نوفمبر للاعتداء بالضرب المبرح بأعقاب البنادق والأيدي ومصادرة كاميرته وبطاقته الصحفية وسبه بألفاظ بذيئة من قبل سبعة من جنود الأمن العام بمحافظة إب، على خلفية تغطيته الصحفية لنقل أحد الأسواق إلى موقع آخر وتصويره اعتداء عدد من جنود الأمن العام على أحد الباعة بالسوق.

• اعتدت قوات مكافحة الشغب التابعة لقوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقا) في ٣٠ نوفمبر بالضرب المبرح بالعصي والهراوات على الصحفي “يحيى عرهب” مصور الوكالة الأوروبية للصور الاخبارية في شارع الزبيري بالعاصمة صنعاء ومصادرة كاميراته أثناء تغطيته لمظاهرة احتجاجية لأصحاب الدرجات النارية الراضين لإجراءات اللجنة الأمنية العليا بمنع حركة الدرجات النارية في صنعاء خلال الفترة القادمة، على خلفية تكرار استخدامها في عمليات الاغتيالات في اليمن

• اعتدت قوات مكافحة الشغب في ٤ ديسمبر علي الصحفي بموقع أنصار الثورة ومراسل مجلة الإعلام الاقتصادي “عبد السلام الغباري” أثناء تغطيته للوقفة الاحتجاجية التي نظمها سائقي الدرجات البخارية بالعاصمة صنعاء، حيث اعتدت القوات علي الصحفي بالضرب بالهراوات والأقدام واحتجازه لفترة ومصادرة هاتفه المحمول، وذلك قبل أن يتم إخلاء سبيله بعد فترة من الوقت.

٢. استهداف الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الصحفية من قبل مدنيين وجماعات مسلحة

- في أول أيام عام ٢٠١٣ ، ألقى مسلحون مجهول قنبلة يدوية على منزل الصحفي "خالد القارني بعمران" ، كبير المحررين في جريدة (٢٦ سبتمبر) الأمر الذي ترتب عليه حدوث أضرار كبيرة في منزله.
- اعتدي عدد من البلطجية في ٥ يناير في محافظة الحديدة على كل من الإعلامي عبد الحفيظ الحطامي مراسل قناة سهيل الفضائية، والصحفي بسام الزريقي مراسل صحيفة الأولى، على خلفية تغطيتهما لمسيرة سلمية نظمها مجموعة من أهالي منطقة (باب الناقه) أمام مكتب مدير المديرية في منطقة باجل، مطالبين بتوفير الخدمات لمنطقتهم ومحاسبة الفاسدين.
- تعرض فريق قناة الجزيرة مباشر في ٢١ يناير للاعتداء من قبل مجهولين في محافظة ذمار أثناء قيامهم بإجراء لقاءات مع المواطنين في الشارع العام بمدينة ذمار حول الأوضاع الاقتصادية والوضع الإنساني بالمحافظة، وتمهيش زجاج سيارة البث المباشر التابعة للقناة.
- تعرض الصحفي حمود علي دغشر نائب رئيس تحرير موقع "يمن نيشن" في ٢٨ فبراير للاعتداء بالضرب من قبل مجموعة أفراد مؤيدين للرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد رفضه وضعهم لافتات وصور علي عبد الله صالح علي سيارته أثناء مروره بمنطقة السبعين، وذلك فضلاً عن محاولة مجموعة أخرى اقتحام منزله في العاصمة صنعاء وتهديد أسرته بقتله وحرق سيارته بعد ساعات من الاعتداء عليه.
- تعرض فريق عمل قناة الساحات الفضائية في ١٠ إبريل لضرب مبرح

بالعصي والهرافات من قبل مجهولين، في أحد أسواق العاصمة صنعاء، أثناء عودتهم إلى مقر القناة الأمر الذي ترتب عليه إصابة ثلاثة منهم هم مراسلي القناة صقر أبو حسن وهائل الشارحي ومصور القناة أيمن عبد الكريم.

• أختطف مجهولون في ١٣ إبريل سيارة التوزيع التابعة لجريدة المصدر من أمام مقر الجريدة، وذلك قبل أيام من قيام مجهولين بزرع قنبلة بالمبنى الذي يضم مكتب قناة "بين شباب" التلفزيونية ومقر مؤسسة المصدر للصحافة والإعلام، في محاولة لتفجير المبنى باءت بالفشل.

• أطلق مجهولون في ١٧ إبريل وابل من الرصاص الحي تجاه الصحفي بجريدة ٢٦ سبتمبر منصور نور أثناء ذهابه لمقر الصحيفة بمدينة التواهي، الأمر الذي ترتب عليه إصابته برصاصة في قدمه نقل علي آثرها للمستشفى لتلقي العلاج، قبل أن يتم بتر قدمه.

• تعرض كل من مصور قناة (الجزيرة) الإخبارية سمير النمري ومراسل موقع (الجزيرة نت) ياسر حسن في ١٧ إبريل للاعتداء الجسدي بالضرب المبرح ومصادرة الكاميرا التلفزيونية، من قبل محتجين بالحراك الجنوبي، وذلك بالإضافة إلى محاولة الاعتداء على طاقم قناة اسكاي نيوز أثناء تغطيتهم لفعالية نظمها الحراك الجنوبي في ساحة العروض بخور مكسر بمدينة عدن.

• تعرض مقر جريدة "الجمهورية" اليمينية الكائن في عمارة الحجافي بالمعلا بمحافظة عدن للاقتحام من قبل عدد من المجهولين، في نهاية الأسبوع الأول من مايو، حيث قام الشباب بالتهجم على مدير المكتب والعاملين معه في ظل غياب تام لأجهزة الأمن

- كما تعرضت مراسلة قناة (اليمن اليوم) الفضائية نداء فريد محمد والمصور يحيى علي عكادي لاعتداء بالضرب المبرح في نفس الشهر من قبل مجموعة مسلحة مجهولة فضلا عن كاميرة المصور في منطقة مذبح بصنعاء.
- أختطف مجهولون في بداية الأسبوع الثاني من يونيو مراسلة إذاعة هولندا العالمية في اليمن جوديث شبيزل وزوجها بوديان برنيسن، وذلك قبل أن يطلق سراحهما في ٩ ديسمبر ٢٠١٣.
- تعرضت السيارة الخاصة بتوزيع صحيفتي أخبار اليوم ويمن فوكس في ١٨ يوليو أثناء مرورها بمنطقة حبل جباري مدخل محافظة الضالع إلى عملية نهب من قبل أفراد من الحراك الجنوبي يحملون السلاح، حيث استولوا على ٢٠٠٠ نسخة من صحيفة (أخبار اليوم) العدد (٣٠٨١) و(٣٥) نسخة من صحيفة (يمن فوكس) الطبعة العربية و٢٠٠ نسخة من الطبعة الإنجليزية العدد ٤٧٤ وذلك على خلفية تناول أخبار اليوم خبر مقتل محمد جباري نائب رئيس الحراك بالضالع، حيث ذكرت الصحيفة نقلا عن مصدر أمني بأن تنظيم القاعدة ينفذ وراء عملية الاغتيال".
- أختطف مسلحون مجهولون في ١٩ يوليو الصحفي ياسر المسموري رئيس تحرير صحيفة "الكرامة" وموقع "الكرامة نت" أثناء عودته إلى منزله في منطقة دارس بالعاصمة صنعاء، واقتياده إلى مكان مجهول للتحقيق معه بطريقة مهينة، ونهب جهاز لاب توب وكاميرا وهاتف محمول ومبلغ ٣٦٠٠ ريال سعودي، وأوراقه الشخصية وذلك قبل أن يطلق سراحه بعد عدة ساعات من اختطافه واجباره علي العديد من الأوراق دون معرفة محتواها،

وذلك علي خلفية نشره تقارير صحفية في عدد من وسائل الإعلام حول خرائط الحوثي وعلاقته بالحراك الجنوبي وكذلك عن كمية الأسلحة التي نهبت من الدولة وعن المعتقلين في سجون الحوثي ومؤخراً عن البطائق الوهمية التي تصدر من الأحوال المدنية بأسماء وهمية لأشخاص يتم تدريبهم على حرب الشوارع للسيطرة على العاصمة صنعاء".

• تعرض منزل الصحفي اليمني "محفوظ البعيثي" نائب مدير عام شئون المحافظات بصحيفة الثورة، الكائن في منطقة دارس أمام بوابة الدفاع الجوي أمانة العاصمة، في ١٨ أغسطس لهجوم مسلح من بعض المجهولين، مما ترتب عليه إحداث تلفيات جسيمة بالمنزل، وإثارة الرعب والخوف في نفوس أسرة الصحفي، وجيرانه بالمنطقة، وذلك قبل أن يتضح أن المسلحين هم أفراد تابعين لحراسة الشيخ ناجي الشائف رئيس لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب، وفقاً للبلاغ الذي تقدم به الصحفي لوزير الداخلية واتهم فيه المدعو سلطان محمد بدر الذي يعمل ضمن حراسة الشيخ ناجي عبدالعزيز الشائف

• اعتدي شخصان مجهولان في ١١ سبتمبر بالضرب علي مصور قناة (سهيل) الفضائية نبيل أحمد القليصي، ومنعه من استكمال التصوير ومحاولة سرقة كاميرته، أثناء تواجده بمحافظة عدن مع فريق القناة لإعداد تقرير مصور عن المناطق السياحية بالمحافظة.

• اختطف مسلحون مجهولون في ١٧ سبتمبر المصور الصحافي الأمريكي لوك سومر من أمام سوبر ماركت الهدى في شارع الزبيري وسط العاصمة صنعاء، ومازال مختطفاً حتى الآن ، حيث تبين بعد ذلك أن المختطفين

يتبعون تنظيم القاعدة ، الذي طالب بفدية تبلغ ٦ ملايين دولار لاطلاق سراحه.

- تعرض فريق عمل قناة العربية في العاصمة صنعاء في ١٨ سبتمبر المكون من منتج الأخبار بمكتب القناة بصنعاء جمال نعمان والمصورون عبد الله الصوفي وفؤاد الخضر وفتحي الجابري لمضايقات وتهديد واعتداءات لفظية وهتاف ضد القناة من قبل العديد من المتظاهرين، وذلك أثناء قيام جمال نعمان بوضع الميكرفون الذي عليه (اللوجو) شعار قناة العربية على المنصة الخاصة بإلقاء كلمات عن الذكرى الثانية للشهداء بشارع الزبيري.
- تعرض كل من مراسل قناة سهيل الفضائية عبد الحفيظ الحطامي وطاقم القناة في محافظة الحديدة لاعتداء على يد عصابة مسلحة في ٢١ سبتمبر، لمنعهم من إجراء لقاءات لتقرير إخباري للقناة في منطقة المجيليس بمديرية التحيتا حول موضوع تهجير سكان بعض القرى في مديرية التحيتا.
- تعرض الصحفي محمد عبده الواشعي مراسل صحيفة وموقع مأرب برس لاعتداء جسدي في ٢١ سبتمبر من ملثمان يستقلان دراجة نارية بدون أرقام وبملابس مدنية في شارع رداع العام بمدينة ذمار، وتفتيشه ونهب كاميرته وهاتفه المحمول، وذلك بعد أيام من نشره مقالا في صحيفة مأرب برس بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٣ بعنوان "ضبط تاجر سلاح يقوم بتصنيع أحزمة ناسفة في ذمار".
- تعرض مراسل صحيفة الجمهورية بصنعاء علاء الدين الشلالي في ٢٢ سبتمبر

للإهانة والاعتداء الجسدي من قبل عضوين من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني هما الدكتور أحمد شرف الدين وأحمد حمران واتهامه بالعمالة لصالح المخابرات اليمنية، بالإضافة إلى مصادرة شريط التسجيل الصوتي منه بالقوة وطرده من المكان وذلك أثناء إجرائه استطلاعاً صحفياً عن مكاسب الثورة اليمنية في الذكرى الواحد والخمسين لثورة ٢٦ سبتمبر.

- اعتدي مسلحون ينتمون للحراك الجنوبي فجر يوم ٥ أكتوبر بالرصاص الحي على باص التوزيع التابع لجريدة اخبار اليوم اليمنية بمنطقة القاهرة بالشيخ عثمان محافظة عدن، مما نجم عنه إصابة أحد الموزعين واختطاف الأخر، وذلك فضلاً عن حرق نسخ جريدة أخبار اليوم العربية و(يمن فوكس) الإنجليزية المخصصة لمحافظة عدن، وحرق باص التوزيع، وذلك بعد أقل من ٤٨ ساعة من اعتداء مسلحين من عناصر الحراك الجنوبي على باص توزيع أخبار اليوم ومصادرة نسخها من أكشاك التوزيع بمدينة المنصورة والشيخ عثمان.

- تعرض المصور والمحرر الصحفي في موقع [\(الإصلاح أون لاين\)](#) سليمان النواب لمحاولة اختطاف باءت بالفشل من قبل مسلحين مجهولين في شارع الستين بصنعاء في الأول من نوفمبر بعد تدخل أفراد الأمن المتواجدين بالمنطقة لإنقاذه.

- تعرض موزع صحيفة [أخبار اليوم](#) في عدن طارق محمد عوض في ٥ نوفمبر للاعتداء بالضرب بالأيدي وبأعقاب البنادق وإشهار السلاح في وجهه وتهديده بالقتل، فضلاً عن سرقة سيارة التوزيع وبها أكثر من (٦٠٠) نسخة من العدد الأخير للصحيفة وهي من الكمية المخصصة لمحافظة عدن، إضافة إلى مبلغ مالي يقدر بمائة وخمسين ألف ريال يمني، وذلك عند التوقف لإنزال

عدد من النسخ المخصصة لمكتبة الصبيحي بشارع القاهرة أمام مطعم السدة بمديرية القاهرة محافظة عدن، وذلك قبل العثور علي السيارة مجردة من محتوياتها بأحد شوارع المنطقة.

- في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر تعرض كل من مراسل قناة السعيدة “محمد البطاح” ومصور القناة “عبد الحليم صبره”، للاعتداء من قبل مجموعة من المواطنين من بيت راوح يحملون السلاح الأبيض والهاويات ويستقلون سيارة (تويوتا، هائلوكس)، حيث قاموا برشقهما بالحجارة، أثناء قيامهما بتسجيل تقرير إخباري في منطقة بني حوات مديرية بني الحارث جوار مطار صنعاء الدولي بالعاصمة صنعاء.

- تعرض مراسل قناة المسيرة الفضائية إياد غانم في ١٢ نوفمبر للاعتداء بالضرب المبرح بالأيدي وسلك كهربائي على رأسه ومحاولة كسر يده ونهب الكاميرا منه بالقوة وتحطيم هاتفه الجوال ومبلغ مالي قدره خمسة آلاف ريال، من قبل أربعة أشخاص ملثمين، وذلك أثناء مروره بساحة البنوك في شارع أروى بكريتز في محافظة عدن، بعد إجرائه عدة مقابلات مصورة مع عدد من المواطنين.

- تعرض الصحفي ماجد صالح الشعبي رئيس تحرير صحيفة اليوم الأول في ١٥ نوفمبر للاعتداء في بالضرب بالأيدي واحتجازه للتحقيق معه لأكثر من ساعتين، من قبل مجموعة كبيرة يعتقد أنهم سلفيون، على خلفية تصويره لمسجد السلام الواقع في شارع القاهرة بجوار فرزة النقل العامة بمديرية الشيخ عثمان بمحافظة عدن، أثناء إلقاء أحد المشايخ محاضرة في المسجد.

- كما تعرض مخزن كل من صحيفتي الأولى والشارع في ١٨ نوفمبر للإحراق من قبل شخصين ملثمين، كانا على دراجة نارية، حيث قاما برش مادة مشتعلة عند باب المخزن وإضرار النار فيها ولاذا بالفرار، مما أدى إلى إحراق كمية كبيرة من الصحف المرتجعة من الصحيفتين وذلك في مقر الصحيفتين بالعاصمة صنعاء.
- تعرض الصحفي محمد علي العماد رئيس تحرير صحيفة الهوية في ٢٠ نوفمبر لمحاولة اغتيال فاشلة، نجم عنها إصابة الصحفي بجروح وحروق متوسطة بالبطن وفي أنحاء متفرقة من جسمه، وذلك على أثر زرع قنبلة بسيارته انفجرت بمجرد فتحه لباب السيارة، التي احترقت بالكامل بالإضافة الى سيارة أخرى مجاورة لها تابعة لأحد أفراد عائلة العماد، بجوار مقر صحيفة الهوية بشارع الزبيري بصنعاء.
- في ٢٨ نوفمبر تعرض الصحفي عبد الله بن عامر رئيس تحرير موقع المساء برس لمحاولة اغتيال عبر إطلاق ثلاث رصاصات نحوه من قبل مسلحين مجهولين كانا يستقلان دراجة نارية اثناء توجهه لتغطية وقفة احتجاجية للمعلمين والأكاديميين بالقرب من منزل رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي في شارع الستين بصنعاء.
- اختطفت جماعة مسلحة في ٢٨ نوفمبر الصحفيان بجريدة الودودي أحمد الجبهي، وجمال الجندي عقب خروجهما من مقر الجريدة الكائن امام منزل رئيس الجمهورية بشارع الستين، وذلك قبل إنزال الصحفي جمال الجندي من السيارة واختطاف الصحفي أحمد الجبهي.
- اختطف مسلحون مجهولين الثلاثاء ٣ ديسمبر مراسلة قناة المسيرة

الفضائية بصنعاء سراء الشهاري المتخصصة في تغطية الفعاليات النسائية، اثناء تواجدها في شارع تونس وسط العاصمة صنعاء، في طريق عودتها لمنزلها بعد تغطيتها لأحدي الفاعليات بمركز بدر العلمي، حيث اعترض الخاطفون سيارتها، واختطفوها وهي معصوبة الأعين واعتدوا عليها بالضرب والإهانات اللفظية، وذلك قبل أن يلقوا بها فجر يوم الأربعاء بالقرب من مطار صنعاء بعد سرقة كافة متعلقاتها الشخصية (حقيبة اليد، الموبايل، المشغولات الذهبية) فضلاً عن سيارتها، الأمر الذي دفع الإعلامية إلى السير مسافة طويلة علي قدميها للوصول إلى منزل أحد أقاربها الكائن بحي الطيران بالقرب من المطار.

- تعرض مدير إدارة الأخبار بإذاعة المكلا الصحفي عبدالحفيظ سعيد ابراهيم الى تهديد بالاعتداء والتصفية الجسدية من قبل شخص مجهول عبر اتصال هاتفي، في ٣ ديسمبر ٢٠١٣، على خلفية نشره مادة صحفية في العدد ٦٩ من صحيفة (٣٠ نوفمبر) الصادرة بالمكلا يوم الاثنين ٢ ديسمبر ٢٠١٣ بعنوان (بروم على كف القدر تمشي!! الكل يشنكي بحثاً عن منصف).

ثالثاً: فض التظاهرات السلمية

- استخدمت قوات الأمن اليمنية في ٢٠ فبراير القوة المفرطة في التعامل مع التظاهرات التي شهدتها عدد من المناطق الجنوبية منها منطقة خور مكسر، ومنطقة عدن، حيث استخدمت الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع في التعامل مع المتظاهرين، المطالبين باستقلال الجنوب اليمني، مما نجم عن ذلك العديد من الاصابات بين صفوف المتظاهرين، ووقوع قتلي نتيجة إطلاق الرصاص بصورة عشوائية على المتظاهرين من قبل قوات الأمن اليمنية.

رابعاً : الملاحقات القانونية والقضائية

- أصدرت المحكمة الابتدائية بمدينة سيئون في محافظة حضرموت في ٢ إبريل حكماً يقضي بسجن محرر الأخبار ومعد البرامج في إذاعة سيئون الإعلامي حسام عاشور بالحبس ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ ودفعه غرامة مالية مقدارها ثلاثمائة ألف ريال يمني، على خلفية اتهامه بإهانة موظف عام.
- أصدرت محكمة الصحافة والمطبوعات بالعاصمة صنعاء في ١٧ ديسمبر حكماً يقضي بسجن الكاتب والصحفي ” عبد الرحمن معوضة ” ستة أشهر وتغريمه ٢٠٠ ألف ريال يمني، في الدعوى القضائية التي رفعت ضده أمام محكمة الصحافة على خلفية كتابته مقالا طالب فيه رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بإقالة النائب العام ومحامي عام الأموال العامة ووكيل نيابة الصحافة والمطبوعات، وبمجرد صدور الحكم تم إيداع الصحفي بالسجن المركزي بصنعاء.

ليبيا

تقديم

كانت العقبات التي تواجه حرية التعبير في ليبيا مختلفة قليلاً عن جيرانها من الدول العربية، حيث نجحت الثورة الليبية عقب الإطاحة بحكم الديكتاتور معمر القذافي، في توسيع هامش حرية التعبير بدرجة كبيرة ، وتمكن العاملون في الحقل الصحفي والإعلامي من تأسيس الكثير من الصحف ووسائل الإعلام المستقلة، وذلك بعد أن مكنتهم الثورة من استرداد حقهم في تملك وسائل الاعلام الذي صادره نظام القذافي لعشرات السنين، وبرغم ذلك الازدهار الملحوظ الذي حظيت به حرية التعبير، إلا أنها لا زالت تواجه بعض العقبات التي تهدد المسار الديمقراطي بشكل عام.

فحتى الآن فشلت الثورة في استعادة الأمن في الشوارع، ولم تتمكن من تأسيس دولة قانون تتمكن من انتزاع الأسلحة من أيدي من يسيئون استخدامها، فظل السلاح الذي استُخدم في هزيمة جيش القذافي في أيادي الميليشيات المسلحة والقبائل والقوي الليبية المختلفة، مما جعل الدولة الليبية هشة وضعيفة، وهو ما يعني بالضرورة أن المواطنين والصحفيين وأصحاب الرأي، أصبحوا في مرمى نيران الأسلحة المنتشرة بشكل كبير في شوارع ليبيا.

فيما انتشرت ظاهرة الاختطاف والاعتقالات السياسية لتشمل السياسيين والنشطاء الحقوقيين والصحفيين وأصحاب الرأي، والذين يتم استهدافهم بشكل خاص بسبب تعبيرهم عن آرائهم، حيث اعتادت الميليشيات المسلحة علي استهداف من يخالفها الرأي وهو الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من الصحفيين وأصحاب الرأي خلال عام ٢٠١٣، جراء استهدافهم من قبل مجموعات

مسلحة ، فشلت السلطات الليبية في الكشف عن هويتهم، أو تقديم أيٍّ منهم للمحاكمة الجنائية لمعاقبته.

هذا العنف الذي يتصاعد يومياً، بات يهدد الدولة الليبية بشكل عام، وليس فقط المسار الديمقراطي الذي بدأت تسير فيه بعد الثورة، حيث اتسع ليصبح موجهاً ضد مواطنين تظاهروا سلمياً ضد الميلشيات، وتم فتح النيران عليهم مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى، كان من بينهم صحفيين.

وبالتوازي مع هذا العنف شرعت ليبيا قانوناً قُضي بعدم دستوريته، إلا أنه يكشف عن توجه تشريعي مقلق للغاية، حيث فرض قيوداً واسعة علي الحريات وعلي رأسها حرية التعبير، ووضع عقوبات مبالغ فيها وصلت حد الإعدام، ليزكرنا بقوانين القذافي التي كتمت الأفواه لسنوات طويلة.

كما استحدثت ليبيا قانوناً للتظاهر قد يكون الأفضل علي الإطلاق عربياً رغم أنه احتوي علي العديد من القيود التي لا تليق بتشريع صادر بعد ثورة بدأت بالتظاهر السلمي وتمكنت من إسقاط نظام، فيما بدأت وزارة الإعلام في ليبيا في ٢٠١٣ في مناقشة قانون المطبوعات القومي الذي صدر عام ١٩٧٢ لتعديله، ولم تستخدمه لملاحقة الصحفيين.

وفي الوقت ذاته استمرت السلطات الليبية في استخدام قانون العقوبات سئ السمعة الموروث عن القذافي، لملاحقة أصحاب الرأي والصحفيين ومحاكمتهم بموجبه جنائياً، وذلك بتهم قد تصل عقوباتها إلى الإعدام أو السجن المؤبد علي خلفية تعبيرهم السلمي عن الرأي.

وبرغم كل ذلك، لا يزال أمام ليبيا فرصة كبيرة لتمضي في مسار ديمقراطي، وعلي الدولة الليبية أن تقوم بتعديل التشريعات التي صدرت في عهد القذافي، وإصدار دستور يراعي الحريات والحقوق ويفصل بين مؤسسات الدولة، كما يجب أن تقوم السلطات المركزية بالتناقص مع سلطات الأقاليم للبدء في خطة عمل جدية لاستعادة الأمن في الشارع، وانتزاع الأسلحة من الأيدي التي تسيء استخدامها.

انتهاكات حرية التعبير في ليبيا

استهداف بالقتل للصحفيين وأصحاب الرأي :

- الآراء التي يبدي بها الصحفيون وأصحاب الرأي، جعلتهم عرضة لخطر يصل لحد القتل ، حيث تعرض الإعلامي رضوان الغرياني ٤٤ عاماً، مدير ومالك إذاعة "طرابلس أف أم" الخاصة، يوم ١ ديسمبر للإغتيال علي أيدي مجهولين في حي "غوط الرمان" شرق العاصمة طرابلس.

وعثرت دورية من الجيش علي جثة الغرياني مصابة بأربع رصاصات، دون أن تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث، ودون معرفة الدوافع التي أدت لاغتياله.

- وفي يوم الجمعة ٩ أغسطس، تعرّض الصحفي والإعلامي الليبي ذو الأصول الفلسطينية عز الدين قوصاد للاغتيال علي أيدي مجهولين ، حيث فوجئ الإعلامي الذي كان يقدم برامج عن التنمية البشرية في "تلفزيون ليبيا الحرة"، بمجهولين يعترضون طريق سيارته أثناء عودته للمنزل عقب أداءه لصلاة الجمعة بمنطقة "سيدي حسين" في مدينة "بنغازي"، حيث أمطروه بوابل من الرصاص ولقي مصرعه علي الفور.

ويذكر أن قوصاد قد تلقي العديد من رسائل التهديد بالقتل من قبل مجهولين علي خلفية آراءه ونشاطه السلمي.

- فيما قام مجهولون، في ظهر يوم الجمعة ٢٦ يوليو، بإغتيال المحامي الحقوقي والناشط السياسي البارز عبد السلام المسماري، والمعروف عنه معارضته لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وأنه كان من أهم معارضي نظام القذافي، فيما أسس إئتلاف " ١٧ فبراير" بعد اندلاع الثورة الليبية، للتنسيق بين القوي السياسية المختلفة خلال الثورة الليبية.

وأنت واقعة اغتيال المسماري بعد أيام من ظهوره في إحدى القنوات التلفزيونية يوم ٢٤ يوليو، حيث تحدث عن جرائم القتل التي تتم خارج إطار القانون، والتي كان آخرها اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس قائد جيش المعارضة الليبية، في يوليو ٢٠١١، كما وجه انتقادات لجماعة الاخوان المسلمين واعتبرها ضمن المسؤولين عن نشر الفوضى في ليبيا.

وقد سبق للمسماري أن تلقي تهديدات بالقتل علي خلفية مواقفه السياسية، وقد بعث برسالة لمهدديه علي صفحته علي موقع الفيس بوك قائلا «إلى الذين يهددون باللجوء إلى العنف أو الاغتيال بسبب آرائنا الوطنية نقول لهم سننتصر عليكم بتحركاتنا السلمية».

- وفي منتصف نوفمبر، وجراء الاشتباكات التي نشبت في مدينة طرابلس بعد فتح ميلشيات مصراتة النيران علي مدنيين تظاهروا سلمياً لإخراجهم من المدينة، قامت التشكيلات المسلحة باستهداف الصحفيين مما أدى إلى مصرع

الصحفي حسين البرناوي والمصور صالح عياد، بعد إطلاق النيران عليهم من قبل مسلحين أثناء تغطيتهم للمظاهرة السلمية.

اختطاف الصحفيين واصحاب الرأي

- كما تعرض الدكتور الطاهر التركي رئيس تحرير صحيفة "رواسي" الرسمية، الصادرة عن هيئة تشجيع الصحافة الليبية، للاختطاف من قبل مجهولين، وبحسب رواية منسوبة لمصادر رسمية فإن مجموعة مسلحة لم يتم تحديد هويتها حتي الآن أوقفت سيارة التركي يوم السبت ٢٨ سبتمبر وهو في طريقه لمغادرة العاصمة الليبية طرابلس باتجاه منطقة الزنتان، وبعد أن قاموا بإطلاق الرصاص الحي عليه هو وأسرته، وإصابة شقيقه بالرصاص ووفاته، قاموا باختطاف الصحفي واحتجازه في مكان غير معلوم.

الاعتداءات البدنية واقتحام مقرات وسائل الإعلام

- وفي يوم الجمعة ٢٣ أغسطس، قام عدد من المجهولين باقتحام مقر الجريدة بطرابلس وقاموا بالاستيلاء علي المعدات والمحتويات الموجودة في المقر، وهو ما منع الجريدة من الصدور في موعدها.

- وفي يوم ١ فبراير تعرض فريق عمل قناة "العاصمة" الفضائية الليبية، للاعتداء بالضرب والركل والدفع من قبل عناصر حراسة تابعين للمؤتمر الوطني يرتدون زيًا مدنيًا، وذلك أثناء قيام أفراد الفريق بتغطية إحدى الجلسات الاستثنائية لبعض أعضاء المؤتمر الوطني، برغم إبرازهم للتصريحات والمستندات المطلوبة لدخولهم للمؤتمر.

- في منتصف نوفمبر أصيب كلاً من الصحفي أحمد الوحيشي، والإعلامي عصام الزبير، وعبد المنعم المريبي بجروح، جراء إطلاق النيران عليهم أثناء تغطيتهم للاشتباكات التي نشبت بين متظاهرين سلميين وميلشيات مسلحة في مدينة طرابلس، كما قام مسلحين باحتجاز الإعلامي طارق الهوني مدير قناة "ليبيا الوطنية" لمدة ٥ ساعات كاملة، ونجا المصور حمزة تركية من محاولة اختطاف علي أيدي مسلحين خلال تغطيته للأحداث نفسها.

الاعتقال والمحاکمات الجنائية لأصحاب الرأي

- في يوم ١٥ ديسمبر، بدأت محاكمة اثنين من القيادات السياسية في ليبيا هما علي التكبالي، منسق الدائرة السياسية والمسؤول عن الحملات الانتخابية في الحزب الوطني الليبي، وفتحي صقر، الأمين العام للحزب، بموجب قانون العقوبات الموروث منذ فترة حكم الديكتاتور المخلوع معمر القذافي، وذلك بتهم الإساءة للإسلام والسعي للفرقة، بعد مزاعم باستخدامهما لملصقات مسيئة أثناء حملة ٢٠١٢ لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام، وبموجب قوانين القذافي فإن العقوبة قد تصل في تلك الاتهامات إلي الإعدام.

وكانت النيابة قد فتحت تحقيقاتها في القضية في مطلع شهر مارس، بسبب قيام أعضاء الحزب الوطني الليبي بوضع ملصقات حول دور المرأة في المجتمع، في أماكن عامة بطرابلس أثناء الحملة الانتخابية، فيما كانت الملصقات الأخرى تحتوي علي عدة شخصيات غير حقيقة، ومن بينها رجل مسن ملتصق ومعمم له أنف بارز. وزعمت النيابة أن الشخصية منقولة من رسم كاريكاتوري مثير للجدل ظهر في المجلة الفرنسية "شارلي إبدو"، في ٢٠١١ و ٢٠١٢، ولا يزال السياسيين يهاكمون أمام المحاکمة الليبية حتي كتابة تلك السطور.

- في يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ اعتقلت السلطات الليبية الصحفي عمارة عبد الله الخطابي، وتم تقديمه للمحاكمة على خلفية نشر قائمة بأسماء بعض القضاة، المشتبه في تورطهم في قضايا فساد، على شبكة الانترنت وقررت المحكمة الحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما بتهمة إهانة السلطة القضائية، إلا أنه تقدم باستئناف علي الحكم. وفي يوم الأحد ٢١ أبريل ٢٠١٣، قررت السلطات الإفراج عنه بسبب تدهور حالته الصحية ونقلته إلى لمستشفى، على أن يتم إعادة محاكمته في ٢٣ يونيو ٢٠١٣، وذلك مقابل مصادرة جواز سفره، ودفع كفاله ٥٠٠ دينار (٣٩٠ دولار).

ثم وفي يوم ٢١ أغسطس أعادت السلطات للصحفي جواز سفره ليستطيع السفر وتلقي العلاج، إلا أنه لا يزال حتي كتابة تلك السطور يحاكم بتهمة إهانة القضاء، وهو مطلق السراح.

التضييق علي حق التنقل والإقامة والسفر

-وفي شهر مارس، قامت السلطات الليبية بمنع الفيلسوف الفرنسي برنارد هنري ليفي، والمعروف بمعارضته لنظام القذافي، من مرافقة نيكولا ساركوزي في زيارته إلي ليبيا، وذلك بسبب ديانته اليهودية التي من الممكن أن تثير الميلشيات الإسلامية فيتعرض لهجوم مسلح، وفقاً لما ذكرته سلطات بلدية طرابلس.

الاعتداءات علي التظاهر السلمي

- وفي ظل فشل أجهزة الدولة الليبية في إعادة الأمن للشارع الليبي، اندلعت اشتباكات دموية في مدينة طرابلس في منتصف نوفمبر، أدت لسقوط عشرات

القتلي ومئات الجرحي من المدنيين، حيث انطلقت مظاهرة سلمية من منطقة القدس في العاصمة الليبية طرابلس، وتوجهت إلى منطقة غرغور لمطالبة مليشيات مصراته المسلحة بالخروج من المدينة، وفي ظل غياب الدولة وعدم قدرتها علي القيام بدورها قامت المليشيات بفتح النيران علي المسيرة السلمية.

رفع الحصانة عن نواب منتخبين في قضايا الرأي

- فيما قرر المؤتمر الوطني الليبي، يوم ١٧ سبتمبر، رفع الحصانة عن ٣ من أعضائه ليصبحوا معرضين للمحاكمة الجنائية، علي خلفية شكوي تقدم بها حزب العدالة والبناء المقرب لجماعة الإخوان المسلمين، وهو أحد الأحزاب السياسية الأعضاء في المؤتمر الوطني يتهمهم فيها بالتشهير، حيث صوت أعضاء المؤتمر علي رفع الحصانة عن كلاً من هاجر قايد عضوة في تحالف القوي الوطنية ذو الميول الليبرالية، والتواتي العيضة وجمعة الصويحي العنصويين المستقلين بالمؤتمر الوطني.

وبعد أن رفعت الحصانة، أصبح النواب الثلاثة معرضين للملاحقة الجنائية في أي وقت بموجب قانون العقوبات الليبي الموروث عن الديكتاتور معمر القذافي.

الأردن

تقديم

شهد الأردن خلال عام ٢٠١٣، تراجعاً ملحوظاً في الحريات العامة بصفة عامة ومجال الحريات الصحفية بصفة خاصة، حيث قامت السلطات الأردنية بحجب مئات المواقع الإلكترونية الإخبارية داخل أراضيها بزعم تنفيذ مواد قانون المطبوعات والنشر الذي أقر في عام ٢٠١٢، والذي وضع العديد من القيود علي الصحافة الإلكترونية.

ويذكر أن المشرع الأردني عند صياغته لقانون المطبوعات والنشر، لم يطرحه للنقاش المجتمعي أو يستطلع رأي نقابة الصحفيين، واضطر عدد من أصحاب المواقع الإلكترونية للاستجابة للقانون وبدأوا في اتباع الإجراءات والقيود التي وضعها عليهم حتي يتمكنوا من ممارسة عملهم، خاصة بعد أن وجهت لهم المحكمة الدستورية لكمة قوية برفضها الدعاوي القضائية التي تقدم بها عدد منهم، والتي رفضوا فيها الإقرار بهذا القانون لعدم دستوريته. فضلا عن تصاعد الاعتداءات الجسدية ضد المنتقدين من المعارضين أو الصحفيين والمطالبين بحرية الاعلام.

نماذج من انتهاكات حرية التعبير في الأردن

١- الاعتداء الجسدي على الصحفيين وأصحاب الرأي

- لم تجد السلطات الاردنية أدنى حرج في الاعتداء الجسدي على النشطاء وأصحاب الرأي، حيث قام شرطيان من مكافحة المخدرات، في ٢٢ فبراير، بالاعتداء على الإعلامي " يوسف البستنجي" مراسل قناة رؤيا

بالضرب بأعقاب المسدسات والأيدي، على خلفية التوقف المتكرر لسيارة القناة التي كان يستقلها الصحفي نظراً لبطء الحركة المرورية.

- كما اعتدي عدد من أفراد الأمن الأردني في ١٢ أكتوبر، على الإعلامي "زيد المراشده" مدير مكتب قناة "الحقيقة الدولية" الفضائية، في محافظة إربد، أثناء قيامه بعمله في تغطية أحداث مشاجرة شهدها مجمع إربد الجنوبي للسفريات، مما تسبب في إصابته ببعض الرضوض والجروح، نقل علي أثرها لمستشفى الاميرة بسمة التعليمية

- اعتدى عدد من أفراد الأمن الأردني، في ١٤ أكتوبر ٢٠١٣، بالضرب على الإعلامي " أحمد الحراسيس" مراسل وكالة "جو ٢٤" الإخبارية، أثناء تغطيته الاحتجاجات في حي الطفيلة في عمّان، التي انطلقت إثر اعتقال أجهزة الأمن ناشطين من الحي في وقت سابق وسجنهما بقرار من محكمة أمن الدولة بتهمة "مناهضة نظام الحكم" هما "منذر الحراسيس" و"معين الحراسيس".

٢- اعتقال الصحفيين وأصحاب الرأي:

- واعتقلت قوات الأمن الأردنية، في ١٧ سبتمبر كل من "نضال الفراعة" الصحفي بموقع جفرا نيوز الأردني، والصحفي "أمجد معلان" رئيس تحرير الموقع، وتم اقتيادهما إلى مكتب مدعى عام عمان للتحقيق معهما، والذي قرر حبسهما خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيقات بتهمة تعكير صفو علاقة الأردن مع دولة شقيقة هي قطر، على خلفية نشر الموقع

فيديو عن شقيق أمير دولة قطر، ومازال الصحفيان منذ ذلك الحين قيد الاعتقال.

كما اعتقلت أجهزة الأمن الأردنية في ٢٧ سبتمبر، كل من الناشطين "أيمن البجراوي" و"ضياء الدين الشلي"، على خلفية لصق شعار رابعة العدوية بشارع جبل المنارة. وبعدها بيوم واحد فقط، اعتقلت أجهزة الأمن الأردنية الناشط "همام قفيشة" الذي يدرس صحافة وإعلام في جامعة الزرقاء، ويعمل بموقع "كبسة زر" الإخباري، بعد مدهمته بحثاً عن ملصقات تحمل شعار رابعة العدوية.

كما أصدر مدعى عام محكمة أمن الدولة العسكرية الأردنية في ٣٠ سبتمبر، قراراً بحبس الناشط "همام قفيشة"، و"أيمن البجراوي"، و"ضياء الدين الشلي"، لمدة خمسة عشر يوماً وإيداعهما بسجن الجويذة، بعد أن وجه لهم اتهامات تمثلت في "القيام بأعمال لم تجزها الحكومة من شأنها تعكير صفو العلاقات مع دولة عربية شقيقة هي مصر"، بزعم توزيعهم منشورات تحمل شعار رابعة العدوية بمنطقة المنارة، وذلك فضلاً عن توجيه تهمة إطالة اللسان وتحقير رؤساء دول عربية للناشط أيمن البجراوي، بزعم وجود رسائل نصية على برنامج الاتصالات "واتس آب" على هاتفه المحمول تتضمن إهانات لرؤساء دول عربية، ومازال الناشط الثلاثة قيد الاعتقال حتى اليوم.

- وجه المدعي العام في عمان ، في ٤ نوفمبر، ثلاثة اتهامات إلى ناشر ورئيس تحرير موقع وكالة أنباء "سرايا نيوز" الإخبارية هاشم الخالدي، وهي "عدم توخي الحقيقة، ونشر أخبار كاذبة، والإساءة الى الأفراد"، في الدعوتين القضائيتين التي تقدّم بهما كل من وزير التربية والتعليم السابق محمد جمعة الوحش، والنائب السابق محمد المراعية، بعد نشر موقع الوكالة خبرين، الأول أشار الى وثائق تؤكد وجود تسريب لأسئلة التوجيهي في نهاية العام الدراسي الماضي، والثاني يخصّ المراعية.

- اقتحمت قوات الأمن الأردنية في ٦ نوفمبر، مقر جريدة الرأي الحكومية، لقمع احتجاجات الصحفيين بالجريدة ضد ما أطلق عليه الصحفيون "السطو الحكومي على جريدتهم"، ومطالبتهم بغل يد الحكومة عن الجريدة، وقد عززت قوات الأمن بعد اقتحامها الجريدة من تواجدها بالطوابق المختلفة للجريدة وبمحيط مقرها، الأمر الذي دفع الصحفيين إلى عدم تغطية أخبار رئيس الوزراء الأردني ووزراء حكومته، وقد بررت قوات الأمن تواجدها بالجريدة بأنه بناءً علي طلب رئيس مجلس إدارة الجريدة.

٣- التضييق على الصحفيين وأصحاب الرأي

- لم تنجو مؤسسات المجتمع المدني في الرदन من التضييقات ، حيث مارس نحو ٨ افراد شرطة ضغوطاً على الدورة التدريبية التي عقدها شبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية" (أريج)، لتدريب عدد من الصحفيين، حيث طلب أفراد الأمن الحصول على أسماء الحضور، ونبذة عن التدريب والمحاور التي يتناولها بزعم إعدادة تقرير،

وفي اليوم التالي دخل شرطيان بزيّهما الرسمي إلى قاعة التدريب من دون استئذان أثناء انعقاد الورشة.

- كما أُجبر أفراد أمن في ٤ مارس الصحفي "أحمد أبو حمد"، على مسح المادة المصورة التي التقطها للمشادة التي حدثت بين أصحاب محلات تجارية وبين عاملين في أمانة عمّان، ورجال أمن كانوا يزيلون معدات خارج المحلات، وذلك أثناء تواجده بالمنطقة لإعداد تقرير عن "تسليح الثورة السورية".

- وأجبر أحد أفراد جهاز الأمن الأردني في ١٠ أبريل، الصحفي "عز الدين ناطور" مراسل موقع "الوكيل" الاخباري، على حذف صورة التقطها له أثناء اعتصام لاتحاد المزارعين الأردنيين أمام مقر رئاسة الوزراء.

- وفي يوم ١٢ إبريل، حيث استخدمت قوات الأمن الأردنية القنابل المسيلة للدموع، لتفريق المشاركين في مظاهرة سلمية انطلقت من مسجد الهاشمي في إربد، لمنعهم من الوصول إلى مسجد الشهيد وصفي التل وإقامة مهرجان خطابي، الأمر الذي ترتب عليه إصابة عدد من المتظاهرين من بينهم القياديان في جبهة العمل الإسلامي الدكتور أحمد الكوفحي وعلي العتوم.

- منعت الأجهزة الأمنية الاردنية، في نفس اليوم، عدداً من الصحفيين من التصوير أثناء تغطيتهم مسيرة للحراك المطالب بالإصلاح في مدينة

اربد شمال الأردن، وذلك بعد تفريقهم للمظاهرة السلمية التي نظمها عدد من المحتجين في المدينة.

- رفضت دائرة المكتبة الوطنية، في ٢٨ يوليو، منح الكاتب والصحفي في جريدة "العرب اليوم" وليد حسني، رقم إيداع وطني لمخطوطة كتابه الذي حمل عنوان "حيرة الشاهد... الإعلام الأردني في ظل الربيع العربي والحراك الشعبي"، بدعوى أن مخطوطة الكتاب يجب أن تعرض على لجنة مختصة لتقييم الكتاب ثم تشكيلها بطلب من الديوان الملكي، وذلك للقيام بمهمات الرقابة المسبقة على المخطوطات قبل منحها أرقام إيداع وطنية ونشرها.

- فيما منعت السلطات الأردنية، في ٣ سبتمبر ٢٠١٣، الصحفي الفلسطيني "حسني شيلو" من دخول أراضيها، من دون توضيح سبب المنع.

٤- حجب المواقع الإلكترونية

- ولم تخل السلطات الأردنية، من الإعلان عن عدائها الصريح لحرية التعبير، حيث قامت في ٢ يونيو، بحجب أكثر من مائتي موقع إلكتروني إخباري محلي، بحجة عدم حصولها على ترخيص من دائرة المطبوعات والنشر، من بينهم الموقع الإخباري "خبر جو"، وموقع "عمان نت"، وموقع "جو ٢٤" ، وموقع "المنارة نيوز"، وموقع مدونة "حبر"، والذي كان مرشحاً لنيل أفضل مدونة عربية خلال شهر يونيو، ليصبح عدد المواقع المحجوبة ٢٥٤ منذ الثالث من يونيو.

- حجت دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، في ٢٦ أغسطس، الموقع البديل لموقع "عمان نت"، بعد أن أنشئ كبديل عن الموقع الذي حُجِب في الأصل، ليكون ذلك هو الحجب الرابع لمواقع بديلة لموقع عمان نت الإخباري، استناداً لتعديلات قانون المطبوعات والنشر ، وفي في ٧ أكتوبر تم حجب ، الموقع البديل الثامن لموقع "عمان نت"، استناداً الى تعديلات قانون المطبوعات والنشر للعام ٢٠١٣.

٥. تفريق المظاهرات السلمية

- استخدمت قوات الأمن الأردنية في ٤ أكتوبر، الغازات المسيلة للدموع، لتفريق المظاهرة السلمية التي نظمها عدد من النشطاء والمتظاهرين، والتي كانت متجهة للديوان الملكي، للمطالبة بالإفراج عن عدد من معتقلي الحراك الشعبي بمنطقة الطفايلة.

- استخدمت قوات الأمن الأردنية في ١٤ أكتوبر، الغازات المسيلة للدموع، لتفريق المظاهرة السلمية التي نظمها عدد من النشطاء والمتظاهرين، احتجاجاً على عدم صدور قرار إفراج عن معتقلي الحراك الشعبي بالمنطقة قبل عيد الأضحى، واعتقال قوات الأمن ناشطين من الحي في وقت سابق وسجنهما بقرار من محكمة أمن الدولة بتهمة "مناهضة نظام الحكم" هما "منذر الحراسيس" و"معين الحراسيس".

٦- اعتداءات من أفراد على الصحفيين والإعلاميين

- ولم تكن السلطة هي الجهة الوحيدة التي تستهدف الإعلاميين وأصحاب الرأي، وإنما كان يشارك الأفراد العاديون في الاعتداء عليهم، حيث اعتدي عدد من مؤيدي المرشحين للانتخابات البلدية في ٢٣ يناير، على الصحفي أحمد أبو حمد علي خلفية التقاطه صوراً لهم أثناء توزيعهم دعاية انتخابية أمام اللجان، بينما اعتدى آخرون علي الصحفي حميد اللحام، لتصويره المشادة التي حدثت بينهم وبين أفراد الأمن أمام أحد اللجان الانتخابية.

- كما تعرض الإعلامي "غسان أبو لوز"، مراسل قناة "العربية" في الأردن في ١٩ أبريل، لتهديد بمنعه من الدخول إلى مخيم الزعتري للنازحين السوريين، بعد نشره خبراً على قناة "العربية" عن أعمال شغب حصلت في المخيم، وذلك بعد تلقيه مكالمة هاتفية من شخص ادعي أنه الناطق الاعلامي باسم إدارة المخيم.

- وطرده عدد من المشاركون في مهرجان "شد الرحال إلى القدس"، الذي أقيم في الأردن، إحياءً لذكرى احتلال القدس، في ٧ يونيو أحد موظفي الشركة العربية لخدمات البث الذي كان يحمل ميكروفون قناة "المنار" اللبنانية، بعد ترديدهم أن القناة التابعة لحزب الله غير مرغوب فيها، بسبب تدخل حزب الله في الأزمة السورية.

- هدد عدد من المشاركين في اعتصام الحراك الشبابي والشعبي الذي أقيم في ٢٣ أكتوبر، أمام رئاسة الوزراء، للمطالبة بالإفراج عن معتقلي

الحراك، عدد من الصحفيين أثناء تغطيتهم للاعتصام، بتكسير كاميراتهم وحرق مؤسساتهم الإعلامية، مما دفعهم لمغادرة الاعتصام وعدم تغطيته.

- وأطلق مسلحون مجهولون في ٢٣ أكتوبر، النار على مندوب صحيفة "الغد" الأردنية في محافظة المفرق "إسلام المشاقبة" بعد خروجه من منزله، الأمر الذي نجم عنه إصابته بجروح.

- واعتدى عدد من اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري الأردني على الحدود مع سوريا، في ٢٨ أكتوبر، على طاقم قناة "العربية" داخل المخيم وحاولوا تكسير الكاميرا ومنعه من التصوير، وهددوا أفراد الطاقم بالضرب إذا عادوا مرة أخرى إلى المخيم، وذلك اعتراضاً على تقارير إعلامية بثتها القناة.

٧- ممارسات المؤسسات الصحفية بحق الصحفيين

- أصدرت إدارة جريدة "العرب اليوم" قراراً في ١٣ أغسطس ٢٠١٣، يقضي بفصل ١٤ صحفياً وموظفاً من العاملين بالجريدة التي توقفت عن الصدور قبل صدور الفصل بعدة أسابيع، بزعم إعادة هيكلة الجريدة، ومن بين المفصولين بالجريدة ثلاثة صحفيين أعضاء في اللجنة النقابية العمالية.

الإمارات

تقديم

بدأ عام ٢٠١٣ في الامارات ، بإحالة النائب العام الإماراتي سعيد كبيش، في شهر يناير، مجموعة من النشطاء والإصلاحيين وأصحاب الرأي، للمحكمة الاتحادية العليا بتهمة محاولة الاستيلاء علي نظام الحكم، وهي القضية التي عرفت إعلامياً بقضية الـ ٩٤ إصلاحياً، وذلك بعد قرابة ستة أشهر من اعتقال النشطاء والإصلاحيين وعزلهم عن العالم الخارجي.

تزامن ذلك مع قيام وسائل الإعلام التي تدور في فلك الدولة بحملة لتشويه أصحاب الرأي والنشطاء وتأييب الرأي العام عليهم، جنبا الى جنب مع القضاء الإماراتي الذي تغاضي عن بلاغات المعتقلين بتعرضهم للتعذيب علي يد جهاز أمن الدولة أثناء فترة اعتقالهم، ورغم ظهور آثار التعذيب الجسدي والنفسي عليهم، وإجبارهم علي التوقيع علي محاضر الاتهامات الموجهة إليهم عنوة، وقضت المحكمة الاتحادية العليا بإدانة ٦٩ منهم بأحكام تتراوح بين ٣ سنوات و١٥ سنة، بعد محاكمة هزلية شابها العديد من التجاوزات القانونية، ومنع الصحفيين والمراقبين الحقوقيين الدوليين من حضور جلساتها علي الرغم من إعلان السلطات أنها محاكمة علنية.

واكب هذه الحملة التضييق علي أسر المعتقلين لإجبارهم علي عدم التحدث عن قضية معتقليهم والتعذيب الذي تعرضوا له أثناء فترة احتجازهم. ونتيجة لأهمية قضية الـ ٩٤ اصلاحي ، واهميتها تفرد لها الشبكة العربية قسما خاصا في ملف القضايا النوعية.

وبالطبع لم تقتصر انتهاكات حرية التعبير على الحملة الامنية القاسية ضد مجموعة الاصلاحيين ، بل شهدت الامارات العديد من الانتهاكات الاخرى ضد حرية التعبير ، حيث شهد عام ٢٠١٣ ، احتجاز مدونين والغاء مؤتمرات وذلك على النحو التالي :

الانتهاكات التي طالت حرية التعبير في الإمارات

الملاحقات القانونية والقضائية

- في ٢٧ يناير، أعلن النائب العام الإماراتي سالم سعيد كبيش، أنه تمت إحالة أربعة وتسعين متهما إماراتي الجنسية إلى المحكمة الاتحادية العليا، واسند لهم اتهامات بتأسيس تنظيم يستهدف الاستيلاء على الحكم، وقالت النيابة أنهم كانوا يخططون للاستيلاء على الحكم خفية في اجتماعات سرية عقدوها في منازلهم ومزارعهم وأماكن أخرى.
- وأصدرت المحكمة الابتدائية الإماراتية، يوم ١١ فبراير، حكماً يقضي بسجن "موزة المنصوري" ابنة الدكتور محمد المنصوري، أحد النشطاء القابعين بالسجون الإماراتية ضمن قائمة الـ ٩٤ المتهمين بمحاولة قلب نظام الحكم، لمدة ثلاثة شهور، وذلك بتهمة محاولة دهس أحد حراس المحكمة الاتحادية العليا، ثم قامت محكمة الاستئناف بتبرئتها من الاتهامات الموجهة إليها في ٢٤ مارس.
- وكان السبب الذي دفع المحكمة الابتدائية بأبوظبي يوم الإثنين ٨ إبريل، إلى إصدار حكماً يقضي بسجن الناشط الإماراتي عبد الله الحديدي لمدة عشرة أشهر، سبباً غريباً حقاً، حيث كانت تهمة النشر بغير أمانة و سوء

نية ما جرى في الجلسة العلنية في المحكمة الاتحادية العليا في القضية رقم ١٧ لسنة ٢٠١٣ - أمن دولة، والمتهم فيها ٩٤ معارض وناشط إماراتي بالتخطيط لقلب نظام الحكم، عن طريق حسابه الشخصي علي موقع التدوين القصير "تويتر"، في حين برأته المحكمة من تهمة استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين من قسم الحراسات بالقيادة العامة لشرطة أبوظبي، بنية حملهما بغير حق على الامتناع عن أداء عملهما في حفظ النظام وتأمين قاعة المحكمة الاتحادية العليا والمتهمين الحاضرين في القضية .

- كما رفضت محكمة الاستئناف في جلستها المنعقدة يوم الأربعاء ٢٢ مايو، الاستئناف المقدم من الناشط والمدون عبد الله الحديدي، على الحكم الصادر بسجنه من المحكمة الابتدائية بأبوظبي، وأيدت حكم الإدانة في حقه.

- و في ٣٠ مايو، بدأت محاكمة الناشط محمد الزمر، بتهمة تصميم ونشر فيديوهات مؤيدة للمعتقلين، في جلسة سرية لم يعلم بها أحد من أهل الناشط، ولم يتم إخطار محاميه لحضور جلسة المحاكمة، وهو ما يعد انتهاكاً خطيراً لحق الزمر، وقد رفض الزمر الإجابة على الأسئلة التي وجهت له أثناء الجلسة اعتراضاً على عدم حضور محاميه، مما دفع المحكمة لتأجيل الجلسة إلى الخامس من يونيو.

- وفي محاكمة افتقدت لكافة معايير ومتطلبات المحاكمة العادلة، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في ٢ يوليو ٢٠١٣، حكماً بإدانة واحد وستين معتقل، وسجنهم لفترات متفاوتة تتراوح بين ٣ سنوات و١٥ سنة، بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم في دولة الإمارات، من بينهم قضاة ومحامين

ونشطاء حقوقيين، فضلاً عن أحد أفراد الأسرة الحاكمة هو الشيخ سلطان القاسمي ابن عم حاكم رأس الخيمة.

- وفي ١٨ نوفمبر، أصدرت محكمة أمن الدولة الإماراتية حكماً يقضي بسجن المدون "وليد الشحي" لمدة سنتين مع الشغل والنفاد، وتغريمه ٥٠٠ ألف درهم إماراتي أي ما يعادل ١٣٧ ألف دولار، وذلك على خلفية تدوينات كتبها على موقع التدوين القصير، تتعلق بمحاكمة ٩٤ ناشط إماراتي، طالب من خلالها السلطات الإماراتية بمحاكمة عادلة للمعتقلين السياسيين الذين تم إدانة ٦٩ منهم في الثاني من يوليو، وانتقاده عدم إجراء تحقيق في حالات التعذيب التي ذكرها النشطاء أثناء سير جلسات المحاكمة.

- كما أصدرت المحكمة الاتحادية العليا، يوم الإثنين ٢٣ ديسمبر، حكماً يقضي بسجن المخرج شيزان قاسم، أمريكي الجنسية ومقيم بالإمارات، لمدة سنة وتغريمه عشرة آلاف درهم بتهمة تهديد الأمن القومي، وذلك على خلفية نشره مقطع فيديو فكاخي على موقع اليوتيوب قام بتصويره مع بعض أصدقائه، وتدور فكرته حول تكوين مجموعة تشبه العصابة تقوم بإجراء تدريبات لحماية الناس في شوارع دبي، مستخدمين "أسلحة فكاخية" مثل الأحذية.

- وأصدرت محكمة الاتحادية في ٢٥ ديسمبر، حكماً ضد ناشط الإنترنت والمدافع عن حقوق الإنسان محمد سالم الزمر، بالسجن لمدة ٣ سنوات وغرامة قدرها ٥٠٠ ألف درهم إماراتي أي حوالي مائة وستة وثلاثون ألف دولار، بتهمة إهانة كل من رئيس الدولة وولي عهد أبوظبي، علي خليفة كتابته تدوينات علي حسابه الشخصي بموقع التدوين القصير تويتر، ذكر

فيها أن الدولة قد دفعت إلى شركة خاصة لإنشاء جيش من المرتزقة لقمع الحريات، وهو ما يضر بسمعة جهاز الأمن، كما ذكر أن جهاز الأمن يعذب المعتقلين بسجونهم، وبرأته المحكمة من تهمة الانتماء إلي جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي.

- كما أصدرت المحكمة في ٢٥ ديسمبر حكماً غيابياً على المدافع عن حقوق الإنسان، عبد الرحمن عمر باجبير، والذي يقيم خارج الإمارات، بالسجن لمدة ٥ سنوات، بتهمة إدارة موقع إلكتروني يسمى "متضامنون"، والإساءة إلى قضاة المحكمة الاتحادية، وكسر هيبة المحكمة علناً، على خلفية كتابته تفاصيل عن سير محاكمة المعتقلين في القضية المعروفة الإعلامية بقضية الـ ٩٤ معتقل.

الاعتقالات التعسفية:

- ولم تكتفي السلطات الإماراتية باعتقال النشطاء لأسباب واهية، وإنما لم تتورع أيضاً عن اعتقالهم بدون الاهتمام بذكر سبب واضح، حيث اعتقلت قوات الأمن في ٧ يناير، الدكتور محمد عبد المنعم محمد محمود في إمارة الشارقة، وتم سحب جواز سفره، ومنع أسرته من التواصل معه.

- وشنت قوات الأمن الإماراتية، حملة اعتقال واسعة شملت ٦ شخصيات من النشطاء والحقوقيين، بدءاً من مساء يوم الجمعة ١ مارس، وحتى مساء يوم السبت ٢ مارس، وذلك قبل أيام من محاكمة الـ ٩٤ اصلاحي، بسبب تضامنهم مع المعتقلين ، وهؤلاء الستة هم،

فهد الهاجري، وعادل الزرعوني، وعلي بن حجر، والسيد خالد فضل
السويدي، وإسماعيل الحوسني، و الدكتور أحمد صالح الحمادي.

- واعتقلت قوات الأمن في ٢٢ مارس، الناشط عبد الله الحديدي، بعد
اقتحام منزله الساعة الثالثة فجراً، بدعوي وجود بلاغ ضده (قضية
مالية)، واستمر احتجازه حتى يوم الأحد ٢٤ مارس، وحينما تم عرضه
على النيابة وجهت إليه تهمتان أولهما الهجوم على فرد أمن، والثانية
نشر معلومات خاطئة عن جلسة المحكمة لـ ٩٤ معتقل، وهو ما نفاه عبد
الله الحديدي جملة وموضوعاً، واستمر محتجزاً حتى موعد صدور الحكم
بحقه في شهر إبريل.

- كما اعتقلت قوات الأمن في ٢٥ مارس كل من الشيخ طاهر التميمي
من منزله بإمارة أبوظبي بعدما قاموا بتفتيش منزله وسيارته، و سعيد
عبد الله البريمي مدير الاتصال المؤسسي بمواصلات الشارقة،
والمهندس عبد الواحد حسن البادي مدير إدارة الطرق في وزارة
الاشغال بدبي، وذلك بعد تفتيش منزله لمدة ٤ ساعات.

- اعتقلت قوات الأمن الإماراتية في الأسبوع الثاني من مايو، كل
من الشيخ محمد حسن عبد الغفار الداعية السلفي المصري المقيم في
الإمارات منذ سنوات طويلة، والداعية السوري إبراهيم داغر وستة
مواطنين جزائريين بتهمة دعمهم للثورة السورية.

- ومنع جهاز الأمن بمطار دبي في ٢ يونيو، الصحفي المصري بجريدة
الخليج الإماراتية محمد علي موسي من مغادرة الإمارات، وقاموا
بمصادرة جواز سفره، وإعطائه وثيقة تثبت مصادرة جواز السفر، بناءً

على طلب من جهاز أمن الدولة الإماراتي، وبعدها بيومين تم استدعاءه لجهاز الأمن الوقائي في الشارقة، ومنها تم نقله إلى دبي، واسمر اعتقاله لمدة شهرين عديداً ، حتى اطلق سراحه وعاد لمصر.

- واعتقلت قوات الأمن الإماراتية في ٢ يوليو، الناشط عبيد يوسف الزعابي، شقيق القاضي السابق أحمد الزعابي أحد المعتقلين ضمن قضية الـ ٩٤ معتقلاً، وذلك بعد محاصرة منزله واقتياده إلى مكان غير معلوم، علي خلفية تدوينات له علي موقع التدوين القصير "تويتز"، عن محاكمة الـ ٩٤ معتقلاً وحث الناس على التحدث وكسر حاجز الخوف، فضلاً عن مطالبته بإصلاحات سياسية بالإمارات، وذلك بعد فترة وجيزة من اعتقال قوات الأمن للناشط حسين العجلة شقيق المعتقل الدكتور سيف العجلة، بعد مدهمة منزله وتفتيشه لعدة ساعات بإذن قضائي، ثم اقتياده لمكان مجهول.

- كما اعتقلت أجهزة الأمن الإماراتية في ٣ يوليو، الصحفي المصري أنس فودة، بعد استدعائه لمقر جهاز أمن الدولة، وذلك قبل أن يفرج عنه في ٣ أغسطس ٢٠١٣.

- وفي ٢١ يوليو، اعتقلت قوات الأمن الإماراتية الناشط وأحد المناصرين لقضية الـ ٩٤ معتقل إماراتي خليفة ربيع من إمارة الفجيرة، بعد تفتيش منزله، واقتياده إلى مكان غير معلوم، وذلك بعد أيام معدودة من اعتقال عضو جمعية الإصلاح الإماراتية هيثم جاسم، وهو مدرس تربية إسلامية من إمارة الشارقة، بعد تفتيش منزله في السابع عشر من يوليو، دون وجود أسباب واضحة.

- كما اعتقل جهاز أمن الدولة الإماراتي في ٢٣ يوليو، المهندس عثمان عبد الله على إبراهيم الشحي، كبير مهندس الاتصال بأحد شركات الاتصال الإماراتية، والبالغ من العمر أربعون عاماً، وذلك بعد مداهمة منزله برأس الخيمة دون أسباب معلنة أو سند قانوني، وقد تم اقتياده إلى مكان مجهول.

- كما اعتقل جهاز الأمن الإماراتي في ٢٤ سبتمبر، الناشط والمدون خالد خليفة السويدي، بعد مداهمة منزله بإمارة الشارقة وتفتيشه لمدة ثلاث ساعات متواصلة دون سند قانوني، وقد تم اقتياده بعد ذلك لمكان مجهول.

- وبطول ديسمبر، اعتقلت أجهزة الأمن الإماراتية كل من عبد الرحمن المرزوقي المعروف باسم عبد الرحمن دال، وعبد الرحمن المرزوقي المعروف باسم عبد الرحمن ساقط، وعبد الله إبراهيم بشار، وأحمد يوسف المرزوقي.

- كما اعتقلت أجهزة الأمن الإماراتية في ٢ ديسمبر، محمد خالد كلنتر الإبن الأخير لخالد كلنتر، وفي ٣ ديسمبر اعتقلت كل من محمد يوسف الأهلي أثناء عودته من العمرة، والطالب بكلية الطب علي سالم البلوشي، ابن المعتقل سالم البلوشي، وجمعة عبد الرحمن البلوشي.

المصادرة والمنع :

- أعلنت جامعة لندن للاقتصاد في ٢٣ فبراير، عن إلغاء المؤتمر الذي كان سيعقد في الإمارات بالمشاركة مع الجامعة الأمريكية في إمارة الشارقة،

تحت عنوان "الشرق الأوسط: الانتقال في العالم العربي"، وذلك ردًا على القيود التي وضعتها السلطات الإماراتية على المحتوى الفكري والعلمي للمؤتمر، ومنع كريستيان كوتيس أولريتشن، وهو محاضر جامعي زائر، من دخول البلاد عند وصوله للمشاركة في المؤتمر.

- كما منعت السلطات الإماراتية، في ٤ مارس، المحامي والناشط الحقوقي الكويتي أحمد نشمي الظفيري، والمستشار القانوني لمنظمة الخط الإنساني، من دخول الإمارات بعدما تم تكليفه من قبل منظمة العفو الدولية لمراقبة محاكمة المتهمين بقلب نظام الحكم، وتم إجباره على العودة للكويت.

- ومنعت الأجهزة الأمنية في ١١ مارس، أسر بعض المعتقلين من الحضور، لأنهم قاموا بالتسليم على المعتقلين في الجلسة السابقة، كما تم منع الحاضرين من السلام على المعتقلين قبل أن يتم طرد بعضهم بدون أسباب، واستمر منع حضور المراقبين الدوليين والإعلام الدولي من تغطية المحاكمة، فضلًا عن رفض تسليم محامي المتهمين نسخة من محاضر التحقيقات.

- ومنعت أجهزة الأمن في ٢٦ مارس، أسر المعتقلين من حضور جلسة محاكمة الـ ٩٤ وكان من بين الممنوعين من الحضور والددة المحامي الحقوقي البارز الدكتور محمد الركن، فضلًا عن منع المراقبين الحقوقيين ووسائل الإعلام الخارجية من حضور جلسة المحاكمة.

- ومنعت إدارة سجن الوثبة في الأسبوع الثاني من إبريل، المحامي الحقوقي عبد الحميد الكميبي من زيارة موكله الدكتور محمد الركن

المحامي والناشط الحقوقي، والدكتور المنصوري، بالإضافة إلى المحامي الحقوقي سالم حمدون الشحي، بحجة عدم استلامهم قرار من النيابة للسماح بتلك الزيارة، وهو الأمر الذي نفته النيابة وأكدت علي إرسالها لطلب السماح بالزيارة، وفي نهاية الأمر فشل المحامي في التواصل مع موكلية، ولم يسمح له بزيارة أي من موكلية بالسجون الأخرى القابعين بها.

- وأبلغت السلطات الإماراتية في الأول من شهر يوليو، السيدة ميلاني جنجل، المحامية البريطانية المفوضة من قبل منظمات حقوقية لمراقبة جلسات المحاكمة، عدم تمكنها من حضور الجلسة الأخيرة التي عقدت في يوم ٢ يوليو بالرغم من الترتيبات المسبقة.

- رفضت إدارة سجن الرزين في ١٥ ديسمبر، تنفيذ قرار قاضي بالمحكمة الاتحادية العليا، يقضي بالسماح للمحامي عبد الحميد الكميتي بزيارة عدد من المعتقلين، ضمن قضية الـ ٣٠ إسلامياً، للاطلاع على أوراق القضية حتى يتمكن من المرافعة عنهم أمام المحكمة.

حجب المواقع الإلكترونية

- وفي إطار التضييق المستمر على حرية التعبير، قامت السلطات الإماراتية في ١٤ إبريل، بحجب موقع "معتقلي الإمارات" داخل الأراضي الإماراتية، وهو موقع يهتم بنشر كل ما يتعلق بقضية الـ ٩٤ معارضاً التي تجري محاكمتهم بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم بدولة الإمارات، كما يقوم بنشر كل ما يتعلق بأهالي المعتقلين والانتهاكات التي يتعرضوا لها من قبل السلطات الإماراتية، مثل منعهم من الحديث عن

ذويهم المعتقلين.

- كما حجت السلطات الإماراتية في ١٨ ديسمبر، موقع مركز الإمارات لحقوق الإنسان، دون أي إشعار مسبق لإدارة الموقع بالحجب، ودون وجود سند قانوني.

الترحيلات التعسفية

- ووقفت السلطات الإماراتية بالمرصاد، في وجه كل من يحاول أن يقاوم من مركزه ما تقوم به من ظلم وتعسف، حيث قامت في شهر يناير بترحيل المستشار فؤاد راشد، رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأحد قيادات تيار استقلال القضاء بشكل تعسفي، ومنعه من دخولها مجدداً، وذلك كما جاء على لسان المستشار بأن سبب ترحيله يرجع إلى مقالاته الثورية المساندة للثورة المصرية، فضلاً عن مطالبته المستمرة بمساواة القاضي المصري بالقاضي الإماراتي مادياً، حيث ان القاضي الإماراتي يتقاضى ثلاثة أضعاف مرتب القاضي المصري.

الجزائر

تقديم

اعتادت السلطات الجزائرية في البلاد، أن تطلق تعهدات مستمرة بإصلاح منظومة حرية التعبير والمنظومة الإعلامية، ولكن تبقى هذه التعهدات ، مجرد تعهدات دون تغيير يذكر على ارض الواقع ، حيث أنه بالرغم من قلة الانتهاكات التي يعلن عنها - وليس لعدم حدوثها - قياساً بالبلدان العربية الأخرى، إلا أن الجزائر لازالت تفرض خطوياً حمراء وتمنع أصحاب الرأي من الاقتراب منها، مثل رئيس الدولة عبدالعزيز بوتفليقة، ونقد رجال الدين ، خاصة الدين الإسلامي ، فضلا عن المؤسسة العسكرية ، مبررة ذلك بمصطلحات مطاطية مثل الأمن العام والمصلحة الاقتصادية وتقاليد المجتمع.

وفي الوقت الذي تسمح فيه الجزائر نسبياً بتملك الصحف والقنوات الفضائية، إلا إنها لا تخل من مصادرتها في حالة نشر مواد مزعجة بالنسبة للقائمين علي حكم البلاد، وهو ما حدث مع صحيفة "جريدتي" في عام ٢٠١٣، التي تمت مصادرتها ومنع مديرها من السفر، وفتح تحقيق بسبب نشرها ملف حول صحة الرئيس.

كما تقوم الجزائر بتطويع مصطلح الإرهاب بهدف تطبيق قوانين قمعية على أصحاب الرأي، وتبرر بذلك محاكمات الرأي لخداع الرأي العام، وهو ما حدث في عام ٢٠١٣ مع أحد المدونين الشباب الذي حوكم بسبب نشرة كاريكاتير ساخر للرئيس.

ولازالت المنظمات الحقوقية، بالرغم من قلة عددها داخل البلاد، تعاني من تضيق السلطات الجزائرية وأجهزتها الأمنية، فيتم منع الكثير من أفرادها من

السفر، والتضييق علي أنشطتهم، وفي عام ٢٠١٣ منعت الأجهزة الأمنية نحو ٩٦ ناشطاً من مغادرة البلاد لحضور مؤتمر حقوقي في تونس.

واستمراراً لتضييق الجزائر علي حرية التنظيم، فإنها لا زالت تتدخل في أنشطة بعض المنظمات مبررة ذلك بأسباب دينية أو ثقافية، حيث أنها قامت مثلا بحل ٣ فرق كشافه بزعم أنها تروج للمذهب الشيعي في البلاد.

ويبقى التظاهر السلمي من أهم الحقوق التي تقوم السلطات الجزائرية بالتضييق عليها بشكل مستمر، حيث كثيرا ما تستخدم الأجهزة الأمنية القوة المفرطة والعنف في مواجهة المتظاهرين السلميين، وتفض اعتصاماتهم، وتعتقل المشاركين في التجمعات السلمية، كما إنها تستصدر قرارات من المحاكم الإدارية في البلاد لتكسب تصرفاتها صفة الشرعية، من خلال الأحكام التي تطلقها هذه المحكمة بعدم مشروعية الاعتصامات والإضرابات السلمية.

أولا : انتهاكات حرية التعبير في الجزائر :

أحكام الإدانة :

خلال عام ٢٠١٣، أصدرت السلطات الجزائرية عدداً من أحكام الإدانة في حق النشطاء وأصحاب الراي، ولعل ذلك يتضح في الآتي:

- في يوم ٣ فبراير حكمت محكمة ورقلة بالجزائر، على الناشط " طاهر بلعباس " المنسق الوطني للجنة الدفاع عن حقوق العاطلين عن العمل، بالسجن شهر مع النفاذ، وتغريمه ٥٠ ألف دينار أي ما يعادل ٥٠٠ يورو، وذلك بعد توجيه تهمة "التجمهر غير المسلح" له، على خلفية الاعتصام الذي أقامه مع زملائه، في ٢

يناير ٢٠١٣ ، أمام وكالة التشغيل (وزارة القوى العاملة) للمطالبة بتوظيفهم في شركات البترول، باعتبار ورقة تحوى أكبر حقول النفط في الجزائر.

كما حكمت المحكمة في نفس الجلسة على الناشطين خالد داوي وعلي غبشي، بالحبس شهرين غير نافذين، وغرامة مالية قدرها ٥٠ ألف دينار أي ما يعادل ٥٠٠ يورو، بعدما وجهت لهما نفس التهمة، وبرأت ناشطين آخرين كانا قد اعتقلا علي خلفية المظاهرة نفسها.

الحاكمات الجنائية للصحفيين وأصحاب الرأي :

- ولم تتورع أجهزة الأمن الجزائرية عن تليفيق التهم إلى النشاط وأصحاب الرأي، حيث قامت في يوم الأربعاء ٩ أكتوبر، باعتقال المدون عبد الغني علوي البالغ من العمر ٢٤ عاما من منزله، وذلك علي خلفية نشره كاريكاتير ساخر حول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، عبر صفحته الشخصية علي موقع فيس بوك.

وقد تم تقديم المدون للتحقيق يوم الخميس ١٠ أكتوبر، أمام قاضي التحقيق بالغرفة الجزائرية بمحكمة الجزائر، وذلك بتهم المساس بهيئة نظامية، والتعرض لشخص رئيس الجمهورية، والإشادة بالإرهاب، وقد قرر قاضي التحقيق إبقاء المدون قيد الاحتجاز المؤقت علي ذمة التحقيقات، ولازال محتجزاً علي ذمة القضية حتي الآن بعد رفض المحكمة عدة مرات إطلاق سراحه.

والأكثر غرابة في القضية، هو أن السلطات وجهت تهمة الإشادة بالإرهاب إلى المدون، لأن أجهزة الأمن عثرت في منزله، على وشاح يحمل عبارة "لا إله إلا الله"، وهو ما اعتبرته إشادة بالإرهاب !

اعتقال أصحاب الرأي :

- ووصل الأمر إلى اختطاف النشطاء، حيث قامت عناصر من جهاز المخابرات والأمن الجزائري، يوم ١٥ إبريل، باختطاف "مسعود بوودن"، ٣٠ عاماً، وهو ناشط الكتروني حاصل على دبلوم هندسة الإلكترونيات، على مقربة من منزله الكائن بولاية جيجل شرق الجزائر، أثناء زهابه إلى مسجد الحي لآداء الصلاة، حيث قامت ثلاث سيارات بتطويق بوودن، وخرج منها ٣ رجال أجبروه على استئصال إحدى السيارات معهم، ثم انطلقوا بعد ذلك إلى مكان مجهول، وذلك بعد انتقاداته للحكومة الجزائرية على صفحات موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك".

وحين توجه أهل الناشط إلى مقر الشرطة بالطاهير نفى علاقته بالأمر، وأكد أنها ليست من اختصاصه، وهو ما أكدته مركز الدرك المحلي أيضاً، أما وكيل النيابة بمصلحة الدرك الوطني فقد أكد وجود بوودن لديهم، وأنه سيتم الإفراج الفوري عنه حال انتهاء التحقيق معه، دون الكشف عن مكانه بالتحديد أو السماح له بالاتصال مع العالم الخارجي، حتى أفرجوا عنه في يوم الجمعة ١٩ إبريل .

مصادرة الصحف :

- لجأت السلطات الجزائرية في انتهاك صريح لحرية الصحافة إلى مصادرة بقرار إداري، حيث قامت في مساء يوم السبت ١٨ مايو، بحجز عدد يوم الأحد ١٩ مايو من صحيفة "جريدتي" التي تصدر باللغتين العربية والفرنسية، ومنعته من النشر، وذلك بقرار أصدرته وزارة الاتصالات علي خلفية وجود ملف صحفي يناقش تدهور الوضع الصحي للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، حيث اتصلت الوزارة بمدير الصحيفة هشام عبود، وطلبت منه حذف الصفحتين اللتين تناولا صحة الرئيس إذا أراد أن تصدر الصحيفة، فرفض الصحفي حذفهما، مؤكداً أن موضوعه مبني علي معلومات مؤكدة، فقامت الوزارة بإصدار قرار بمصادرة الصحيفة بلغتيها.

التضييق علي حق التنقل والإقامة والسفر :

- أساليب جديدة بدأت السلطات تتبعها ، حيث قامت شرطة الحدود الجزائرية بمطار هواري، في يوم الأربعاء ٢٦ يونيو ٢٠١٣، بمنع هشام عبود مدير صحيفة "جريدتي"، ونسختها بالفرنسية "مون جورنال"، من مغادرة البلاد بسبب التحقيق القضائي معه في قضية نشر خبر عن تدهور صحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك أثناء توجهه إلى تونس لتسجيل برنامج تليفزيوني ترفيهي ليس له علاقة بالسياسة.

وواجه الصحفي تهم "المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي"، كما جاء في البلاغ الذي أحاله النائب العام إلى مجلس القضاء الجزائري، مع أن هشام عبود لم يتلقى أي استدعاء

للمثول أمام النيابة للتحقيق معه في الاتهامات الموجهة إليه، بالإضافة إلى أنه كان قد غادر الجزائر ثلاث مرات منذ ١٩ مايو.

- وفي يوم ٢٥ مارس منعت السلطات الجزائرية ٩٦ ناشطاً من نشطاء المجتمع المدني الجزائري من السفر إلى تونس، دون إبداء أسباب. وأوقف المسؤولون عن الحدود النشطاء عندما كانوا على وشك الدخول إلى تونس، لحضور المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي انعقد في الفترة ما بين ٢٦ و ٣٠ مارس، والذي ضم تجمع عالمي لحوالي ٥٠ ألف ناشط في عدة مجالات من بينها حقوق الإنسان والبيئة.

التضييق علي حق التظاهر السلمي :

- ويبدو أن عنف قوات الأمن أثناء فض التظاهرات السلمية، هو سمة أساسية في الجزائر ، حيث قامت أجهزة الأمن الجزائرية يوم ٢٦ مايو، باستخدام العنف المفرط في مواجهة اعتصام سلمي نظمه عدد من عمال عقود ما قبل التشغيل - العقود المؤقتة- ، للاعتراض على عقودهم المؤقتة التي تهدر حقوقهم، مما أدى إلى إصابة العديد من المحتجين واعتقال نحو ٥٠ من بينهم ، بعد حصار المحتجين ومصادرة اللافتات التي يحملونها.

- وفي يوم ٢٦ مارس، قامت قوات الشرطة الجزائرية باستخدام القوة المفرطة في تفريق التظاهرات التي خرجت في مدينة غرداية، والتي كانت تتدد بتدني مستوى التنمية فيها، حيث قام الأمن بإلقاء قنابل الغاز على المتظاهرين بشكل مكثف، وضربهم بالهراوات، مما أسفر عن إصابة ٣٥ متظاهراً بجروح، كما قامت قوات الأمن باعتقال ٢٥ آخرين، من بينهم أعضاء مكتب الرابطة الجزائرية للدفاع

عن حقوق الإنسان، المدافع الحقوقي كمال الدين فخار، إلى جانب عضو من المرصد الجزائري لحقوق الإنسان.

ودخل المتظاهرين الذين تم اعتقالهم، يوم الأربعاء ٢٧ مارس، في إضراب عن الطعام كخطوة تصعيدية حتى يتم الإفراج عنهم، وقامت السلطات الجزائرية بفتح أبواب الحوار مع ذويهم لاحتواء حالة الاحتقان التي سيطرت على المدينة، وبالفعل تم اطلاق سراحهم بعد أيام من احتجازهم التعسفي.

- فيما أصدرت المحكمة الإدارية بالجزائر، يوم ١٦ فبراير، حكما يقضي بعدم مشروعية الإضراب الذي دعت إليه النقابة المستقلة لموظفي الشئون الخارجية، للمطالبة بالتدرج في المناصب ورفع الأجور المتدنية، وقضي الحكم بإخلاء المحلات المهنية لمقر وزارة الخارجية من العمال المضربين، والتصريح بإبطال الإضراب.

- وفي يوم ١ فبراير قامت قوات الشرطة الجزائرية بالاعتداء بالضرب والطرده على عمال شركة "ليد" السورية العاملة في مجال تكرير النفط، وذلك أثناء الاعتصام الذي نظموه أمام مقر الشركة، احتجاجاً على فصلهم بشكل تعسفي، وانتهاك بنود العقود التي قاموا بتوقيعها.

- وفي يوم ٢ يناير قامت قوات مكافحة الشغب الجزائرية، بفض المسيرة التي نظمها شباب مدينة ورقلة الجزائرية، التي تقع على بعد ٨٢٠ كيلو متر جنوب شرق الجزائر العاصمة، احتجاجاً منهم على تردي الأوضاع الاقتصادية بالولاية، لا سيما بعد تفشي البطالة بها.

التضييق على حرية التنظيم :

- ولم تكتفي السلطات بمصادرة الصحف، بل حاولت التضييق على حرية التنظيم، حيث جمدت في يوم ٢٤ يناير نشاط ثلاثة أفواج كشفية، الرجاء والمستقبل والفلاح، على خلفية اتهامات لهم بالترويج للفكر الشيعي، معتبرة ذلك تهديدا للأمن الوطني، كما جاء في سبب تجميد نشاطهم.

معاينة سجناء تضامنوا مع سجين رأي :

- واستمرراً لسياسة العنف التي تنتهجها السلطات الجزائرية، قامت إدارة السجون في الجزائر، يوم ٧ فبراير، بمعاينة أربعين سجيناً دخلوا في إضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام، احتجاجاً على الأوضاع السيئة بالسجن والمنافية لأبسط حقوق السجناء، وتضامناً مع المعتقل السياسي محمد بابا نجار، أحد سجناء الرأي الذين اعتقلتهم السلطات الجزائرية في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥ بشكل تعسفي، وقامت باستجوابهم للاعتراف بمن حرضهم على الدخول في هذا الإضراب، وعاقبتهم بنقلهم إلى جناح آخر بعد انتهاء التحقيقات.

السعودية

تقديم

تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية المعادية لحرية التعبير وممارسة الانتهاكات المختلفة ضد النشطاء وأصحاب الرأي، وعلى الرغم من ذلك فإن كثير من تلك الانتهاكات غير معلنة ولا يعرف الكثيرون عنها، بسبب التعتيم الإعلامي الشديد في المملكة، والتضييق الشديد على المعارضين.

في عام ٢٠١٣، شنت السلطات السعودية حملة شرسة على نشطاء حقوق الإنسان وأصحاب الرأي، في محاولة لتكليم أفواههم، ومنعهم من الكشف عن انتهاكات النظام السعودي لحقوق مواطنيه للعالم الخارجي، واعتقلت الأجهزة الأمنية العشرات منهم علي خلفية تعبيرهم عن آراءهم بصورة سلمية، فضلاً عن اعتقال متظاهرين من النساء والأطفال بتهمة تهديد الأمن العام والاعتداء علي الأجهزة الأمنية، وإصدار أحكام قضائية بحق النساء المطالبات بالإفراج عن ذويهن القابعين بالسجون السعودية منذ سنوات دون محاكمات.

وبالطبع نالت المنظمات الحقوقية حظها من محاولات القمع وتكليم الأفواه، حيث استمرت السلطات في التعنت في إصدار تراخيص المنظمات الحقوقية، ولاحقت أعضاء هذه المنظمات والمراكز، كما أن البنية التشريعية السعودية تحتوي على العديد من القوانين القائمة للحريات، وتعتمد على الكلمات الفضفاضة لقمع المعارضين، مثل (المساس بالدعوة للدين الحنيف، أو بالأخلاق، أو بالمصلحة العامة، أو مخالفة أنظمة الشريعة السمحاء).

انتهاكات حرية التعبير في السعودية في ٢٠١٣

الاعتقال والإحتجاز التعسفي

- أول ما تلجأ إليه السلطات السعودية هو اعتقال الرافضين لسياساتها لتكميم أفواههم، حيث اعتقلت ٥ يناير عدد من النساء والأطفال أثناء تجمعهم أمام ديوان المظالم ببريدة، للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين منذ عدة سنوات دون محاكمات أو اتهامات محددة، فيما أبلغت الشرطة أهالي المعتقلات بنقل بعضهن إلى مباحث سجن الطرفية، ونقل بعضهن الآخر إلى مديرية الأمن العام بالصفراء، ثم أفرجت عنهن بعدها بفترة وجيزة.

- فيما احتجزت قوات الأمن السعودية في ٦ يناير، الناشط بالحراك الأردني خالد الناطور، فور وصوله إلى مطار الرياض قادما من عمان في مهمة عمل أوفدته فيها شركة البرمجيات التي يعمل بها، ولم تعلن الأجهزة الأمنية السعودية عن أسباب احتجازه، لكنها أفرجت عنه في ٥ مايو، أي احتجزته عدة شهور دون أن تكلف نفسها عناء إعلان سبب ذلك.

- واعتقلت قوات الطوارئ في ٣٠ يناير، المحامي عاصم المشعلي الناشط في الدفاع عن حقوق المعتقلين، وعدد من علماء المملكة ومشايخها من بينهم الشيخ عطية السلمي من مكة وعمره ٩٥ عاماً، والشيخ عبد الله الغامدي، على خلفية توجهمم للديوان الأميري للتحديث مع المسؤولين،

وتم اقتيادهم لعربات الطوارئ بالقوة والتوجه بهم للبحث الجنائي، على الرغم من أنهم كانوا لا يحملون أي لافتات، ولم يرددوا أي شعارات، ثم تم الإفراج عنهم بعدها بفترة وجيزة.

- وتكرّر الأمر الذي حدث يوم ٥ يناير بحذافيره يوم ٩ فبراير، عندما اعتقلت قوات الأمن السعودية قرابة خمسة عشر سيدة وثلاثة عشر طفل، أثناء تظاهرهم أمام ديوان المظالم ببريدة، وأمام جمعية حقوق الإنسان بالرياض التابعة للحكومة السعودية، للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين منذ فترات طويلة دون مشولهم أمام محكمة، أو توجيه اتهامات واضحة لهم، كما قامت قوات الأمن بالاعتداء على المتظاهرات، ولاحقت المارة الذين كانوا يقومون بتصوير التظاهرة السلمية، بالإضافة إلي منع بعض المتظاهرات من رفع اللافتات التي كانت بحوزتهم، وتم الإفراج عن المعتقلين بعدها ببضعة أيام.

- كما اقتحم العشرات من قوات الطوارئ والمهمات الخاصة مدعومة بأكثر من ٤٠ مدرعة وسيارة دفع رباعي، في ١٨ فبراير بلدة العوامية بمحافظة القطيف بالمنطقة الشرقية، بزعم ملاحقة ٢٣ شخص مطلوبين أمنياً، على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة الشرقية في عام ٢٠١١.

- وفي يوم ٢٧ فبراير، اعتقلت قوات الأمن السعودية أكثر من ٥٠ امرأة وطفل، عقب مشاركتهم في اعتصام استمر قرابة ٤٨ ساعة في بريدة

بمنطقة القصيم، للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين منذ عدة سنوات دون محاكمات، وتم نقلهم بعد ذلك إلى سجن الصفراء ببريدة، قبل أن يفرج عنهم بعدها ببضعة أيام.

- فيما اعتقلت قوات الأمن السعودية في ١ مارس، عدد كبير من المتظاهرين أمام مقر هيئة التحقيق والادعاء بمدينة بريدة، لمطالبتهم بالإفراج عن النساء اللاتي تم اعتقالهن فجر يوم ٢٧ فبراير، وقد أفرج عنهم بعدها بفترة وجيزة.

- وفي يوم الأربعاء ١٦ إبريل، اعتقلت قوات الأمن السعودية سبعة مواطنين كانوا متواجدين أمام سجن استراحة جدة لتهنئة بعض المعتقلين المفرج عنهم، وأفرج عنهم بعدها بعدة أيام.

- كما اعتقلت قوات الأمن السعودية في ٣٠ مايو، العشرات من أسرة الشيخ أبو ماجد "محمد فهد الرشودي"، خلال قيامهم باستقباله أثناء خروجه من سجن الرصافة، بعد اعتقال استمر تسع سنوات، ثم تم الإفراج عنهم بعدها بساعات.

- واعتقلت قوات الأمن السعودية في ١١ يونيو عدد من النساء والأطفال والرجال، أثناء تنظيمهم وقفات احتجاجية تحت شعار "اعتصام الحرية" للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين في غياهب السجون لفترة تجاوزت عشرة سنوات، وذلك قبل أن يفرج عن ثلاثة نساء يوم السبت ١٥ يونيو، وبعدها بفترة وجيزة تم الإفراج عن باقي المعتقلين.

- اعتقلت قوات الأمن السعودية في ١٨ يوليو كل من الشيخ محمد العريفي، والشيخ محسن العواجي، اللذان تم احتجازهما لمدة عدة أيام، قبل أن يفرج عنهما ٢١ يوليو.

- وبعدها بعدة أيام، اعتقلت قوات الأمن السعودية في ٢٩ يوليو، الشاب محمد علي محمد المزرع بعد اقتحام منزل شقيقه عباس علي المزرع، المدرج اسمه ضمن قائمة الـ ٢٣ مطلوباً أمنياً التي أصدرتها وزارة الداخلية في يناير ٢٠١٢، بحي الزارة بمدينة العوامية، وذلك قبل أن يفرج عنه في السابع من أكتوبر ٢٠١٣ بعد احتجازه قرابة شهرين.

- واعتقلت المباحث الجنائية التابعة لوزارة الداخلية في ٢٧ أغسطس الصحفي بجريدة الشرق الأوسط اللندنية "طارق المبارك"، بعد استدعائه للتحقيق معه حول تأييده لحملة قيادة النساء للسيارات، على خلفية كتابته مقالات تؤيد حق المرأة في قيادة السيارة، ولا يزال محتجزاً منذ التحقيق معه وحتى الآن.

- وأوقفت السلطات السعودية في ١١ أكتوبر، المدافعة عن حقوق النساء وإحدى ناشطات حملة ٢٦ أكتوبر للقيادة "إيمان النفجان" بصحبة صديقة لها تقود السيارة، وأجبرت قائدة السيارة علي توقيع تعهد بعدم القيادة مرة أخرى، كما أجبرت السلطات إيمان النفجان علي التوقيع علي تعهد بعدم ركوبها بجوار امرأة تقود سيارة مرة أخرى، حيث تقوم إيمان بالتواجد بجوار السيدات التي يرغبن في القيادة،

وتقوم بتصويرهن ونشر الصور علي مواقع التواصل الاجتماعي كمرحلة أولى من مراحل حملة ٢٦ أكتوبر للقيادة، والتي حددت السادس والعشرين من أكتوبر، يوماً لقيادة النساء للسيارة في مناطق مختلفة من السعودية .

الملاحقات القانونية والأحكام القضائية

- أصدرت المحكمة الجزائية بجدة في جلستها المنعقدة يوم الأحد ١٧ فبراير، قرارا يقضي بعدم اختصاصها في نظر القضية المتهم فيها المدون رائف بدوي مؤسس الشبكة الليبرالية، والذي يواجه اتهامات بمس النظام العام، ومخالفة القيم الإسلامية، والتطاول على الذات الإلهية، والتهجم والاستهزاء بالرموز الدينية بمن فيهم مفتي عام السعودية.

- وفي ٩ مارس أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض حكماً يقضي بسجن اثنين من النشطاء الحقوقيين وأعضاء جمعية حسم، وهما الناشط الحقوقي الدكتور محمد بن فهد القحطاني لمدة عشر سنوات، والدكتور أبو بلال عبد الله الحامد ٥ سنوات، بالإضافة إلى تفعيل عقوبة السجن السابقة بحقه لمدة ٦ سنوات لتصبح الفترة التي سوف يقضيها بالسجن أحد عشر سنة، بالإضافة إلى منعهما من السفر فترة مساوية لفترة سجنهم بعد انتهاء مدة السجن بالنسبة لكليهما، وذلك علي خلفية قائمة طويلة من الاتهامات الفضفاضة، كما قضت المحكمة بحل جمعية

الحقوق المدنية والسياسية "حسم" ومصادرة أموالها، وإغلاق نشاطاتها لعدم الحصول على الإذن والترخيص.

- كما أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض في جلستها المنعقدة يوم ١٤ مارس، حكماً بحبس الناشطة بهية سليمان الرشودي لمدة أربعة أشهر، وحبس كل من حنان سليمان العميريني وحميذة الغامدي لمدة شهرين، وأمرت بوقف تنفيذ الأحكام مع احتساب فترة توقيف المتهمات من العقوبة، وذلك على خلفية اعتصامهن أمام ديوان المظالم ببريدة للمطالبة بالإفراج عن ذويهن المعتقلين بالسجون السعودية، وشمل قرار المحكمة ألا تنفذ الأحكام إلا في حال تكرار نفس الفعل من إحداهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو الدعوة إلى المظاهرات أو الاعتصامات أو التأييب على ولاية الأمر.

- كما أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض في جلستها المنعقدة يوم الأحد ١٧ مارس، حكماً يقضي بسجن مواطن مصري مقيم بالسعودية "عبد الله على السمري" لمدة ٣ شهور، على خلفية تضامنه مع النساء اللاتي اعتصمن أمام سجن الطرفية بمنطقة بريدة، للمطالبة بالإفراج عن ذويهن المعتقلين بدون محاكمات أو سند قانوني، بالإضافة إلى إلزامه بكتابة بحث من ٦٠ صفحة عن تجريم التظاهر كشرط أساسي لخروجه من السجن!!.

- كما قضت المحكمة الجزائية بالقطيف في جلستها المنعقدة يوم السبت ٢٠ إبريل، بسجن مواطن سعودي لمدة ستة أشهر، على خلفية مشاركته

في تظاهرة سلمية، ومنعه من السفر لمدة عام بعد انتهاء فترة السجن، وكانت النيابة قد وجهت له تهمة إثارة الشغب في القطيف أثناء مشاركته في مظاهرات.

- ومددت محكمة بريدة الجزائرية في الأسبوع الثالث من إبريل، سجن المصري عبد الله عبد السميع السمرى إلى سنة ونصف، على خلفية تضامنه مع النساء اللاتي اعتصمن أمام سجن الطرفية بمنطقة بريدة، للمطالبة بالإفراج عن ذويهن المعتقلين بدون محاكمات أو سند قانوني.

- أصدرت المحكمة الجزائرية بريدة في جلستها المنعقدة يوم الأربعاء ٢٥ إبريل، قراراً بسجن الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر أستاذ الفقه المقارن بجامعة القصيم، وأحد الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)، لمدة أربعة شهور، بعد رفضه بداية جلسة المحاكمة دون حضور المتضامنين معه.

- كما مثل للتحقيق أمام النائب العام في ٦ مايو، أربعة أعضاء مؤسسين لجمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، التي تم الإعلان عنها في الثالث من إبريل، وهم عبد الله مهدي ومحمد عيد العتيبي وعبد الله فيصل الحربي ومحمد عبد الله العتيبي، للتحقيق معهم حول إنشاء جمعية حقوقية بدون ترخيص، بعد أن ماطلت السلطات السعودية في منح الأعضاء المؤسسين للجمعية التصاريح الرسمية لإشهارها.

- وقضت المحكمة الجزائرية في الخبر، بسجن كل من "وجيهة الحويدر"، و"فوزية العيوني" لمدة عشرة أشهر، وذلك بعد محاكمة استمرت عاماً،

ومنعه من السفر لمدة سنتين، بعد إكمالهن حكم العشرة أشهر، بتهم تمثلت في محاولة تخريب العلاقة الزوجية بين زوجة كندية وزوجها السعودي المقيم في الدمام، وتحريضها على الفرار، وتبرأتهم من التهم الأخرى وهي محاولة تهريب الزوجة وأطفالها الثلاثة إلى السفارة الكندية في الرياض.

كما أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في جدة (محكمة مختصة بجرائم أمن الدولة والإرهاب) في جلستها المنعقدة في ١٧ يونيو، حكماً يقضي بسجن الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان مظف الشمري، وهو عضو برنامج الأمان الأسري بالسجن لمدة خمس سنوات، ومنعه من السفر لمدة عشر سنوات، فضلاً عن منعه من الكتابة في الصحف والإنترنت، بالإضافة إلي منعه من التحدث أو الظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

وتتدرج ثلاث سنوات من الحكم في إطار المادة السادسة من قانون الجرائم الالكترونية، والتي تعاقبه على نشره مقطع فيديو على موقع يوتيوب، يظهر تعرض فتاتين للعنف في مدينة تبوك، فضلاً عن بعض المقالات التي عبر فيها عن آرائه في عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ التي تحدث فيها عن الفساد.

وأصدرت المحكمة الجزائية بريدة في ٢٤ يونيو، حكماً يقضي بسجن الدكتور عبد الكريم الخضر أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة جامعة القصيم، والرئيس السابق لجمعية حسم، بالسجن لمدة ثمان سنوات بتهمة عصيان الحاكم، والتحريض على الفوضى من خلال الدعوة

لمظاهرات، وتقديم معلومات كاذبة لجماعات أجنبية، والمشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة (جمعية حسم)، على أن يكون منها ثلاث سنوات مع النفاذ، وخمس سنوات مع إيقاف التنفيذ، ومنعه من السفر لمدة عشر سنوات.

- وأصدرت المحكمة الجزائية في جدة في جلستها المنعقدة في ٢٩ يوليو، حكماً يقضي بسجن الناشط والمدون السعودي رائف بدوي لمدة سبعة سنوات وثلاثة أشهر، وجلده ستمائة جلدة، بتهمة تأسيس موقع إلكتروني على الإنترنت، والإساءة للإسلام من خلاله.

- أيدت محكمة الاستئناف في مدينة الدمام في ٢٤ سبتمبر الأحكام الصادرة عن المحكمة الجزئية في الخبر بتاريخ ١٥ يونيو بحق كل من وجيهة الحويدر وفوزية العيوني.

- كما قررت إدارة البحث الجنائي بالرياض في ٢ أكتوبر، احتجاز المحامي الحقوقي وليد أبو الخير، على خلفية التحقيق معه بشأن ديوانية صمود التي استضاف بها بعض الإصلاحيين، التي يقيمها بمنزله بشكل دوري، لمناقشة العديد من الموضوعات من بينها حرية الرأي والتعبير، والتي يحضر بها مختلف الطوائف والفئات من السنة والشيعة وغيرهم، حيث كان المحامي الحقوقي قد تلقى يوم الثلاثاء الأول من أكتوبر استدعاءً من إدارة البحث الجنائي بالرياض للمثول أمامها، وذلك قبل أن يفرج عنه في ٣ أكتوبر.

- أصدرت محكمة الجنايات في جدة في ٢٩ أكتوبر، حكماً يقضي بحبس محامي حقوق الإنسان ورئيس مرصد حقوق الإنسان في السعودية وليد أبو الخير، لمدة ٣ أشهر على خلفية توقيعه علي بيان صدر في ديسمبر ٢٠١١ باسم مرصد حقوق الإنسان، ودعا البيان السلطات الي اتخاذ خطوات إصلاحية في قضايا التمييز الطائفي والقبلي بكل أشكاله، وناشدها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ونبد العنف.

- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض في جلستها المنعقدة في ١٨ نوفمبر، حكماً يقضي بسجن الشاب زكي البندري المعتقل منذ شهر فبراير ٢٠١٢ لمدة ثمانية عشر عاماً، بعد أن وجهت له المحكمة تهمة تشكيل خلية إرهابية بمفرده، والمشاركة في الاحتجاجات وجمع الأموال لصالح المسيرات الاحتجاجية التي خرجت في القطيف عام ٢٠١١، على خلفية مشاركته في المسيرات الاحتجاجية التي تشهدها المنطقة الشرقية في السعودية، والتي يقطنها أغلبية شيعية.

- أيدت محكمة الاستئناف بالرياض في ١٨ نوفمبر، الحكم الصادر بحق الكاتب زكريا آل صفوان، والذي يقضي بالسجن ١٠ سنوات، على خلفية كتابته مقال عن التظاهر السلمي، حمل عنوان "دفاعاً عن التظاهر السلمي".

- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالقطيف في ٩ ديسمبر، حكماً يقضي بسجن الشاب محمد علي محمد المزرع، من بلدة العوامية لمدة سنتين، وتفريمه ٥٠ ألف ريال سعودي، بدون اتهام واضح ومحدد.

- أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بريدة في ١٢ ديسمبر حكماً يقضي بسجن الناشط عمر السعيد البالغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً، لمدة أربعة سنوات والجدد ٣٠٠ جلد، ومنعه من السفر لمدة أربع سنوات بعد انتهاء فترة السجن، وذلك بعد أن أدانته المحكمة بعدد من التهم الملفقة والمزعومة، وهي القذح في ولي الأمر وفي أهليته، والسعي إلى إثارة الفتنة، والدعوة للتظاهر، والظعن في أمانة أعضاء هيئة كبار العلماء، والتجريح في سلطة القضاء، والقذح في ذمم القضاة، ووصف نظام الحكم بالتعسفي والبوليسي، ومحاولة تأليب الرأي العام على الأجهزة الأمنية، والانضمام إلى منظمة مشبوهة وغير مرخص بها، وإعداد وتخزين بيانات من شأنها المساس بالنظام العام، وتصوير بعض التجمعات الهادفة لتأليب الرأي العام وبثها من حسابه علي الإنترنت، والترويج لأخبار كاذبة ومغرضة على الإنترنت للإساءة للدولة.

- أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض في جلستها المنعقدة في ٢٦ ديسمبر برئاسة القاضي عمر بن علي الصحن، قراراً باحتجاز فوزان الحربي المدافع عن حقوق الإنسان، وأحد الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية "حسم" بعد انتهاء جلسة محاكمته دون توضيح أسباب الاحتجاز، على الرغم من أن القضية ما زالت تنتظر أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم.

المنع من السفر

- حيث منع أمن المطار بجدة المحامي الحقوقي وليد أبو الخير، في ٢٢ يناير من مغادرة السعودية إلى السويد، لاستلام جائزة (أولف بألمه)، وهي جائزة تُمنح سنويا للأشخاص الذين قدموا أعمالا غير عادية في مجال الدفاع عن حقوق الانسان.
- كما منعت أجهزة الأمن السعودية في ٢٩ مارس المدافع عن حقوق الإنسان، "صادق الرمضان" الأمين العام وأحد المؤسسين لمركز عدالة لحقوق الانسان، من مغادرة البلاد أثناء توجهه بصحبة أسرته لدولة قطر لقضاء عطلة نهاية الأسبوع.
- منعت السلطات السعودية في ٩ يوليو الناشطة السعودية والكاتبة إيمان القحطاني" من السفر، وذلك أثناء تواجدها بمطار الدمام وإنهاءها إجراءات سفرها إلى إسطنبول، حيث أبلغتها إدارة الجوازات بالمطار بأنه هناك قرار بمنعها من السفر وأنه يتوجب عليها العودة إلى المنزل، وذلك دون إبلاغها بالسبب وراء منعها من السفر.

حجب المواقع الإلكترونية

تستمر السعودية من أكثر الدول في العالم حجباً لمواقع الانترنت ، وإلى جانب عشرات الالاف من المواقع المحجوبة في الاعوام الماضية ، فقد حجبت السلطات السعودية في النصف الأول من شهر أغسطس، موقع "الأهالي نت" اليمني داخل الأراضي السعودية، كما حجبت في النصف الثاني من شهر سبتمبر، الامتداد الجديد الذي أطلقه نفس الموقع

ليتواصل مع متابعيه في المملكة العربية السعودية من اليمنين والسعوديين، وذلك بعدما تلقت إدارة الموقع شكاوى من ناشطين سعوديين ومواطنين يمنيين مقيمين في المملكة تفيد بعدم تمكنهم من تصفح الموقع.

- وحجبت السلطات السعودية في أواخر شهر سبتمبر، موقع ٢٦ أكتوبر للقيادة الذي وصل عدد المؤيدين فيه لقيادة المرأة للسيارة إلى قرابة ١٢٠٠٠ مؤيد من الجنسين دون أسباب واضحة، وذلك بعد أن نشر الموقع بيان في ٢١ سبتمبر يطالب فيه السلطات السعودية بالسماح للنساء بقيادة سيارتهن بالسعودية في ظل عدم وجود نص قرآني يجرم قيادة المرأة للسيارة، كما لا يوجد قانون سعودي يجرم ذلك.

إغلاق المنظمات الحقوقية

- وكما ذكرنا مسبقاً، فإن المنظمات الحقوقية لا بد أن تأخذ نصيباً كبيراً من قمع الدول العربية، حيث أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض، في ٩ مارس، حكماً يقضي بإغلاق جمعية الحقوق المدنية والسياسية حسم، ومصادرة أموالها، وإغلاق نشاطاتها لعدم الحصول على الإذن والترخيص.

- أصدرت محكمة الاستئناف السعودية في ٢٨ أغسطس، حكماً بتأييد قرار وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، برفض تسجيل مركز العدالة لحقوق الإنسان، لعدم توافر شروط الجمعية الخيرية على المركز.

منع صحفيين من ممارسة العمل الصحفي

- كما تتبعت السلطات السعودية طريقة المنع من الكتابة، لإرهاب الصحفيين وأصحاب الرأي، حيث أعلن الإعلامي علي العلياني مقدم برنامج "يا هلا" الذي يذاع على قناة روتانا خليجية، في ٦ مايو علي حسابه الشخصي بموقع التدوين القصير "تويتر"، أنه تم إيقافه عن الكتابة بعموده المعروف باسم "أكثر من كلام"، بجريدة الوطن السعودية التي تصدر عن مؤسسة عسير للصحافة والنشر، وذلك علي خلفية مقاله الأخير الذي نشره بها والذي وجه من خلاله رسالة إلى وزير الداخلية السعودي محمد بن نايف، بعنوان "رسالة أولي لمحمد بن نايف".

التمييز و ملاحقة الشيعة

-اقتحمت قوات الأمن السعودية في ٥ سبتمبر، حي الجميمة بمنطقة العوامية التي يقطنها أغلبية شيعية، وداهمت ثلاثة منازل لمواطنين دون أي سند قانوني، وهي منزل عائلة المطلوب ضمن قائمة الثلاثة والعشرون محمد عيسى صالح اللباد، ومنزل عائلة محمد علي التوبي، ومنزل موسي جعفر المبيوق، و أطلق قوات الأمن الرصاص بالمنطقة بصورة عشوائية مما ترتب عليه وقوع العديد من الإصابات بين المواطنين، فضلاً عن مقتل الشاب أحمد علي المصلاّب، البالغ من العمر تسعة عشر عاماً، أثناء مروره بأحد الشوارع المحاصرة من قبل القوات السعودية التي أطلقت عليه الرصاص بصورة مباشرة.

-وتطور الأمر إلى إطلاق الرصاص الحي، حيث أطلق أحد أفراد قوات الأمن

بالمطقة الشرقية، في الأسبوع الثالث من شهر فبراير، الرصاص تجاه فتاة شيعية بالغة من العمر ١٨ عاماً، ومعها طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات، بدون أسباب، وهو الأمر الذي ترتب عليه إصابة الفتاة برصاصة في البطن، وإصابة الطفل برصاصة في القدم، وتم نقلهما لمستشفى القطيف المركزي.

- فيما اعتقلت قوات الأمن السعودية خلال الأسبوع الثاني من شهر فبراير، الطالب موسى العسيف من أهالي الشويكة بالقطيف (ذات الأغلبية الشيعية)، والتي تشهد احتجاجات للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية، في ظل التمييز والتفرقة التي يمارسها النظام السعودي بحق المواطنين.

- - كما اعتقلت قوات الأمن يوم الأحد ٣١ مارس، الكاتب والمحلل الاقتصادي خضر المرهون (شيعي المذهب) من مقر عمله وسط العاصمة الرياض، دون توضيح أسباب الاعتقال، وذلك قبل أن تقوم بمداهمة منزله وتفتيشه ومصادرة بعض المتعلقات الشخصية للأسرة، من بينها جهاز لاب توب خاص بابنته، ومازال قيد الاعتقال حتى الآن.

- وأيضاً اعتقلت قوات الأمن السعودية في ٤ نوفمبر المواطن الشيعي فيصل الشيوخ، القاطن بمنطقة حي الخامسة في القطيف، بسبب رفعه راية الإمام الحسين على منزله في البلدة، وذلك بعد ساعات من إرسال السلطات السعودية لتعزيزات أمنية للمنطقة الشرقية والتي يقطنها غالبية شيعية، تحسباً للاحتفالات التي يقيمها سكان المنطقة الشرقية كل عام في شهري محرم وصفر في ذكرى عاشوراء.

السودان

تقديم

عام جديد من قمع الحريات العامة بشكل عام ، وحرية التعبير بشكل خاص تشهده دولة السودان تحت حكم الرئيس عمر البشير، الذي يقبع على رأس السلطة السودانية منذ عام ١٩٨٩ وحتى الان.

في نهاية شهر مايو، أطلق النائب الأول لرئيس الجمهورية خطاباً قال فيه إن الرقابة القبلية علي الصحف قد توقفت في السودان، في إطار سعي السلطات لإصلاح مناخ الحرية في البلاد، وبعد أيام من خطابه، قام جهاز الأمن والمخابرات بمصادرة صحيفة "الميدان" التي تلاحق بصفة مستمرة من قبل السلطات، الأمر الذي يؤكد أن كل ما تدعيه السلطات من كلمات رنانة هو مجرد ترويج لإصلاحات وهمية لا يتم تطبيقها على الأرض.

ولا زالت السلطات السودانية مصرة علي فرض قيود عديدة علي الصحافة، حيث منعت الاقتراب من بعض الموضوعات مثل الحرب والصراعات المسلحة في البلاد، أو أوضاع ملفات حقوق الإنسان، أو ما ترتبه الحكومة من انتهاكات في إقليم دارفور و غيره من الأراضي السودانية، أو نشر أي أخبار عن المحكمة الجنائية الدولية، أو انتقاد السلطة ورجالها، والصحيفة التي تتجرأ علي نشر أي شئ متعلق بتلك المحظورات فمصيرها المصادرة بعد طباعتها، مما يكبدها خسائر مالية باهظة.

فيما تهدد السلطات كل صحفي يتجرأ علي كتابة آراء أو نشر أخبار لا تقبلها، بمنعه من الكتابه، حيث يوجد في السودان سنوياً عشرات الكتاب الذين يتم منعهم من الكتابة في صحفهم بقرارات غير مسببة، أو بالمنع من السفر.

وتفارس أجهزة الأمن السودانية الرقابة بثلاثة طرق، إما التوجه إلي مقر الجريدة وحذف المقالات التي لا تروق لها، أو التوجه إلى المطبعة ومنع الصحف من التوزيع بعد طباعتها، أو الاتصال التليفوني بالصحف لحذف موضوعات معينة، أو إبلاغهم بقرارات السلطات بالمصادرة أو منع الصحفيين من الكتابة، والنوع الثالث يطلق عليه الصحفيين السودانيين مسمي "التحكم عن بعد"، وفي حالة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، يمكن لقوات الأمن اقتحام مكاتب القنوات الفضائية العاملة داخل الأراضي السودانية إذا ما أذاعت ما لا يروق للسلطات.

ولم تتورع السلطات السودانية عن تحويل الصحفيين للمحاكم الجنائية، أو التنكيل بالمعارضين إذا ما طالبوا بإصلاح ديمقراطي، حيث تسمح منظومة التشريعات القمعية بالسودان للزج بأي شخص لا ترضى عنه السلطة داخل السجون دون محاكمة، كما أن هناك علماء سلطة جاهزون لإصدار الفتاوى التي تكفر أصحاب الرأي، وتدفع إلى كراهيتهم.

وبالطبع فإن مثل هذه السلطة القمعية، لا بد أن تقوم بالتضييق على التظاهرات السلمية، حيث استخدمت العنف والقوة المفرطة في مواجهة الانتفاضة الشعبية التي قامت في السودان ٢٠١٣، ليسقط نتيجة ذلك المئات من الجرحي والمصابين، خاصة في ظل التعتيم الإعلامي الشديد.

أما فيما يتعلق بمنظمات حقوق الانسان، فالوضع لم يختلف كثيراً، حيث إنه على الرغم من قلة عددها داخل البلاد، فقد كانت تتعرض للإقتحام من قبل الأجهزة الأمنية، ويتعرض النشطاء الحقوقيين للإعتقال والإحتجاز غير القانوني بسبب نشاطهم السلمي المدافع عن حقوق الإنسان.

و قد زادت من خطورة الأوضاع المتعلقة بحرية التعبير عقب موافقة البرلمان السوداني في ٢ يوليو من عام ٢٠١٣، على تعديل تشريعي علي قانون القوات المسلحة السودانية، والذي يسمح بمحاكمة المدنيين وأصحاب الرأي أمام المحاكم العسكرية، في الجرائم التي تعتقد السلطة أنها تمس أمن الدولة، وفقاً لما نص عليه التعديل التشريعي.

انتهاكات حرية التعبير في السودان

اعتقال الصحفيين وأصحاب الرأي

السلطات السودانية قد تقوم باعتقال الصحفيين دون سبب واضح، وهو ما حدث حينما قامت في يوم ٢٨ سبتمبر باعتقال محمد علي الصحفي بجريدة "الأخبار" دون أن يتم تقديمه إلى أي محاكمة أو تحقيق قضائي، أو الكشف عن مكان احتجازه، وذلك بسبب عمله الصحفي، وظل محتجزاً حتي تم إطلاق سراحه في يوم الخميس ٥ ديسمبر بعد أشهر من احتجازه التعسفي، وكشف الصحفي عقب الإفراج عنه، عن تعرضه للتعذيب وإهانات بدنية ولفظية.

- وفي يوم ٤ يونيو قامت أجهزة الأمن باعتقال الصحفي البارز خالد أحمد، الذي يعمل في صحيفة "السوداني" فور وصله للخرطوم عائداً من ولاية القضارف، عقب نشره مقالا انتشر بشكل واسع علي العديد من الصحف والمواقع الإلكترونية، يتناول بالتفصيل العملية التي نفذتها الجبهة الثورية واستهدفت موكب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الفريق عصمت عبد الرحمن، خلال زيارة أجراها لبلدة أبوكرشولا، إلا أن القوات المسلحة السودانية قد نفت أن يكون هناك أي هجوم علي موكب رئيس هيئة الأركان، وكان المقال المنسوب

لخالد قد روي تفاصيل الواقعة وكيفية إخلاء رئيس هيئة الأركان وما حدث داخل الطائرة، وهو الأمر الذي أزعج السلطات السودانية، ودفعها للضغط الشديد علي الصحيفة التي يعمل بها حتي يتم نفي الواقعة.

وقد نفت الصحيفة فعلياً المعلومات التي احتواها المقال، وبعد ضغوط شديدة تعرض لها خالد نفي أن يكون قد كتب هذا المقال وقال إن حساباته علي مواقع التواصل الاجتماعي قد تعرضت للاختراق، وتم استخدام الصور والمعلومات الموجودة فيها ليتم كتابة المقال وينشر باسمه، وبرغم ذلك فإن الأمن اعتقله فور وصوله للخرطوم، وفتحت نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة تحقيق معه يوم الأربعاء ٥ يونيو وقررت في ٦ يونيو إطلاق سراحه علي ذمة القضية.

- و في يوم ١٤ يناير، قامت أجهزة الامن باعتقال العميد عبد العزيز خالد، القيادي بالتحالف الوطني السوداني المعارض، فور وصوله مطار الخرطوم قادما من كمبالا عاصمة أوغندا، عقب مشاركته بالتوقيع على ميثاق الفجر، وقد أطلق سراحهم جميعاً في مطلع شهر إبريل بعفو رئاسي.

الاعتداءات البدنية علي الصحفيين وأصحاب الرأي

- في نهاية شهر يونيو تعرض الصحفي البريطاني مايكل جن ، والذي يعمل مراسلا لوكالة بلومبرج في السودان، للاعتداء بالضرب المبرح من قبل رجال أمن بزي مدني، ثم قاموا باعتقاله وتغميته بقميصه، والقائه في سيارة مع معتقلين سودانيين آخرين، ثم أخذوه إلي مقر أمني وقاموا باستجوابه لعدة

ساعات قبل أن يقوموا بإطلاق سراحه، وذلك علي خلفية تغطيته لمظاهرة مناهضة للرئيس السوداني عمر البشير نظمها المعارضة السودانية.

التضيق علي حق التظاهر السلمي

- شهدت السودان في شهر سبتمبر، احتجاجات واسعة علي تردي الأوضاع الاقتصادية، وتراجع الحريات، وغياب الديمقراطية في البلاد، وذلك عقب اتخاذ الحكومة قراراً برفع أسعار المحروقات، فقامت الأجهزة الأمنية التابعة لنظام عمر البشير باستخدام الرصاص الحي والقوة المفرطة في مواجهة التظاهرات السلمية الحاشدة، وهو ما أدى إلى تصاعد الأحداث والمطالبة بإسقاط نظام عمر البشير، وكانت نتيجة عنف الأمن سقوط المئات من المصابين وعشرات الشهداء، بحسب الأرقام التي وردت لنا من داخل السودان.

- كما قام جهاز الأمن والمخابرات السوداني، يوم ٢٤ أغسطس، بمنع ندوة تحت عنوان "أنماط العنف ضد المرأة"، والتي كان من المزمع عقدها في ذلك اليوم في قاعة إدارة الآثار والمتاحف بمدينة القضارف السودانية.

- وفي يوم ٢٧ يوليو قامت أجهزة الأمن السودانية باستخدام العنف المفرط في مواجهة مظاهرة سلمية، نظمها عدد من الشباب بولاية شرق دارفور، احتجاجاً على عدم توظيفهم في المؤسسات والمرافق البترولية العاملة بمنطقتهم، واستخدمت الرصاص والخرطوش والغاز المسيل للدموع، فيما اعتقلت ١٢ من المتظاهرين.

- وفي يوم السبت ٢٣ مارس قامت قوات الشرطة السودانية باستخدام القوة المفرطة لتفريق التظاهرات التي نظمها قادة المعارضة، أمام منزل إسماعيل

الأزهري، أول رئيس للسودان بعد الاستقلال، الكائن بأم درمان، احتجاجاً على اعتقال عدد من النشطاء والسياسيين، ورددوا هتافات تطالب بإسقاط النظام وتطالب الحرية، وفي المقابل قامت قوات الشرطة بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة، واعتدت على المتظاهرين بالهراوات، بالرغم من مشاركة نحو ٤٠ رمزاً من رموز المعارضة السودانية؛ من حزب الأمة، وحزب المؤتمر الشعبي، والحزب الشيوعي في تلك الاحتجاجات.

- وفي يوم ١٧ مارس، اعتقلت الأجهزة الأمنية عدداً من أعضاء " مبادرة القصارف للخلاص"، على إثر تنظيمهم مظاهرة مناهضة للنظام، وترديدهم هتافات معادية له، على خلفية فوز مرشح النظام في انتخابات والي القصارف، وخرق المفوضية القومية للانتخابات قانون الانتخابات، وتمديدتها لوقت الاقتراع دون إخطار المرشحين بذلك، وهو ما اعتبره المحتجين مجالاً للتلاعب بصناديق الاقتراع لتزوير الأصوات.

المنع من الكتابة

- في يوم الاثنين ٢ ديسمبر أصدر جهاز الأمن والمخابرات السوداني، قراراً يقضي بإيقاف الكاتب الصحفي بجريدة (آخر لحظة) صلاح عوضة عن الكتابة، لأجل غير مسمي بدءاً من الثلاثاء ٣ ديسمبر، وذلك بعد أن تلقي اتصالاً هاتفياً من الجهاز يبلغه بالقرار الذي صدر علي خلفية كتاباته في الجريدة.

- وفي يوم الإثنين ٢٣ سبتمبر، قامت أجهزة الأمن بإيقاف الدكتور زهير السراج الكاتب الصحفي بصحيفة "الجريدة" عن الكتابة لمدة أسبوع بدأ منذ الثلاثاء ٢٤ سبتمبر، علي خلفية مقالاته في الصحيفة نفسها، كما منعت كتابة عبارة

"يحتجب اليوم" في مكان مقاله بالجريدة، وهذا الأمر تكرر في العديد من المرات مع الكاتب الذي تعرض للإيقاف عن الكتابة في مناسبات عديدة، حيث منع في الفترة ما بين فبراير ٢٠١٢ وحتى إبريل ٢٠١٣ ، كما تم إيقافه لمدة أسبوع خلال شهر يوليو ٢٠١٣، وأسبوع آخر في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٣.

- وفي يوم ٢٢ سبتمبر منعت السلطات الكاتبة الصحفية "شمائل النور"، من الكتابة لمدة أسبوع دون توضيح أسباب ذلك، كما منعت السلطات الكاتبة من كتابة عبارة "يحتجب اليوم" في مكان مقالها بالصحيفة.

- وفي منتصف يوليو، أصدر جهاز الأمن قراراً بمنع الصحفي "محمد عبدالمجد" من كتابة بابه اليومي "القرائية ام دق" الذي ينشر في صحيفة "الأهرام اليوم" السودانية، إلي أجل غير مسمي، وذلك علي خلفية مقال كتبه للتضامن مع الكاتب الصحفي "صلاح عوضة" والذي تقرر منعه من الكتابة في صحيفة "آخر لحظة" إلي أجل غير مسمي هو الآخر، كما قام جهاز الأمن الوطني والمخابرات بإنذار الكاتب الصحفي "عثمان شبونة" إنذاراً نهائياً بمنعه من الكتابة في الصحف الورقية اليومية بسبب تضامنه أيضاً مع صلاح عوضة.

- وفي يوم ٤ إبريل، قام جهاز الأمن والمخابرات بإبلاغ النور أحمد النور، رئيس تحرير صحيفة "الصحافة" المستقلة، بحذف اسمه من عددها الصادر في يوم الخميس ٤ إبريل، وإيقافه عن العمل بدعوى قيامه بإهانة أحد الأجهزة الأمنية بالسودان.

المصادرة والرقابة على الصحف

المصادرة والرقابة على الصحف هي الانتهاك الاكثر شيوعا في السودان منذ سنوات طويلة، ومن أمثلة هذه الممارسات المعادية لحرية الصحافة:

- قيام عناصر تابعة لجهاز الأمن بالتوجه للمطبعة، في يوم الجمعة ٣٠ نوفمبر، وصادرت كل الكمية المطبوعة من عدد يوم الجمعة ٣٠ نوفمبر من صحيفة "التغيير" بعد طباعتها .

- وفي يوم السبت ١ ديسمبر، تكرر نفس الأمر مع صحيفة "الجريدة" التي تمت مصادرة كل الكمية المطبوعة منها بعد الانتهاء من طباعتها، مما كبدها خسائر مالية جسيمة.

- كما قامت السلطات السودانية يوم ١٦ سبتمبر، بمصادرة ثلاث صحف بعد الإنتهاء من طباعتهم، وهي جريدة المجرى السياسي التي تم منعها من الصدور لمدة خمسة أيام، وجريدة السوداني التي منعت من الصدور لمدة ثلاثة أيام، وجريدة الوطن، والغريب في الأمر أن تلك الصحف كانت مقربة من السلطة السودانية.

وكانت السلطات السودانية قد عقدت اجتماعاً موسعاً مع رؤساء تحرير الصحف السودانية، ومديري الأجهزة الإعلامية المختلفة بالسودان، وأمرتهم بعدم نشر أي أخبار عن التظاهرات الحاشدة التي شهدتها السودان في ذلك الوقت إلا بعد الرجوع إلى السلطات السودانية، وللبيانات الصادرة عنها.

وبعد هذا الاجتماع، قررت بعض الصحف الاحتجاب عن الصدور للتعبير عن رفضهم لتلك الأوامر، وعدم رغبتهم في التحول إلى مجرد بوق يتحدث باسم

انظام السوداني، بالإضافة إلى التعتيم علي جرائمه وعدم نقل الحقائق، وهذه الصحف هي " جريدة القرار، والأيام، والجريدة" فضلاً عن استقالة عدد من الصحفيين من الصحف التي وافقت علي مطالب السلطات وأصبحت بوقاً لها، وهم كل من هند رمضان ، وحيدر المكاشفي، وسارة تاج السر، وعزالدين أرباب، الصحفيين بجريدة "الصحافة"، وهي جريدة كانت تصف الثوار بالمخربين.

كما قامت السلطات السودانية بإغلاق مكثي قناة سكاى نيوز عربية بالخرطوم، وقناة العربية، ومصادرة التراخيص الممنوحة لها، و قامت أجهزة الأمن باعتقال كل من سعد الدين حسن مراسل قناة العربية، وطارق التيجاني مراسل قناة سكاى نيوز، قبل أن يتم الإفراج عنهما بعد فترة من اعتقالهم.

- وفي يوم الخميس ٢٢ أغسطس، قامت السلطات بمصادرة صحيفة "الجريدة" من المطبعة بعد الانتهاء من طباعتها، دون ذكر أي أسباب لذلك.

- وفي يوم الأربعاء ١٧ يوليو، قام جهاز الأمن والمخابرات بمصادرة جميع النسخ المطبوعة من صحيفة "اليوم التالي" من المطبعة، مما كلف الصحيفة خسائر مالية كبيرة، وذلك قبل أن يتلقي رئيس تحرير الصحيفة مزمل أبو القاسم اتصالاً من جهاز الأمن، يبلغه فيه بتعليق صدور الصحيفة الي أجل غير مسمى دون إبداء أي أسباب لذلك.

- فيما قامت أجهزة الأمن السودانية بإيقاف صحيفة الميدان المعارضة للسلطات، يوم ٢ يونيو، بسبب خطها السياسي، وقد توقفت تلك الصحيفة عن الصدور من قبل منذ منتصف ٢٠١٢ وحتى منتصف ٢٠١٣، علي خلفية تضييقات

الأجهزة الأمنية والرقابة علي الصحف، وعادت للصدور مرة أخرى في ٢٠١٣ عقب قرار النائب الأول لرئيس الجمهورية بإيقاف الرقابة السابقة علي النشر، ولكن الواقع أثبت أن هذا القرار مجرد حبر علي ورق .

- وفي يوم ٢٤ مايو، قام جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بإصدار قرار بإيقاف صحيفتي "الإنتباهة" لمدة أسبوع، و"المجهر السياسي" لمدة ٣ أيام، دون أن يذكر أي أسباب لذلك، ولكن المرجح أن يكون ذلك بسبب مواد نشرتها تلك الصحف تنتقد رئيس الجمهورية الحالي، ومنها سلسلة مقالات نشرتها "المجهر السياسي" تطالب بإيجاد بدل للرئيس البشير، وتتحى وزير الدفاع السوداني.

وكان هذا القرار قد صدر بعد أيام من إعلان النائب الأول لرئيس الجمهورية، يوم ٢٠ مايو، إصدار قرار بإيقاف الرقابة القبلية علي الصحف.

- وفي يوم الثلاثاء ٩ إبريل، قام جهاز الأمن والمخابرات بمصادرة أعداد صحيفتي "الرأي العام"، و"الأهرام اليوم"، بعد طباعتهم بشكل مفاجئ ودون تقديم أي مبررات.

- فيما قامت السلطات السودانية، يوم الأحد ٢٤ مارس، بمصادرة صحيفة الخرطوم المستقلة، بسبب نشرها أخبارا عن الاحتجاجات التي قامت بها المعارضة السودانية، للاعتراض على قيام السلطات السودانية باعتقال رفاقهم من رموز المعارضة، عقب حضورهم لإحدى المؤتمرات في كمبالا عاصمة أوغندا، وقيام الشرطة السودانية بتفريق هذه الاحتجاجات بالقوة المفرطة، يوم السبت ٢٣ مارس، من خلال إطلاقها لقنابل الغاز المسيلة للدموع بشكل مكثف.

حجب مواقع الإنترنت :

- في ٢٤ مارس قامت السلطات السودانية، بحجب موقعين من أهم المواقع الإلكترونية في السودان المعنية بالشأن العام والسياسي، وهما سودانيز أون لاين، وموقع سودانيل، واللذان يتمتعان بشعبية كبيرة لأنهما ينشران الأخبار المتنوعة؛ المؤيدة والمعارضة دون ذكر أسباب لذلك.

قطع خدمات الاتصالات والإنترنت :

- خلال شهر سبتمبر وعلي إثر نقل النشطاء السودانيين لأحداث الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها البلاد عبر شبكة الإنترنت، عن طريق نشر فيديوهات وصور وأخبار لانتفاضة الشعب السوداني والقمع الوحشي الذي تتعرض له، محاولين كسر التعتيم الإعلامي الذي يفرضه النظام السوداني علي الصحافة، قامت السلطات بقطع خدمة الإنترنت داخل الأقاليم التي تشهد احتجاجات في محاولة منها لإجهاض الانتفاضة الشعبية، ولكن الخدمة عادت بعد هدوء الأوضاع.

الاعتداء علي منظمات حقوق الانسان :

- حيث قامت عناصر من جهاز الأمن يوم ١٧ يوليو، باستقلال سيارة بدون لوحات واقتحام مقر مرصد جبال النوبة لحقوق الانسان، بجي أركويت في الخرطوم، بعد أن قاموا بتحطيم أبوابه، كما دخلوا مكتب المدير العام للمرصد المهندس الفاضل السعيد السنهوري وحطموا جهازين حاسب آلي، وقاموا بسرقة بعض المستندات والفلاشات والسيديات من مقر المرصد ثم غادروا.

ويذكر أن الأجهزة الأمنية كانت تستهدف مدير المرصد بشكل مستمر، حيث سبق وأن تم اعتقاله عدة مرات، وتعرض للضرب والإيذاء البدني علي خلفية نشاط المرصد في الدفاع عن حقوق الإنسان.

التحقيق مع الصحفيين وأصحاب الرأي

- في يوم الأربعاء ٣ إبريل قامت السلطات السودانية، باستدعاء المسلمي الكباشي، مدير مكتب قناة الجزيرة بالخرطوم، للتحقيق معه، وهو ما تكرر لمدة ثلاثة أيام على التوالي، واستمر التحقيق معه لمدة ١٣ ساعة على مدار الأيام الثلاثة، بسبب رفضه الحصول على إذن أمني قبل السفر، وتناوله موضوعات وصفها المحققون معه بـ"الخطوط الحمراء"، كما اتهمه المحققون بالانحياز لأطراف سياسية معينة داخل السودان، وهو ما نفاه الكباشي حيث ذكر إن قناة الجزيرة تقف على مسافة واحدة من كافة الأطراف السياسية بالسودان، وفقاً لميثاق شرف عملها الصحفي، وقد تم إنهاء التحقيق معه بعد ذلك وإخلاء سبيله من أحد مقار الأجهزة الأمنية بالخرطوم.

التضييق علي حق الإقامة والتنقل والسفر

- وفي يوم الأحد ٢٤ مارس، قامت أجهز الأمن بمنع الصحفية، رشا عوض، من مغادرة السودان والتوجه لمصر في زيارة خاصة للقاهرة، دون ذكر أي أسباب واضحة لذلك، وهو ما تكرر مع الصحفية في اليوم الثاني حين توجهت للمحاولة مرة أخرى، لا سيما أن اسمها لم يكن موجوداً علي قوائم الممنوعين من السفر.

وكانت السلطات السودانية قد أصدرت قراراً في سبتمبر (٢٠١١)، يقضي بمنع الصحفية من الكتابة، على خلفية قيام مجلس الصحافة والمطبوعات بالسودان بتعليق صدور صحيفة "أجراس الحرية" التي تعمل بها، بدعوى انتماء أحد ملاك

الأسهم بها إلى جنوب السودان، وتم إغلاق الصحيفة بعد ذلك، وسحب ترخيصها نهائياً، في خرق واضح للقانون حيث تم سحب الترخيص قبل انتهاء مدة التعليق.

فتاوي دينية بتكفير المعارضين

- وفي محاولة منها لتضليل الرأي العام، وتبرير سلوكها القمعي، لجأت السلطات السودانية إلى أسلوب مختلف، حيث أنه في مطلع شهر فبراير، أصدرت هيئة "علماء السلطان"-مؤسسة دينية سودانية- فتوى كفرت فيها رموز المعارضة السودانية التي اجتمعت في كمبالا، العاصمة الأوغندية، في ٦ يناير ٢٠١٣، للتوقيع على وثيقة الفجر الجديد، التي تسعى إلى إسقاط نظام البشير الديكتاتوري بشكل سلمي، وقد جاءت هذه الفتوى التكفيرية عقب قيام يوسف الكودة، ذو الخلفية السلفية و رئيس حزب الوسط الإسلامي، بالتوقيع على الوثيقة يوم الخميس ٣١ يناير، كما قام كل من مالك عقار رئيس الجبهة الثورية ورئيس الحركة الشعبية - قطاع الشمال، بتوقيع الميثاق وذلك بالإضافة إلى مبارك الفاضل، القيادي بحزب الأمة.

وكان ما دفع هذه الهيئة إلى إصدار تلك الفتوى، أن وثيقة الفجر الجديد، قد أشارت في أحد بنودها إلى ضرورة فصل الدين عن الدولة.

التضييق على أنشطة الطلاب

- وفي يوم الجمعة ١ فبراير قامت قوات الشرطة باقتحام حرم جامعة الخرطوم، حيث ألقت وابلاً من قنابل الغاز المسيل للدموع على الطلاب، واستخدمت الرصاص الحي الذي أدى إلى إصابة اثنين من الطلاب بجراح خطيرة، كما قامت قوة من عناصر شرطة مكافحة الشغب والشرطة السرية بتطويق الجامعة،

واعتقلت ثلاثة طلاب (أطلق سراحهم في نفس اليوم)، وذلك تزامنا مع قيام العديد من الطلاب التابعين لحزب المؤتمر الشعبي الحاكم باقتحام الحرم الرئيسي للجامعة، وقاموا بإضرام النيران في إحدى مباني المدينة الجامعية، التي يسكنها الطلاب الناشطين المعارضين للنظام، حيث اندلع على إثرها حريق هائل ما لبث أن امتد إلى المدينة بأكملها، واستمر الطلاب محاصرين بداخلها غير قادرين على الخروج حيث كان بانتظارهم مجموعة من البلطجية خارج المدينة الجامعية.

وكان العديد من طلاب جامعة الخرطوم قد نظموا تظاهرة احتجاجية يوم الخميس الموافق ٢١ يناير، إثر حضور الدكتور الحاج آدم يوسف، نائب رئيس الجامعة والمحسوب على النظام الحاكم، إحدى حفلات التخرج التي أقيمت ذلك اليوم، هو ما واجهته الشرطة بالعنف المفرط، وامتدت الاعتداءات على الطلاب حتى مساء الجمعة ١ فبراير.

-كما قامت قوات الأمن والمخابرات السودانية الخميس ٣ يناير، بتعقب عبد الله بخيت سنين، المشهور بأبو شنب، رئيس رابطة طلاب دارفور بجامعة أم درمان الأهلية، عقب خروجه من الجامعة واستقلاله حافلة حيث أوقفت الحافلة وتم اختطافه منها واقتياده لجهة غير معلومة.

وكان أبو شنب قد نظم لمؤتمر يجمع بين رابطة طلاب دارفور ورابطة طلاب سبدو بالجامعات، بحرم الجامعة الأهلية، لمناقشة المؤامرات التي يحيكها نظام الإنقاذ للدفع بقبائل الرزيقات الدارفورية في صراع مع دولة جنوب السودان، وهو ما دفعه إلى تنظيم هذا المؤتمر لفضح ما يزعمه من خطط البشير الرامية

إلى تصفية أهالي دارفور والزج بهم في حروب مع جنوب السودان، تمهيدا
للقضاء عليهم.

عمان

تقديم

تسعى الحكومة العمانية دائماً إلى الزعم بسعي السلطان قابوس، الذي تولى حكم سلطنة عمان عام ١٩٧٠، لتحسين ملف حقوق الإنسان في عمان بصفة عامة، وتحسين أوضاع الحريات وحرية الرأي والتعبير بصفة خاصة، إلا أن ممارسات جهاز الأمن الداخلي العماني "المخابرات" كان يقف دائماً للحيلولة دون تحقيق هذه المزاعم!

فبعدما استهل السلطان قابوس عام ٢٠١٣ بإصدار عفو سلطاني عن بعض النشطاء والحقوقيين وأصحاب الرأي، الصادر بحقهم أحكام إدانة بتهم التجمهر وإهانة الذات السلطانية ومخالفة قانون تقنية المعلومات في مارس ٢٠١٣، إلا أن المخابرات العمانية بدأت من جديد ممارسة انتهاكاتها الفجة بحق النشطاء وأصحاب الرأي، وذلك في محاولة من الجهاز لفرض قبضته الأمنية.

وبدأ جهاز المخابرات بترهيب النشطاء وأصحاب الرأي، واعتقال البعض منهم بدون تهم أو سند قانوني، بالإضافة إلي مقابلة أسر بعض النشطاء خارج مقرات الجهاز بدعوي أنها مقابلات ودية، وذلك لحثهم علي التأثير علي ذويهم حفاظاً عليهم من الاعتقال والتعرض للعقوبات، ومن أبرز الانتهاكات التي اقترفتها الأجهزة الأمنية العمانية بالمخالفة لمواد الدستور العماني و القوانين الأخرى، هي اعتقال عضو مجلس الشوري عن ولاية لوي "طالب المعمري" بتهمة التجمهر والنيل من مكانة الدولة، وذلك بالمخالفة لـ "المادة ٥٨ مكرر ٢٣" من النظام الأساسي للدولة التي تنص على "عدم جواز اتخاذ أي إجراءات جزائية ضد عضو مجلس الدولة أو عضو

مجلس الشورى في غير حالة الجرم المشهود"، وذلك أثناء دور الانعقاد السنوي إلا بإذن من المجلس المختص، ويصدر الإذن من رئيس هذا المجلس في غير دور الانعقاد، حيث اتخذ جهاز أمن الدولة من تواجد المعمرى بين أهالي ولايته أثناء الوقفة الاحتجاجية التي شهدتها ولاية لوي في الثاني والعشرين من أغسطس ذريعة لاعتقاله.

وعلى الرغم من أن مواد الدستور العماني تضمنت العديد من المواد التي تضمن حقوق وحريات المواطنين، إلا أن الكثير من المواد القانونية التي تتضمنها القوانين العمانية مخالفة لمواد الدستور، وتضع العديد من القيود على الحقوق المشروعة للمواطنين، ولن نغالي إذا قلنا أنها تقيد حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، فضلاً عن ممارسات الأجهزة الأمنية التي تنتهك كافة القوانين.

ولم يكتفي المشرع العماني بالقيود الموجودة بالقوانين القائمة، بل أدخل عليها بعض التعديلات التي تفرض مزيداً من القيود على هذه الحقوق، والتي كان أبرزها في عام ٢٠١١ التعديلات التي أجريت على قانون الجزاء العماني، والتي وضعت قيوداً صارمة جداً على حق المواطنين في التظاهر السلمي، مستغلة في صياغة القوانين بعض العبارات والصياغات الفضفاضة التي تسمح للأجهزة الأمنية بتكميم الأفواه مثل "كل من حرض أو أذاع أو نشر عمداً في الداخل أو الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو بث دعايات مثيرة، وكان من شأن ذلك النيل من هبة الدولة أو إضعاف الثقة بمكانتها المالية، وعلى التجمهر بقصد الاخلال بالنظام العام،،،، وكذلك العقوبات على ضرب موظف، والافتراء وسد الطرقات العامة، وكل من وجد في مكان عام مرتدياً قناعاً، إذا كان من شأن ذلك أن يؤدي الى الإخلال بالنظام العام.

أولاً: الانتهاكات التي طالت حرية التعبير

١- انتهاكات ضد حق الكلام

- احتجزت السلطات العمانية يوم ١٤ يناير ٢٠١٣، الكاتب والمدون والناشط الحقوقي العماني سعيد جداد " أبو عماد"، بالقسم الخاص للشرطة السلطانية بمسقط، للتحقيق معه على خلفية حديثه عن النساء العمانيات المسجونات، لأسباب تتعلق بالرأي والتعبير والتجمع السلمي في خطبة الجمعة بأحد مساجد منطقة صلالة، فضلاً عن كتابته عنهن بمدونته، وجداد معروف بانتقاده للأداء الحكومي في عُمان، وذلك قبل أن يفرج عنه في ٢٢ يناير بكفالة مالية بعد التحقيق معه. ثم تم اعتقاله مرة أخرى في ٣ يوليو بعد مداهمة منزله ومزرعته بمحافظة ظفار، قبل أن يتم اقتياده لقسم شرطة صلالة للتحقيق معه، وقد أفرج عنه في ٤ يوليو.

- و الأمن في ٢٣ فبراير ، اعتقلت أجهزة الأمن ، المدافع عن حقوق الإنسان والمدون "عمار المعمرى" المعروف بدوره البارز في مكافحة الفساد خلال فترة أحداث الربيع العماني، ومواقفه الصريحة في الدفاع عن سجناء الرأي، من مطار مسقط، واقتادته إلى جهة مجهولة، وذلك قبل أن يفرج عنه بفترة.

- اعتقلت قوات الأمن العمانية في ١٦ مارس المدافع عن حقوق الإنسان والمدون "خلفان البدواوي"، من أمام بيت أحد أصدقائه في كمين نفذه جهاز الأمن العماني، وذلك قبل أن يفرج عنه في ١٩ مارس.

- اعتقلت قوات الأمن في ١٤ إبريل المدافع عن حقوق الإنسان والمدون

الدكتور "صالح العزري"، والمعروف بمطالبته المستمرة بإصلاح النظام الصحي في عمان، فضلاً عن تضامنه ودفاعه عن المتهمين في جرائم رأي ضمنها جرائم إهانة الذات السلطانية والتجمع السلمي ومخالفة قانون تقنية المعلومات، ثم تم الإفراج عنه في ١٩ إبريل ٢٠١٣.

- وفي ٢٠ مايو اعتقلت قوات الأمن العمانية المدون والناشط على مواقع التواصل الاجتماعي "ذياب العامري"، بعد محاصرة قوات المهام الخاصة لمنزله الكائن بمنطقة سناو بولاية المضبيبي، بمحافظة الشرقية شمال عمان، واعتقاله بالقوة بعد الاعتداء على أخيه بالضرب، وذلك دون سند قانوني للاعتقال أو اقتحام المنزل، وقد تم اتياده لكان مجهول، وأفرج عنه في ٢٢ مايو بعد أن وجهت له تهمة مخالفة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

- اعتقلت قوات الأمن العمانية في ٢٩ يوليو المدافع عن حقوق الإنسان "سلطان السعدي" أثناء تواجده بأحد محطات البنزين بصحبة أسرته بتهمة العيب في الذات السلطانية، وذلك قبل أن يفرج عنه في ٢٠ أغسطس.

- اعتقل جهاز الأمن الداخلي العماني "المخابرات" في ٧ نوفمبر ٢٠١٣ الناشط الحقوقي "خلفان البدواوي"، من الشارع بعد تلقيه مكالمة هاتفية من جهة أمنية تطالبه بالمثل أمام القسم الخاص (الجهة التنفيذية لجهاز الأمن الداخلي) أو تسليم نفسه لأقرب مركز شرطة دون ذكر الأسباب، وهو الأمر الذي رفض الناشط الامتثال له لعدم

قانونية الاستدعاء، مما نجم عنه تلقيه تهديدات باعتقاله من الشارع وهو ما تم بالفعل معه، وذلك قبل أن يفرج عنه في ٨ نوفمبر.

٢- انتهاك الحق في التظاهر والتجمع السلمي :

- اعتقلت قوات الأمن العمّانية في ٨ مارس، عدداً من المتظاهرين الإسلاميين الذين تجمعوا أمام دار الأوبرا السلطانية بدءاً من يوم الخميس ٧ مارس وحتى اعتقالهم يوم الجمعة ٨ مارس، للتعبير عن غضبهم من حادثة قراءة سورة الفاتحة من قبل فرقة جاز أمريكية في أحد العروض التي تقدمها الأوبرا السلطانية ومطالبتهم بتحويل الدار إلى مركز إسلامي، وذلك على الرغم من تقديم الدار اعتذار رسمي عقب الحادثة، وبعد تطويقهم من قبل رجال الأمن، أصيب بعضهم، ثم الإفراج عنهم بعد قرابة ٤٨ ساعة.

- كما تم اعتقال الناشط على مواقع التواصل الاجتماعي "نوح أحمد عبد الله السعدي"، والمعروف باسم "المهيب السعدي"، في ١٦ إبريل وهو أحد المشاركين في مظاهرات صحار ٢٠١١، من ولايته "شناصر" من القيادة العامة في صحار، قبل أن يتم نقله إلى أحد المعتقلات السرية للأمن الداخلي حيث يتم التحقيق معه، وقد أفرج عنه في ١٨ إبريل ٢٠١٣. ليعاد اعتقاله مرة أخرى في ١٣ سبتمبر المدون أثناء تواجده بمنطقة "الفرفرة" في ولاية شناصر، بمحافظة شمال الباطنة العمّانية، وذلك بعد محاصرة قوات الأمن لسيارته أثناء عودته لمنزله، ومازال محتجزاً حتى اليوم.

- اعتقلت قوات الأمن في ٢٤ أغسطس كل من عضو مجلس الشوري عن

ولاية لوي "طالب المعمري"، وعضو المجلس البلدي لذات الولاية "صقر البلوشي"، عقب عودتهما من اجتماع مع عدد من أعضاء مجلس الشورى والمجلس البلدي وعدد من الشيوخ في مقر القيادة العامة لشرطة ولاية صحار، لمناقشة شكاوى المواطنين من الانبعاثات السامة التي تصدر من المنشآت القائمة في ميناء صحار، وقد استمر احتجازهما بجهاز الأمن الداخلي العماني منذ ذلك اليوم حتى صدور الحكم بحقهما في ١٠ أكتوبر، وذلك بعد ساعات معدودة من مشاركتهما في الوقفة الاحتجاجية لأهالي ولاية لوي.

وبعد يوم واحد من الإفراج عنه تم اعتقاله مرة أخرى ، بعد إلقاءه كلمة في خطبة الجمعة ١١ أكتوبر، تحدث فيها عن الابتلاء، وذكر أنه مستعد لتحمل العقوبة القاسية الصادرة بحقه، ولن يتهاون في الدفاع عن حقوق مواطني ولاية لوي.

ثانياً: الملاحقات القضائية والأحكام القضائية

- أصدرت محكمة الاستئناف بمسقط في ١٦ يناير ٢٠١٣، حكماً بحق عدد من النشطاء في عدد من القضايا، والذي يقضي بتأييد الأحكام الصادرة من محكمة مسقط الابتدائية في قضية الكتابات المسيئة والتحريرية، وقضية الإعاقة في الذات السلطانية، ومخالفة قانون تقنية المعلومات، علي خلفية استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تقضي بالسجن لمدة سنة مع النفاذ، ودفع غرامة مالية قدرها ألف ريال عماني، علي كل من: "أسامة بن حمد بن خلفان ال توبة"، و"أحمد بن عبدالله بن محمد المعمري"، و "عوض بن على بن سليم

الصوافي"، و"مختار بن محمد بن سيف الهنائي"، و"إسحاق بن سلطان بن يوسف الأغبيري"، مع الاكتفاء بالمدة التي قضاها إسحاق الأغبيري بالسجن منذ اعتقاله في مايو عام ٢٠١٢، كما أيدت المحكمة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية و القاضي بالسجن لمدة سنة ونصف مع النفاذ، ودفع غرامة مالية قدرها ألف ريال عماني، على كل من : "محمود بن محمد بن ناصر الحامودي" و "إسماعيل بن علي بن حمدان المقبالي" وحسن بن خميس بن محمد الرقيشي"، و"علي بن مبارك بن خميس الحجي"، مع تخفيف عقوبة الأخير ستة أشهر لتصبح العقوبة سنة بدلاً من سنة ونصف.

- وفي ٩ فبراير بدأ عدد من النشطاء المحتجزين في سجن "سمائل المركزي" إضراباً عن الطعام، وذلك احتجاجاً على تأخر القضاء العماني في نظر الطعون المقدمة منهم لاستئناف الأحكام الصادرة بحقهم بالسجن لفترات تتراوح بين اثني عشر شهراً وثمانية عشر شهراً، بتهمة إهانة الذات السلطانية، ومخالفة قانون تقنية المعلومات والتجمهر، وذلك على خلفية مشاركتهم في بعض المظاهرات السلمية المطالبة بالإفراج عن بعض النشطاء الذين تم اعتقالهم خلال شهر مايو ٢٠١٢.

- أصدرت المحكمة الابتدائية في صلالة في ٢٩ مايو، حكماً يقضي بسجن الكاتب العماني مسلم المعشني ٦ أشهر، وتغريمه مبلغ ٥٠٠ ريال عماني (\$١٣٠٠)، مع الاكتفاء بفترة شهرين لتنفيذ العقوبة فقط، وذلك بعد أن وجّهت إليه تهم توزيع مطبوعات بدون ترخيص من الجهة المختصة، والتحريض على البغضاء وبث روح الشقاق بين أفراد المجتمع، وذلك

على خلفية كتابه "يوميات ٢٥ فبراير" الذي يوثق لتظاهرات صحار التي شهدتها عُمان في عام ٢٠١١.

- في ٥ سبتمبر أحالت لجنة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام العمانية كل من "صالح الزكواني" رئيس تحرير جريدة "The week" العمانية، والمحرر بالجريدة نفسها "راج شدهوري" للإدعاء العام، على خلفية نشر الصحيفة لمقال حول المثلية الجنسية في عُمان.

- ولم يسلم أعضاء مجلس الشورى من الاحكام القضائية الجائرة حيث أصدرت محكمة مسقط الابتدائية في ١٠ أكتوبر، حكماً يقضي بسجن كل من الدكتور "طالب المعمرى" عضو مجلس الشورى عن ولاية لوي، وعضو المجلس المحلي عن ذات الولاية "صقر البلوشي" لمدة ثلاث سنوات بتهمة التجمهر بقصد إحداث شغب، وسجنهم ثلاث سنوات أخرى بتهمة النيل من مكانة الدولة، وكفالة ٣٠٠٠ ريال عماني حتى استئناف الحكم، بينما قضت المحكمة بسجن ثمانية متظاهرين آخرين بتهمة التجمهر بقصد إحداث شغب وكفالة ١٠٠٠ ريال حتى استئناف الحكم، وذلك علي خلفية المظاهرة التي نظمها سكان ولاية لوي في الثاني والعشرين من أغسطس ٢٠١٣ ، للتعبير عن تضررهم من التلوث البيئي الناجم عن منشآت ميناء صحار. وقد حكمت محكمة مسقط الاستئنافية في ١٦ ديسمبر بسجن الدكتور طالب المعمرى عضو مجلس الشورى عن ولاية لوي لمدة أربعة سنوات، منها ثلاث سنوات بتهمة النيل من مكانة الدولة، وسنة بتهمة التجمهر وقطع الطريق، وقضت المحكمة بدمج العقوبتين معاً، كما قضت المحكمة بسجن عضو المجلس

البلدي لذات الولاية صقر البلوشي، وخمسة آخرين لمدة عام بتهمة
التجمهر وقطع الطريق، في الوقت الذي برأت فيه ثلاثة آخرين من
نفس التهمة.

الكويت

تقديم

سعت السلطات الكويتية خلال عام ٢٠١٣ إلى تحجيم دور وسائل التواصل الاجتماعي نظراً للدور الفعال الذي لعبته في الاحتجاجات التي شهدتها الكويت في نهاية عام ٢٠١٢، وحاولت جاهدة سن قوانين تكبل حرية الإنترنت وموقع التدوين القصير تويتر، وبالفعل وجدت السلطات ضالتها في قانون "الإعلام الموحد" الذي أقره مجلس الوزراء الكويتي في الثامن من إبريل ٢٠١٣، وقد جاء القانون متضمناً العديد من القيود علي وسائل النشر الإلكتروني، ولكن سرعان ما تراجعته السلطات الكويتية عن هذا القانون علي أثر الانتقادات التي وجهت للقانون والسلطات الكويتية من قبل المؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية والنشطاء والحقوقيين، فقد أثار القانون الكثير من الجدل والانتقادات بين النشطاء والحقوقيين والصحفيين والإعلاميين، الأمر الذي دفع رئيس مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من إبريل ٢٠١٣ إلى تجميد هذا القانون.

وعلى الرغم من محاولة إظهار السلطات الكويتية احترامها لحيات الرأي والتعبير والحيات الصحفية إلا أن حجم الانتهاكات والتجاوزات التي اقترفتها السلطات الكويتية وأجهزتها المختلفة تبرهن علي عكس ذلك، وقد جاءت محاولة أمير الكويت لتحسين ملف الحقوق والحيات بالكويت منقوصة، فالعفو الذي أصدره أمير الكويت في شهر يوليو عن المدانين بتهمة إهانة الذات الأميرية جاء مرتبطاً بصور حكم نهائي بحق المدانين وهو الأمر الذي ترتب عليه استفادة نحو خمسة أفراد من هذا العفو، واستمرار ملاحقة ومحاكمة العشرات من المدونين والنشطاء وأصحاب الرأي علي خلفية تعبيرهم السلمي عن آراءهم.

وتتضمن البيئة التشريعية الكويتية العديد من المواد القانونية القائمة لحرية الرأي والتعبير، التي وظفتها السلطات الكويتية لتكثيف أفواه النشطاء وأصحاب الرأي والمدونين والمطالبين بالحريات والديمقراطية، عقاباً لهم تعبيرهم عن آراءهم بصورة سلمية سواء من خلال التظاهر السلمي أو من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة موقع التدوين القصير "تويتر" الذي أصبح عدواً في الكويت خلال عام ٢٠١٣ ولاحقت بسببه عشرات المدونين والنشطاء وأصحاب الرأي، وذلك علي الرغم من افتقار القوانين الكويتية أي مواد قانونية تنظم النشر الإلكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي باستثناء مادة وحيدة تضمنها قانون الاتصالات الكويتية الصادر في عام ٢٠٠١ وتنص على معاقبة كل من يسيء استخدام وسائل الاتصال.

نماذج من الانتهاكات التي طالت حرية التعبير في الكويت :

انتهاك حق التظاهر والتجمع السلمي :

- استخدمت قوات الأمن الكويتية في ٦ يناير القنابل المسيلة للدموع، والقنابل الصوتية، والرصاص المطاطي، لتفريق المظاهرة تحت اسم "مسيرة كرامة وطن ٥" للمطالبة بحل مجلس الأمة المنتخب حديثاً، الذي تري المعارضة الكويتية أنه موالي للحكومة، واعتقلت عدد من المتظاهرين قبل أن يفرج عنهم بعد يومين من الاعتقال.
- مُثّل في ١٥ يناير أمام قاضي التجديد الناشط البدون "فارس جاعد الشمري"، للتحقيق معه على خلفية مشاركته في المظاهرات كما أصدره، وأفرج عنه بكفالة ٢٠٠ دينار بعد احتجازه لعدة أيام على ذمة

التحقيق، على خلفية مشاركته في مظاهرة ٢ أكتوبر ٢٠١٢.

- أيدت محكمة الجنايات الكويتية في جلستها المنعقدة يوم ١٦ يناير ٢٠١٣ الحكم الصادر بحق الناشط البدون عبد الحكيم الفضلي بالسجن لمدة سنتين مع النفاذ، وذلك على خلفية اتهامه بالمشاركة في مظاهرة للبدون والاعتداء على رجل أمن، وذلك قبل أن تيرثه محكمة الاستئناف في شهر مارس من الاتهامات الموجهة إليه.

- استخدمت قوات الأمن الكويتية في ٢٣ يناير القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية في تفريق مسيرة كرامة وطن٧، التي خرجت من منطقة الصباحية للتديد بانتخابات مجلس الأمة الأخيرة، والتي جاءت بعد تغيير قانون الانتخابات الذي رفضته قوى المعارضة الكويتية.

- استخدمت قوات الأمن الكويتية يوم في ٢٥ يناير ٢٠١٣، الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية في تفريق المظاهرة السلمية التي نظمها عدد من المتظاهرين البدون بمنطقة تيماء، والتي أطلق عليها "جمعة الصحوة" للتضامن مع الناشط البدون "عبد الحكيم الفضلي" المضرب عن الطعام، بعد تأييد حكم بسجنه لمدة عامين بتهمة كيدية هي الاعتداء على فرد أمن أثناء أحد التظاهرات على الرغم من تنازل فرد الأمن عن البلاغ، ولكن السلطات الكويتية استمرت في نظر القضية سراً حتى صدور حكم بها.

- اعتقلت قوات الأمن في ١٨ إبريل المدافع عن حقوق الإنسان سليمان بن جاسم عضو في اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات واحتجازه خلال تغطيته لاحتجاج في منطقة الأندلس من مدينة الكويت، بعد الاعتداء

عليه من قبل الشرطة ، على الرغم من أخباره للشرطة أنه كان يؤدي وظيفته برصد وتوثيق الاحتجاج ولكنهم، استمروا في ضربه قبل اعتقاله واحتجازه قبل أن يفرج عنه في ٢١ إبريل بكفالة مالية.

- استخدمت قوات الأمن الكويتية في ١٧ أبريل القوة المفرطة في تفريق المظاهرة السلمية التي شهدتها منطقة الأندلس، احتجاجا على الانتهاكات التي ترتكبها السلطات ضد أعضاء من المعارضة وذلك على خلفية مداهمة منزل زعيم المعارضة مسلم البراك الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة خمسة سنوات بتهم إهانة أمير الكويت.

- استخدمت قوات الأمن الكويتية في ٢ أكتوبر ٢٠١٣ القنابل المسيلة للدموع، والقنابل الصوتية، في تفريق المظاهرات التي خرجت في مناطق الجبراء والصليبية وتيماء، التي دعما لها بعض النشطاء البدون للمطالبة بالحصول على الجنسية الكويتية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم.

أحكام قضائية :

- أصدرت محكمة الجنايات الكويتية في ٣ فبراير حكماً يقضي بسجن المواطن “محمد عيد المخيال” ، خمسة سنوات مع الشغل والنفاز على خلفية اتهامه بإهانة الذات الأميرية، وقد تم احتجاز “المخيال” بمجرد صدور الحكم بحقه، وقد شهدت قضية المخيال العديد من التجاوزات القانونية، فلم يوكل له محامي إلا قبل صدور الحكم بثلاث ساعات، فلم يكن يعرف أحد من أهله عن القضية نظراً لأنه يعاني من مرض نفسي ويعالج منه منذ فترات طويلة ولا يسمح لأحد من أهله بالاقتراب

منه، وهو ما ينفي عنه المسؤولية الجنائية عن أفعاله وأقواله.

- أصدرت محكمة الجنايات الكويتية في ١٥ إبريل ٢٠١٣ حكماً يقضي بسجن النائب البرلماني السابق “مسلم البراك” عن تكتل الأغلبية بمجلس الأمة المنحل، وذلك على خلفية مشاركته وإلقائه كلمة في ندوة سياسية بعنوان “كفي عبثاً” بساحة الإرادة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢، بتهمة إهانة الذات الأميرية والتدخل في صلاحيات الأمير، تلك القضية التي تحفظت عليه النيابة بسببها لمدة عشرة أيام قبل أن يتم إخلاء سبيله مقابل كفالة قدرها ١٠ آلاف دينار عقب مسيرة قام بها مواطنون إلى السجن المركزي، مع عدم رفع اسمه من كشوف الممنوعين من السفر.

- أصدرت محكمة الجنايات الكويتية في جلستها المنعقدة يوم ١٧ إبريل ٢٠١٣ حكماً يقضي بسجن المتظاهر “عباس غلوم الشعبي” سكرتير النائب السابق مسلم البراك، والبالغ من العمر ٦٠ عاماً، شهراً مع الشغل والنفاذ، وذلك بعد أن وجهت إليه اتهامات تمثلت في الاشتراك في تجمهر في مكان عام، والاشتراك في مظاهرة غير مرخصة، وعدم الامتثال لأوامر رجال الأمن لفض المظاهرة، وتصدر المسيرة والتحريض عليها وإغلاق الطرق، وكان ذلك خلال مظاهرة وقعت في منطقة صباح الناصر خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢.

المنع من السفر:

- قررت النيابة العامة الكويتية في ٢١ يناير إخلاء سبيل النائب البرلماني السابق مسلم البراك مع منعه من السفر خارج الكويت، وذلك بعد

انتهاء التحقيقات معه، على خلفية اتهامه بإشاعة أخبار كاذبة بقصد الاضرار بالمصالح القومية للبلاد، على خلفية ذكره وجود جنود من الأردن بالكويت تساعد في قمع المظاهرات التي شهدتها الكويت خلال الفترة الماضية، والاشتراك في تجمهر مكون من أكثر من ٥ أشخاص بقصد الإخلال بالأمن، فضلاً عن الاشتراك في مسيرة غير مرخصة.

- ذكر الكاتب الصحفي “عبد الله بن حمد العذبة” مدير تحرير صحيفة العرب القطرية في شهر إبريل أن السلطات الكويتية قد أدرجت اسمه ضمن قوائم الممنوعين من دخول إراضيها، وذلك بسبب تدوينات له على حسابه الشخصي على موقع التدوين القصير “تويتر”، ومقالات له بالجريدة انتقد فيها سياسة شخصيات سياسية كويتية من الديمقراطية التي كانت تتمتع بقدر كبير منها الكويت حتى وقت قريب جداً مقارنة بباقي دول الخليج العربي.

الرقابة والمصادرة

- قررت المحكمة الإدارية الكويتية في ٩ يناير رفض الدعوي المقدمة من قناة “اليوم” ضد قرار وزارة الإعلام بإلغاء ترخيص القناة ووقف بثها، حيث قررت وزارة الإعلام سحب ترخيص القناة، بزعم مخالفتها القانون، وذلك على خلفية عدم تعيين مدير متفرغ للقناة بعد إهمالها المدة المطلوبة حسب القانون.

- منعت وزارة الإعلام الكويتية في شهر مايو إجازة ديوان شعري جديد للشاعر البدون “أحمد الرسلاوي”، يحمل اسم “هنا بدون” والذي يتناول معاناة البدون على الأراضي الكويتية، وذلك لأسباب واهية كما

جاء على لسان الشاعر الذي أضاف أن أحد العاملين بالوزارة أخبره بأن كلمة بدون هي سبب المنع.

- أوقفت وزارة الإعلام في ١٦ مايو برنامج 'توك شوك' ببيت عبر قناة اليوم الفضائية الخاصة، الذي يقدمه الإعلامي "محمد الوشيحي"، مع احالة القائمين عليه للنياحة العامة، بتهمة الاساءة للوحدة الوطنية، وذلك على خلفية قيام مقدم البرنامج في حلقة يوم ١٣ مايو ٢٠١٣ بالتطرق لموضوع علاقة مشايخ القبائل بشيوخ الاسرة في الكويت، وذلك أن تلغي المحكمة الإدارية في ٢٠ أكتوبر قرار وزارة الإعلام بوقف البرنامج.

- أعلن رئيس تحرير مجلة صور الكويت "حسين عبد الله القروي" في ٥ يونيو ٢٠١٣ في رسالة على صفحة المجلة الإلكترونية عن اعتذاره لمتابعي المجلة عن توقف المجلة عن عرض أي صور أو فيديو أو خبر في كل صفحات وأقسام الموقع الرئيسي وعلي تويتر واليوتيوب والانستجرام، وأضاف القروي بأنه تم إجباره على إيقاف المجلة وإيقاف جميع نشاطاته المتمثلة في التصوير والكتابة الفنية.

- منعت وزارة الإعلام الكويتية في شهر سبتمبر إجازة رواية "مدى" الصادرة عن الدار العربية للعلوم (ناشرون) للنشطة السياسية والكتابة رانيا السعد المعروفة باسم (ولادة)، التي تناولت إسقاطات سياسية واجتماعية على الأحداث التي شهدتها الكويت في عام ٢٠١٢، على الرغم من توفرها في لبنان والإمارات وموقع نيل وفرات.

انتهاك الحرية الشخصية :

- طالب منظمي مهرجان الخليج للشباب المقام بالكويت في ٢٠ سبتمبر الناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان “هديل بوقريص” ، بعدم ارتداء تي شيرت مطبوع عليه صورة كل من الناشطان البحرينيان عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب، أثناء تواجدها بمسرح الدسمة بالكويت لحضور المهرجان، بزعم أن ارتدائها الـ تي شيرت يعتبر إساءة لملك البحرين، وذلك بعدما تقدم فريق البحرين المتواجد بالمهرجان بشكوى ضدها وطالبوا بطردها من المهرجان ظننا منهم بأنها بحرينية الجنسية، وقد أخبرتهم الناشطة بأنها كويتية الجنسية ومن أبناء المسرح الكويتي.

قضايا وملاحظات تويتر:

نظرا للتوسع الهائل في ملاحقة المفردين على موقع تويتر للتدوين القصير في الكويت ، فقد رأينا أن نفردها قسم خاص نهاية التقرير.

لبنان

تقديم

ارتبط اسم لبنان منذ وقت طويل، بالحريات والانفتاح وازدهار حركة النشر، إلا أن ذلك شهد تراجعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٣، بسبب تزايد حدة الانتهاكات التي اقترفتها السلطات اللبنانية بحق الصحفيين وأصحاب الرأي، بالإضافة إلى استمرار استهداف العاملين في المجال الصحفي والإعلامي من قبل مواطنين وجماعات غير رسمية لبنانية، في ظل عدم توفير الحماية اللازمة لهم من قبل الأجهزة الأمنية.

وقد تضمنت القوانين اللبنانية المختلفة، العديد من القيود التي تقيد حرية الرأي والتعبير، لاحتوائها على عبارات فضفاضة تسمح بملاحقة أصحاب الرأي والنشطاء والصحفيين والإعلاميين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم بصورة سلمية، حيث ضم قانون العقوبات وقانون المطبوعات، وكذلك قوانين الإعلام المرئي والمسموع، العديد من هذه المواد الفضفاضة التي من بينها ((تعكير السلامة العامة، والمسّ بالشعور الديني، وإثارة النعرات الطائفية، والمسّ بوحدة البلاد وسيادة الدولة واستقلالها والمكانة المالية للدولة، والحضّ على الاقتتال بين عناصر الأمة، والتحقير والقذح والذم، والمسّ برئيس الدولة أو رئيس دولة أجنبية)) وكلها عبارات فضفاضة تلجأ إليها السلطات اللبنانية لقمع المنتقدين، على الرغم من مخالفة هذه القوانين للعديد من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل حرية الرأي والتعبير.

اولاً: نماذج من الانتهاكات التي طالت حرية التعبير في لبنان

١- استهداف بالقتل والاعتداء الجسدي على الصحفيين وأصحاب الرأي

- وفي ٢ فبراير قتلت الصحفية الماليزية كلوديا ثيوفيلوس (٤٢ عاماً)، وهي صحفية بموقع الجزيرة الإنجليزي الإلكتروني، بعد وصولها إلى لبنان قبل خمسة أيام من مقتلها، إثر حادث إطلاق رصاص عليها، أثناء قضاء أجازتها في منزل أحد أصدقائها في بعقلين.

- دوماً ما يتعرض أصحاب الرأي للخطر، سواء من الأجهزة الأمنية أو المواطنين العاديين، ووصل الخطر إلى حد الاستهداف بالقتل، حيث اغتال مسلحون مجهولون، في ١٧ تموز "يوليو"، رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الدولية في "المنظمة العالمية للمغتربين العرب"، والمحلل السياسي السوري "محمد ضرار جمو" المعروف عنه دفاعه عن مواقف النظام السوري، في بلدة الصرند الجنوبية، على إثر استهدافه بأكثر من عشرين رصاصة في صدره ورأسه وأثناء جسده ما أدى الى مصرعه على الفور.

- كما تعرض الصحفي في جريدة الأخبار "قاسم قاسم" في ٢٠ مارس، للاعتداء بالضرب من قبل أفراد تابعين للأمن الداخلي، أثناء تغطيته وقفة احتجاجية طالبت بالإفراج عن اللبناني المعتقل في فرنسا جورج عبد الله، بالقرب من منزل السفير الفرنسي في بيروت، وذلك أثناء اعتداء قوات الأمن علي المتظاهرين بالمكان، بعد قبضهم علي فرد أمن مهندس بين صفوف المتظاهرين.

- فيما اعتدت قوات الأمن الداخلي وعناصر من الجيش في ٢١ يونيو، بالضرب المبرح بالهراوات والعصي إضافة الى الركل واللكم العشوائي على الرأس وكافة أنحاء الجسد، على عدد من النشطاء والمدونين خلال محاولتهم الدخول إلى مجلس النواب من أجل التعبير عن رفضهم التمديد للمجلس النيابي الحالي.

- وتعرض مدير جريدة "الهدف" الإعلانية ريمون عبد الله كنعان، في ٨ مارس للإعتداء والضرب من قبل ثلاثة مسلحين، في محطة المنصورية، أثناء توجهه الى منزله في عين سعادة، وأشهبوا في وجهه الأسلحة النارية وانهالوا عليه بالضرب بواسطة عصا، ما أدى إلى إصابته بجروح وكسور في وجهه ورضوض في أنحاء جسمه، الأمر الذي ترتب عليه دخوله المستشفى لتلقي العلاج والرعاية الطبية.

- تعرض الإعلامي "حسن الجراح" مراسل قناة "الجديد" في البقاع، يوم الجمعة ٨ مارس، للاعتداء بالضرب بالعصا على رأسه من الخلف وبعض أنحاء جسمه، على يد مجموعة من الشبان، أثناء تغطيته الاعتصام الذي أقيم أمام مسجد جلالا احتجاجاً على توقيف الشيخ عرفان معربوني، ما أدى إلى إصابته برضوض في أنحاء مختلفة من جسده وتحطيم معدات التصوير والكاميرا وإلحاق الضرر بسيارته.

- تعرض فريق عمل قناة الجديد في ١٧ مارس، المكون من المراسلة نوال بري والمصور سمير أسمر ومسؤول النقل المباشر محمد الملا، للاعتداء والضرب بالحجارة في محيط منزل السفير الفرنسي عند مدخل منطقة قصص، من قبل عدد من الشبان الغاضبين إثر الاعتداء على الشيخين مازن الحريري وأحمد فخران التابعين لدار الفتوى في الخندق الغميق.

- تعرض "ألان خوري" مصور قناة سكاي نيوز عربية في ١٨ إبريل، لمحاولة دهسه بسيارة تحمل لوحات سورية في شارع الحمرا، مما ترتب عليه إصابته بكدمات بقدمه، فضلاً عن اعتدائهم عليه بالسباب والشتائم.

اعتدي عدد من العاملين في مشروع "ديستركت أس" (District S) في وسط مدينة بيروت في ١٤ مايو، علي الصحفي حبيب بطّاح بالضرب، الأمر الذي نجم عنه إصابته بكدمات في الصدر وخدوش في اليدين ورضوض في أنحاء جسده، في محاولة منهم لإجباره على مسح صور التقطها لهدم آثار خلال بناء المشروع في وسط مدينة بيروت.

٢- التضييق على الصحفيين والنشطاء وأصحاب الرأي

- وتعد السلطة هي القائم الأول بالانتهاكات في حق النشطاء وأصحاب الرأي، حيث رفض الأمن العام اللبناني في ٢ يناير، تسليم المدون عماد بزي جواز سفره بزعم أن الغرفة الأمنية طلبت سحبه لأسباب مجهولة، وذلك قبل أن يتسلمه في العاشر من يناير من العميد منير عقيقي، رئيس مكتب شئون الإعلام في الأمن العام.

- فيما تعرضت الصحفية في جريدة الشرق "ماجدة حلاني" وعدد من الصحفيين والإعلاميين، في ٢٤ يناير، للإهانة والتهديد من قبل عناصر من الأمن، خلال قيامهم بتغطية مؤتمر صحفي في منطقة رياض الصلح، والذي أقامته جمعية "شمل" عن القانون المدني للأحوال الشخصية، فضلاً عن احتجاز المصور "حسام مشيمش" ربع ساعة قبل إطلاق سراحه بعد مسح الصور من كاميرته.

- منعت قوات الأمن في ٢٥ فبراير، عدد من الصحفيين والإعلاميين من تصوير اعتصام أساتذة التعليم الرسمي والخاص وموظفي الإدارات العامة أمام مصرف لبنان في شارع الحمراء في بيروت، كما تعرّض عدد منهم للدفع بقوة من قبل أفراد الأمن لمنعهم من الوصول لمكان الاعتصام الذي أقامه الأساتذة للتنديد بعدم إحالة الحكومة لسلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب لإقرارها، وذلك قبل أن تسمح لهم القوة الأمنية بالوصول لمكان الاعتصام بعد فترة من الوقت.

- منعت وحدات الجيش من الجيش اللبناني المنتشرة في منطقة عبرا في صيدا، يوم الجمعة ١ مارس، عدد من الفرق الإعلامية والصحفيين من الدخول الى المنطقة وبخاصة محيط مسجد بلال بن رباح، وتغطية اعتصام إمام المسجد الشيخ أحمد الاسير.

- احتجز الأمن العام اللبناني بمطار رفيق الحريري الدولي ببيروت في ٢٦ مارس، مراسل قناة العربية "محمد دغمش" لقرابة ٧ ساعات على خلفية مشادة كلامية بينه وبين أحد الضباط بالمطار، بعد أن وجد ختم بجواز سفر الإعلامي تابع للجيش السوري الحر، وذلك على الرغم من توضيح الإعلامي بأنه كان في مهمة صحفية في سوريا منذ فترة، وتم ختم جواز سفره لمغادرة الأراضي السورية من قبل أفراد تابعين للجيش السوري الحر.

- وصادر ضابط في الجيش اللبناني، يوم الجمعة ٢٨ يونيو، كاميرا رئيس تحرير صحيفة "صيدونيا نيوز.نت" الإلكترونية (Sidonia News)، غسان الزعتري من يده، خلال تصويره لمحاولة الشيخ علي اليوسف تقريب وجهات النظر، ونقل مطالب المتظاهرين أمام مدخل مسجد بلال

بن رباح في منطقة عبرا في صيدا، وذلك قبل أن يرجعها له مرة أخرى ولكن بعد مسح كافة الصور الموجودة عليها.

- كما احتجز قسم شرطة الجميزة في ٢٩ يونيو، كل من من النشطاء الحقوقيين جورج يونس، كلود جير، الياس أبو مراد، باتريك أبو سلوم، ورامي عيناتي، لعدة ساعات بدون أي أسباب بعد توجيههم للقسم لتقديم بلاغ بحق أحد مرافقي النائب الممدّد له "نديم الجميل"، الذي اقتحم مقر مركز جمعية "نسوية" في منطقة مار مخايل في الأشرفية، يوم الجمعة ٢٨ يونيو، وزعم النشطاء المتواجدين بالمكان انه تم الاعتداء عليهم ، وذلك قبل أن يفرج عنهم في نهاية اليوم.

- ومنع أفراد من جهاز أمن مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، يوم الإثنين ١٨ نوفمبر، طاقم برنامج "تحت طائلة المسؤولية" الذي يعرض على قناة "الجديد" من التصوير داخل حرم المطار، فضلاً عن مصادرة كاميراته لمدة وجيزة، وتحرير ثلاثة مخالفات بحق أفرادهم بزعم عدم حصولهم علي إذن للتصوير بالمطار، علي الرغم من تقديم فريق العمل طلب للتصوير قبلها بفترة تجاوزت شهر ونصف ولكنهم لم يتلقوا إجابة علي هذا الطلب من قبل السلطات، ثم تمت إعادة الكاميرات لهم، وسمح لهم بمغادرة المطار.

٣- اعتقال الصحفيين وأصحاب الرأي:

- حيث قامت السلطات اللبنانية باعتقال الصحفيين وأصحاب الرأي لأسباب واهية، حيث أوقف الأمن العام اللبناني في مطار رفيق الحريري الدولي، يوم الجمعة ١ فبراير، المصوّر في القناة الرياضية بالتلفزيون

الليبي "وليد عثمان الميهوب محمد"، بزعم وجود اسمه ضمن لائحة الأشخاص المطلوبين، وذلك أثناء دخوله لبنان من أجل تغطية بطولة الأندية العربية للكرة الطائرة، وقد تم إحالته للقضاء العسكري، قبل أن يفرج عنه في ٤ فبراير ٢٠١٣.

- احتجز مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في ثكنة طريق الشام، في ١١ أبريل، "عبد الله قمح" رئيس تحرير موقع "الحدث نيوز" الإلكتروني حوالى تسع ساعات، بعدما نشر موقعه مقالاً بعنوان "ماذا كان يفعل جو معلوف وصديقه في مرأب في الجميزة؟" في ٢٧ مارس ٢٠١٣، على خلفية الدعوى القضائية التي رفعها الإعلامي "جو معلوف" بحق المواقع الإلكترونية التي نشرت الخبر عنه.

٤- الملاحقات القضائية وصدور أحكام بحق الصحفيين والإعلاميين والمدونين

- حيث قضت محكمة المطبوعات في ١٤ يناير، بإدانة الصحفي طوني أبي نجم المدير المسؤول عن موقع "القوات اللبنانية"، في القضية المرفوعة ضده من اللواء جميل السيد، بتهمة السب والقذف، وقضت المحكمة بتفريمه مبلغ ٣ ملايين ليرة، بصفته كاتباً للمقال ومسؤولاً عن الموقع، فضلاً عن إلزامه بدفع رسوم ومصاريف الدعوى القضائية.

- كما قضت محكمة المطبوعات في ١٦ يناير، بإدانة كل من توفيق الخطاب صاحب صحيفة "المستقبل" والمدير المسؤول، والصحفي عبد السلام موسى، في قضية السب والقذف المرفوعة بحقهما من رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين، على خلفية المقال الذي كتبه عبد السلام موسى في نشرته الصحيفة بعنوان: "وجوه وعتاب" بتاريخ ٣١

يوليو ٢٠١١، حيث قضت المحكمة بتفريم كل من موسى وخطاب مبلغ ستة ملايين ليرة، وإلزامهما بدفع ١٥ مليوناً للمدعي كتعويض عن الأضرار التي لحقت به.

- فيما مثلت المدونة "عبير غطاس" في ٥ نوفمبر، للتحقيق بقسم البرج، بناءً على دعوى قذح ودم وشتم وإهانة، قدمتها بحقها شركة "سبينس"، بسبب ما نشرته على مدوّنتها الخاصة عن مدير الشركة التنفيذي "مايكل رايت"، خلال مقال كتبته بعنوان "مايكل رايت لم يعد المدير التنفيذي لسبينس" (Spinneys)، ثم تمّ إخلاء سبيلها بعد إجبارها على التوقيع علي تعهد بعدم التعرض مرة أخرى للشركة، فضلاً عن إجبارها على إزالة المقال من المدونة.

- فيما حققت المباحث الجنائية في ١٤ مارس، مع الإعلامية "ماريا معلوف" ومنعها من السفر، على خلفية الدعوي التي تقدم بها المسؤول الأمني في حزب الله "وفيق صفا" ضدها بتهمة نشر معلومات تقول إنه كان قائد المجموعة التي نفذت مجزرة "تلكلخ"، كما طالبتها جهات التحقيق بإحضار ما يثبت امتلاكها لموقع "الرواد" الإلكتروني.

- كما قضت محكمة المطبوعات في بيروت في ١٥ إبريل، بتفريم الدكتور أنطوان الخوري حرب بمبلغ ستة ملايين ليرة وإلزامه بدفع تعويض قدره ستة ملايين ليرة للواء جميل السيد، ودفعه كافة المصاريف والرسوم، في دعوي السب والقذف التي أقامها اللواء جميل السيد، على خلفية مقابلة تلفزيونية في عام ٢٠١٠.

- فيما قضت محكمة المطبوعات في ٢٨ مايو، بتفريم كل من مريم البسام رئيس مجلس الإدارة والمديرة المسؤولة بشركة تليفزيون الجديد، مبلغ

ستة ملايين ليرة وإلزامها ورئيس مجلس إدارة التلفزيون المسؤول بالمال، بالتكافل والتضامن في دفع مبلغ أربعين مليون ليرة للقاضي صادر، كتعويض عن الأضرار التي لحقت به، في شكوى السب والقذف التي أقامها رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، ضدّ الشركة وكل من يظهره التحقيق مشتركاً، على خلفية شريط عرضته قناة "الجديد" بصورة متكررة إثر استشهاد المصور علي شعبان في العام ٢٠١٢.

- ومثل مراسل قناة "الجديد" الاعلامي "رامي الأمين" للتحقيق بمكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في قوى الأمن الداخلي، في ٢٩ مايو ٢٠١٣، في دعوى القذف والذم المقامة بحقه من الممثل ومقدم برنامج "خدي معك" على محطة (OTV) وسام صباغ، على خلفية تعليق كتبه الأمين على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" تناول فيه الحلقة التي أهداه فيها رجل الأعمال رضا المصري سيارة من سياراته الفخمة، وقبلها على الهواء مباشرة، وأخلي سبيل رامي الأمين بضمان محل الإقامة.

- وحقق مكتب مكافحة الجرائم الالكترونية في ١٨ يونيو، مع الناشط جان عاصي، بتهمة الإساءة الى رئيس الجمهورية ميشال سليمان من خلال تدوينات كتبها على حسابها الشخصي على موقع التدوين القصير "تويتتر"، على خلفية البلاغ تقدم به مجهول إلى مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية يتهم الناشط بإهانة الرئيس من خلال تدويناته، وقد أخل سبيل الناشط بضمان محل إقامته بعد انتهاء التحقيقات معه.

- وحقق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية في ٢٧ أغسطس، مع الكاتب والناشر اللبناني لقمان سليم، علي إثر دعوى السب والقذف المقامة من القوات اللبنانية على الصحفي مهند الحاج علي بزعم مسؤوليته عن نشر موقع "المحاسبة"، والذي يمثل المجلة الإلكترونية للحملة الوطنية لملاحقة مجرمي الحرب الأهلية، وتناول التحقيق علاقته بموقع "المحاسبة" و موقع "ديوان الذاكرة اللبنانية"، وعمّا إذا كان هناك صلة شخصية أو مهنية بينه وبين الصحفي مهند الحاج علي، أو صلة شخصية ومهنية بينه وبين الباحثة رشا الأمين، كما تم سؤاله عن هوية المسؤول عن نشر رابط لموقع "ديوان الذاكرة اللبنانية" على موقع "المحاسبة".

ثم حقق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية في ١١ سبتمبر مع الصحفية والناشطة الإعلامية "رشا الأمين" على أثر دعوى السب والقذف المقامة من القوات اللبنانية على الصحفي مهند الحاج علي بزعم مسؤوليته عن نشر موقع "المحاسبة"، وتناول التحقيق علاقة الصحفية بموقع المحاسبة والصحفي مهند الحاج علي، بالإضافة إلى طبيعة عملها في موقع "ناو لبيانون" و "أمم لتوثيق الذاكرة اللبنانية".

- ومنع مكتب الرقابة في الأمن العام في ٢٨ أغسطس، عرض مسرحية "بتقطع أو ما بتقطع"، التي تنتقد عملية الرقابة على الأعمال الفنية في لبنان، الذي خرج المخرج "لوسيان بورجيلي" وإنتاج جمعية "مارش" (MARCH) اللبنانية المناهضة للرقابة على الأعمال الفنية، بزعم أن العمل يتهم على مكتب الرقابة، وأن النص يحتوي على مغالطات كثيرة.

- رفضت لجنة الرقابة في الأمن العام اللبناني في ٥ أكتوبر عرض فيلمي "وهبتك المتعة" للمخرجة اللبنانية فرح شاعر الذي يتناول موضوع زواج المتعة، وفيلم "غريب البحيرة" (L'inconnu du lac) للمخرج الفرنسي آلان غيرودي الذي يتناول موضوع المثلية الجنسية، في مهرجان بيروت السينمائي الدولي، بزعم أن مضمونهما لا يناسب المعايير التي تسمح بها الرقابة اللبنانية.

- أصدرت المحكمة العسكرية، يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر، حكماً غيابياً يقضي بسجن الصحفي "رامي عيشة" لمد ستة أشهر، على خلفية اتهام السلطات اللبنانية له في قضية تهريب سلاح منسوبة إليه وإلى زميلين له براءتهما المحكمة. وقد أصدرت المحكمة العسكرية اللبنانية في ديسمبر، حكماً يقضي بسجن الصحفي اللبناني رامي عيشة لمدة أسبوعين، ودفع غرامة مالية قدرها عشرة دولارات بتهمة الإتجار بالسلاح، وذلك تخفيفاً للحكم الغيابي الصادر من المحكمة العسكرية في ٢٥ نوفمبر، والقاضي بسجن الصحفي لمدة ستة أشهر لذات التهمة، وذلك على الرغم من أن الصحفي كان يعد تقريراً صحفياً عن تهريب الأسلحة من الأراضي اللبنانية إلى سوريا.

٥- انتهاكات المواطنين بحق الصحفيين والإعلاميين والمدونين والنشطاء

- كما شارك المواطنون العاديون، في الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون وأصحاب الرأي، حيث اضطر "شربل خليل" مخرج البرنامج السياسي الناقد "بسمات وطن"، في ٣١ يناير، إلقاء الـ"كليب" الذي يتم فيه تقليد الشيخ أحمد الأسير في رحلته الأخيرة إلى ثلوج فاربا،

بعد الاتصالات التي وردت إلى مكاتب قناة الـ "LBCI"، والتهديدات الكثيرة بالقتل والذبح وسواها، والتي وصلت إلى صفحتي الـ "LBCI" و"بسمات وطن" عبر موقع "فيس بوك".

- وتعرض فريق عمل المسلسل السوري "سنعود بعد قليل" للمخرج الليث حجوة، الذي كان يتم تصويره بالأراضي اللبنانية، لمحاولة اعتداء يوم السبت ١٦ فبراير، من قبل مجموعة من الشبان الملتحين المؤيدين للجيش السوري في منطقة القلمون في شمال لبنان، كما حاول بعض الشباب التهجّم على فريق عمل قناة "الجديد" المكون من المراسلة يمنى فواز والمصور عمر خداج، اللذين تواجدا مكان التصوير لإجراء لقاءات مع الممثل دريد لحام ومخرج المسلسل.

- تعرضت الإعلامية "هدى شديد" مراسلة "المؤسسة اللبنانية للإرسال أنترناشونال" (LBCI) وفريق العمل المتواجد معها في ١٢ مارس للتهديد من قبل مسلحين، عند مدخل بلدة عبرا في منطقة صيدا، خلال تحضيرها لإجراء مقابلة تلفزيونية للبث المباشر لنشرة أخبار منتصف الليل مع الشيخ أحمد الحريري مدير مكتب الشيخ أحمد الاسير، لإجبارها على مغادرة المكان وعدم إجراء المقابلة.

- تعرضت الإعلامية "راشيل كرم"، مراسلة قناة الجديد في ١٥ مارس للتهديد والترهيب من قبل شباب ملتحين بمنطقة طرابلس وسرقة سيارة البث المباشر الخاصة بالقناة، أثناء قيامهم بتصوير تقرير صحفي عن الشاب شادي الملوي الذي اتهم بانتماؤه لجماعات إرهابية، وقد ترك الجناة سيارة البث المباشر بدون مفاتيح عند جسر دوار أبو علي في طرابلس.

- احتجزت عناصر تابعة لحزب الله في ٩ مايو، الصحفي بجريدة السفير "ربيع دمج"، وحققت معه لمدة خمس ساعات متواصلة، على خلفية إرساله تقريراً صحفياً يتناول كلمة الإعلاميين التي ألقاها خلال مؤتمر في فندق "برنتانيا" (Printania) بمناسبة ذكرى شهداء الصحافة، فضلاً عن مصادرة هاتفه المحمول وفحص الرسائل والبيانات الموجودة على الهاتف.
- اعتدى العشرات من الشبان الذين كانوا ضمن موكب من الدراجات النارية في ٢٨ مايو، على فريق عمل "المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناشونال" (LBCI) المكون من المراسل نادر فوز والمصور مالك طوق، في منطقة دوار نهر بو علي في باب التبانة في طرابلس، وحطموا الكاميرا وصادروا الذاكرة الداخلية لها ولاذوا بالفرار، وذلك أثناء تصويرهم تقريراً عن الوضع، بعد مؤتمر صحفي للمسؤول السياسي للحزب العربي الديمقراطي رفعت عيد، ثم عاد بعضهم بعد دقائق قليلة إلى المكان، وقدموا الاعتذار لفريق العمل.
- فيما أجز ثلاثة أفراد مسلحين في ١ يونيو مراسلة صحيفة "الديار" في طرابلس دموع الأسمر، على الاعتذار لجموع المتظاهرين أمام منزلها، بعد محاصرتهم لمسكنها الكائن في منطقة الحدادين - أبي سمرا، مرددين عبارات التكفير بحقها ومهددين بحرق المبنى السكنى، وذلك على خلفية نشرها مقال بالجريدة في نهار يوم الجمعة ٢١ مايو، أشارت فيه الى استياء الأهالي من إرسال سلفيين لأبنائهم الشباب إلى منطقة القصير السورية، وقد نجحت الصحفية بمساعدة قوات الجيش في مغادرة منزلها.

- أحتجز حاجز أمنى تابع لـ "حزب الله"، في ٢٠ سبتمبر، مصور قناة "الجديد" عباس حايك عند تقاطع مارمزايل على مدخل الضاحية الجنوبية، لمدة ساعة حقق معه خلالها، أثناء توجهه إلى الضاحية لتصوير اعتصام الاهالي احتجاجاً على الإشكالات المتكررة بين آل حجولا وآل زعيتر في منطقة الليليكي.

- وتعرضت سيارة تابعة لفريق المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI) في ٢٦ أكتوبر للقنص، بعد انتهاء فريق العمل من إعداد تقرير مصور في منطقة جبل محسن في مدينة طرابلس، ولم يتعرض أفراد الطاقم المكوّن من المراسل "إدمون ساسين" والمصور "بيار يوسف" لأي أذى.

٦- ممارسات المؤسسات الصحفية بحق الصحفيين

- فصلت جريدة "المدن" الإلكترونية في ٢٣ سبتمبر، الصحفي السوري المقيم في فرنسا "رستم محمود"، على خلفية كتابته بعض العبارات علي صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، تتعلق بكتابة صحفيين بالجريدة مقالين عن كتابين لعزمي بشارة اعتبرتها إدارة الجريدة تتضمن إهانة للصحفيين.

المغرب

تقديم

تشهدت دولة المغرب حراكاً واسعاً منذ اندلاع ثورات الربيع العربي ، سارعت معه السلطة الحاكمة تحت ضغط الحراك السياسي في الشارع، والذي قادته قوى المعارضة التي جاء على رأسها حركة «٢٠ فبراير»، إلى إجراء تعديلات دستورية عام ٢٠١١، تسمح بأن يشارك البرلمان والحكومة الملك في صلاحياته الواسعة، بالإضافة إلى وضع نصوص بالدستور من شأنها تحسين أوضاع الحريات، لكن حتى انتهاء عام ٢٠١٣ لم يتم تطبيق تلك التعديلات بشكل فعلي، وظلت انتهاكات حقوق الإنسان قائمة.

وربما وجدنا أن حرية الرأي والتعبير في المغرب تشهد انتهاكات أقل، إلا أن حرية التعبير لا زالت تواجه صعوبات بالغة، حيث اعتادت السلطات المغربية علي تطويع مصطلح "الإرهاب" المطاطي، لتلصقه بالمنتقدين و أصحاب الرأي والإعلاميين لمنح محاكمتهم غطاء شرعي في مواجهة الرأي العام، بالإضافة إلى اعتدائها على التظاهرات السلمية بشكل مستمر، وخضوع الإعلام المرئي والمسموع لسيطرتها ليصبح مجرد أداة للتعبير عن وجهة نظرها.

ومازال العنف الأمني هو السائد في التعامل مع قضية الصحراء الغربية، حيث تعاملت مع النشاط الصحراويين بعنف شديد، وقامت باعتقالهم وتقديمهم للمحاكمات بتهمة الانضمام إلى "جبهة البوليساريو" التي صنفتها كجماعة إرهابية، وفيما كان هناك قطاعات واسعة من المواطنين الصحراويين يطالبون بالانفصال عن الحكومة والحكم الذاتي، لم تفرق السلطة في هذا الشأن بين التعبير السلمي عن الرأي وبين المعارضة المسلحة.

انتهاكات حرية الرأي والتعبير في المغرب

ولم تتغير الأوضاع كثيراً في عام ٢٠١٣، حيث ظلت انتهاكات حرية التعبير قائمة بسبب مجموعة من القوانين التي تحتاج إلى تعديلات لتتوافق مع المعايير الدولية، منها قانون العقوبات، وقانون الإرهاب، وقانون السمعي والبصري، وقانون الصحافة.

أحكام بالسجن والإدانة :

حيث واجه العديد من الصحفيين وأصحاب الرأي، خلال عام ٢٠١٣، أحكاماً تعسفية بالسجن والإدانة، منها ما يلي:

- أصدرت محكمة الاستئناف يوم الاثنين ٢٨ أكتوبر، حكماً يقضي بسجن الصحفي مصطفى الحساوي ٣ سنوات، وذلك بعد تخفيف حكم أول درجة صدر ضده وقضي بسجنه ٤ سنوات.

فكما هو الحال في أغلب البلدان العربية، يتعرض أصحاب الرأي إلى تليفق تهماً يمكننا أن نصفها بـ«المعلبة أو الجاهزة»، وهذا مع حدث مع مصطفى الحساوي، المدون والصحفي المعروف بدفاعه عن ملف حقوق المعتقلين من التيار الإسلامي، حيث تلقى طلب حضور من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في ١٦ مايو ٢٠١٣ للتحقيق معه، وحين لبى الدعوى قامت الفرقة باحتجازه والاتصال بأسرته لإخبارهم بأنه محتجز للتحقيق معه، ووجهت له تهم الإرهاب، وتم عرضه علي محكمة الرابطة الاستئنافية التي أصدرت حكماً يوم الخميس ١١ يوليو يقضي بسجنه ٤ سنوات مع النفاذ، وحين قدم دفاعه استئنافاً على الحكم، خفت المحكمة الحكم إلى ٣ سنوات مع النفاذ.

- واستمراراً لعملية التضييق على حرية التعبير، قضت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء في ١٧ يونيو، على الصحفي يوسف ججيلي، مدير نشر ورئيس تحرير مجلة «الآن»، بالحبس شهرين مع وقف التنفيذ، ودفع ٥٠ ألف درهم كغرامة مالية، بتهمة القذف في حق عبد القادر عمارة وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، خلال تقرير صحفي نشره في ٢٢ يونيو ٢٠١٢، تناول فيه قيام الوزير بطلب مشروبات كحولية أثناء رحلته الرسمية إلى بوركينا فاسو.

ورغم قيام الوزير بنفي الواقعة، إلا أن الصحفي قام بتقديم فواتير الفندق الذي كان الوزير نزيله، لإثبات طلبه للمشروبات الكحولية أثناء إقامته به، ورد الوزير بأنه لم يكن بغرفته أثناء تسجيل الفاتورة.

- وفي إطار استهداف النشطاء الصحراويين بالمغرب، أصدرت محكمة الاستئناف بمدينة الرباط في ١٥ إبريل، حكماً يقضي بسجن الديجاني، الناشط الصحراوي، ٦ سنوات، وذلك على خلفية نشاطه السياسي المعارض للسلطات المغربية ونهجها تجاه الصحراء الغربية، فيما وجهت له المحكمة تهم عضوية جماعات إرهابية، والتخابر لصالح دول أجنبية، وهو ما نفاه الديجاني تماماً.

الحاكمات الجنائية للصحفيين وأصحاب الرأي :

- قامت السلطات المغربية في يوم ١٧ سبتمبر، باعتقال الصحفي البارز علي انوزلا مدير موقع «لكم» الإخباري من منزله بالرباط، وتم اقتياده واحتجازه بمقر الفرقة الوطنية بمدينة الدار البيضاء، ثم قامت أجهزة الأمن بمداومة مكتب الموقع الإلكتروني، وتحفظت على ٨ أجهزة

حاسب آلي، وذلك علي خلفية نشر الموقع لرابط فيديو منسوب لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ضمن مقال صحفي ينتقد التنظيم، وهو ما صدر علي خلفيته أمراً من النيابة العامة بالقبض علي مدير الموقع.

ويذكر أن النيابة العامة في الرباط قد أصدرت بيان، في يوم الثلاثاء ١٧ سبتمبر، تقول فيه إنها أمرت الشرطة القضائية بإيقاف المسئول عن موقع "لكم" الإلكتروني على إثر نشر الموقع شريطاً منسوباً لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب، وتم توجيه تهمة دعم الإرهاب إلى الصحفي، والتي تصل عقوبتها الي السجن لما يزيد عن ١٠ سنوات، وبعد عدة جلسات من المحاكمة قررت المحكمة إخلاء سبيل انوزلا في يوم ٢٥ اكتوبر علي ذمة القضية، مع استمرار جلسات محاكمته .

-وتكرّر الأمر مع صحفي بموقع "كود" يدعى عمر المزين، في شهر أكتوبر، حيث مثل للمحاكمة الجنائية أمام المحكمة الابتدائية بمدينة فاس المغربية في قضية نشر، بعد أن وجهت له النيابة العامة تهم إهانة موظفين عموميين في مواد منشورة باسمه، والمساس بشرفهم، وعدم احترام سلطتهم، ونشر أخبار زائفة بسوء نية.

وقد صدر قرار إحالة الصحفي للمحاكمة، بعد التحقيق معه في البلاغ الذي قدمه "محمد الحموشي" رئيس الشرطة القضائية بولاية أمن فاس المغربية، والذي اتهم فيه الصحفي بنشر أخبار كاذبة من شأنها إثارة الفرع في نفوس

المواطنين، وهز نفسية موظفي المديرية العامة للأمن الوطني، وتم إطلاق سراح الصحفي لكنه لا زال يحاكم في القضية .

- وتطور الأمر إلى الاعتداء على النشطاء بالضرب المبرح، حيث اعتقلت أجهزة الأمن المغربية يوم ٥ أكتوبر بمدينة الدار البيضاء، الناشطة البارزة بحركة ٢٠ فبراير فتيحة الطوي، واحتجزوها في مقر الشرطة بحي "ليسافسة" دون توضيح لذلك في وقتها، وقاموا بالاعتداء عليها بالضرب المبرح مما أدى لإصابتها في أماكن متفرقة من جسدها، وتم نقلها إلى مستشفى ابن رشد وهي في حالة صحية سيئة نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرضت له، وفي يوم الأحد ٦ أكتوبر وبعد أن تم إسعافها قامت الأجهزة الأمنية بنقلها من المستشفى إلى مقر الشرطة بالحي الحسني، ليتم عرضها يوم الاثنين ٧ أكتوبر علي دائرة الجرح بالمحكمة الابتدائية في عين السبع بتهمة "إهانة رجل أمن أثناء مزاوله عمله"، وبعدها قررت المحكمة إطلاق سراحها ووضعها تحت المتابعة حتي يتم نظر أولي جلسات القضية في يوم ٢٦ أكتوبر.

فيما اعتقلت الأجهزة الأمنية أيضاً، الناشط حمزة هدي، المعتقل السياسي السابق ونجل الناشطة فتيحة طوي، وزميليه في تنسيقية الدار البيضاء بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهما ربيع هومازن و معاذ خلوفي، وذلك علي خلفية توجهم للمستشفى للبحث عن الناشطة فتيحة الطوي وتوثيق الانتهاكات التي تعرضت لها، ولا تزال المحاكمات الجنائية في حق النشطاء جميعاً جارية.

انتهاكات حق التظاهر والتجمع السلمي :

- في يوم ٣٠ يوليو، نظمت حركة ٢٠ فبراير قافلة تنطلق من الدار البيضاء وتنتجه الي مدينة فاس، وشارك فيها العديد من نشطاء حقوق الانسان

للتضامن مع الناشطة أدبية القبالي عضوة اللجنة التحضيرية للجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع فاس، وعضو الحركة أيضا، وذلك علي خلفية الاعتداء الجنسي الذي تعرضت له في يوم الجمعة ١٩ يوليو، وفور وصول النشطاء لمحطة قطار مدينة فاس كانت أجهزة الأمن بانتظارهم، وقامت بالاعتداء عليهم بالضرب المبرح، واعتقال عدد منهم وسلب ممتلكاتهم ومصادرة جوازات السفر والبطاقات الشخصية لبعضهم، وكانت التهمة الموجهة لهم شديدة الغرابة، حيث اتهموهم بالمجاهرة بالإفطار في رمضان أمام المارة لمنع تعاطف المواطنين معهم.

- فيما قامت أجهزة الأمن المغربية في ٢٦ مايو، بقمع مظاهرات سلمية نظمتها حركة ٢٠ فبراير في عدة مناطق مغربية، للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، هو ما أدى إلى إصابة العديد من المتظاهرين السلميين، واعتقال عدد آخر من الذين شاركوا في التظاهرات.

- وتكررت اعتداءات قوات الأمن مرّة أخرى، على عدد من النشطاء البارزين أثناء مشاركتهم في وقفة نظمتها الحركة بالرباط، وكان علي رأسهم الرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الانسان عبدالحميد أمين، والذي تم سحله لأكثر من ١٠٠ متر، ونائب رئيس الجمعية عبدالإله بن عبد السلام الذي تعرض للضرب، كما تعرض الناشط سعيد خيرالله عضو المكتب الجامعي للجامعة الوطنية للضرب المبرح، وتم نقل العديد من المشاركين في التظاهرات لتلقي العلاج بالمستشفيات علي خلفية تعرضهم لاعتداءات بدنية أيضاً.

ملفات نوعية ١ : محاكمة ال ٩٤ إصلاحي في الامارات

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا الإماراتية في جلستها المنعقدة في الثاني من يوليو، ٢٠١٣ حكماً بإدانة ٩٦ ناشطاً حقوقياً وإصلاحياً ومحامين وقضاة لفترات تتراوح بين ثلاث سنوات وخمسة عشر سنة، في محاكمة لم تتجاوز مدتها أربعة أشهر منذ عقد أول جلساتها في الرابع من مارس، وقد شاب هذه المحاكمة العديد من الانتهاكات المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة ، وحصار حرية التعبير ، مثل التجاوز عن دعاوى التعذيب واساءة المعاملة ، ومنع حضور مراقبين ، والتضييق على الدفاع ، فضلا عن الحكم الصادر بحق الناشط عبد الله الحديدي ابن أحد المعتقلين، بسجنه لمدة عشرة أشهر، علي خلفية كتابته تدوينات عن سير المحاكمة، وذلك استناداً إلى قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، علي الرغم من إعلان السلطات أن جلسات المحاكمة جلسات علنية.

بداية الاعتقالات وملاحقة النشطاء والإصلاحيين

تصاعدت الحملة ضد الإصلاحيين والنشطاء الاماراتيين ، في عام ٢٠١٢ بملاحقة النشطاء والإصلاحيين وأصحاب الرأي وعزلهم عن العالم الخارجي دون توجيه أيه اتهامات لهم، وزادت حدة الاعتقالات في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ حتى وصل عدد المتهمين في القضية إلى ٩٤ شخصاً، مضافاً لهم سبعة مواطنين إماراتيين سحبت جنسيتهم في عام ٢٠١١، وقد ضمت قائمة المعتقلين قضاة ومحامين بارزين في مجال حقوق الإنسان وأكاديميين وإعلاميين ومعلمين

وقيادات طلابية، من بينهم أحد أفراد الأسرة الحاكمة هو الشيخ سلطان بن كايد القاسمي، ابن عم حاكم رأس الخيمة.

وفي ٢٧ يناير ٢٠١٣ أعلن النائب العام الإماراتي "سعيد كبيش" عن إحالة أربعة وتسعون شخصاً للمحكمة الاتحادية العليا بعد انتهاء التحقيقات معهم، من بينهم خمسة عشر سيدة بتهمة تأسيس وإدارة تنظيمًا يهدف إلى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة والاستيلاء عليه، واتخاذ التنظيم مظهرًا خارجيًا وأهدافاً معلنة هي دعوة أفراد المجتمع إلى الالتزام بالدين الإسلامي وفضائله بينما كانت أهدافهم غير المعلنة الوصول إلى الاستيلاء على الحكم في الدولة ومناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، وتخطيطهم لذلك خفية في اجتماعات سرية عقدوها في منازلهم ومزارعهم وأماكن أخرى حاولوا إخفاءها، وإخفاء ما يدبرونه خلالها عن أعين السلطات المختصة.

بداية المحاكمة وإصدار الأحكام

بدأت أولى جلسات محاكمتهم في الرابع من شهر مارس ٢٠١٣، واستمرت حتى الثاني من يوليو حينما أصدرت المحكمة الاتحادية حكمها بإدانة ٦٩ شخصاً منهم لفترات تتراوح بين ثلاث سنوات وخمسة عشر سنة، وبرأت النساء وباقي المتهمين، وجاءت الأحكام كالتالي:

أولاً: الحكم بسجن ثمانية أشخاص لمدة خمسة عشر عاماً.

ثانياً: الحكم بسجن ستة وخمسون شخصاً لمدة عشر سنوات والمراقبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة.

ثالثاً: الحكم بسجن خمسة مواطنين لمدة سبع سنوات.

كما قضت المحكمة بمصادرة اموال وممتلكات أفراد وشركات عديدة ، وكذا اغلاق العديد من المؤسسات والمراكز البحثية مثل (مركز العقل الذكي ، ومركز الاسرة السعيدة ، ومركز منارات للاستشارات التربوية بإمارة عجمان) وأيضا اغلاق وحجب العديد من المواقع على شبكة الانترنت.

أهم التجاوزات التي شهدتها المحاكمة

١. منع السلطات الإماراتية حضور المراقبين الحقوقيين جلسات المحاكمة.
٢. رفض السلطات الإماراتية دخول محامي حقوقي كويتي للدفاع عم المعتقلين.
٣. تجاهل شكوي بعض المعتقلين بتعرضهم للتعذيب أثناء فترة الاعتقال.
٤. تجاهل عدم تنفيذ جهاز أمن الدولة للقرارات التي أصدرتها المحكمة ومنها القرار الخاص بنقل المستشارين والقضاة إلى غرف حجز معدة لهم.
٥. تعنت الأجهزة الأمنية مع أسر المعتقلين والتضييق عليهم ومنع البعض منهم من حضور جلسات المحاكمة.
٦. التضييق علي المحامي الحقوقي عبد الحميد الكميبي أثناء ممارسة عمله ومراقبة تحركاته.
٧. عدم علانية المحاكمة كما أعلنت السلطات الإماراتية.

ملفات نوعية ٢ : محاكمات جمعية حسم السعودية

تقديم

"تشجع المملكة العربية السعودية قيام المؤسسات الداعمة لحقوق الانسان" .. هكذا جاء رد النظام السعودي علي التوصية السادسة والعشرين في الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الانسان في جنيف خلال شهر فبراير ٢٠٠٩، والتي تنص على أن " تكفل السعودية حقوق ممثلي منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان في إنشاء تلك المنظمات وممارسة حقوقهم في حرية التعبير"، وأضاف ممثل النظام السعودي بأن المملكة تسن تشريع جديد يتيح إنشاء منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، هو "نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية" الذي أقره مجلس الشوري السعودي في ديسمبر ٢٠٠٧ ورفعه إلى مجلس الوزراء، الذي مازال يحتفظ به حتي وقتنا هذا حبيس الأدراج حتي يتمكن النظام السعودي من خلق بيئة تمكنه من ملاحقة نشطاء حقوق الإنسان وأصحاب الرأي، في ظل غياب الإطار القانوني المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني.

أي أن النظام السعودي يلاحق الحقوقيون والنشطاء الذين أنشأوا مراكز حقوقية، ويتعنت في إصدار الموافقات لإنشاء تلك المراكز، معتبراً أنها لا تدرج ضمن منظمات العمل الخيري والأهلي الذي نص عليها قانون نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية السعودي، ففي الوقت الذي يوجد فيه الكثير من الجمعيات الخيرية والتوعوية الحاصلة على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية،

لا يوجد منظمات حقوقية مرخصة باستثناء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت بأمر ملكي في عام ٢٠٠٤، وهيئة حقوق الإنسان وهي جمعية شبه حكومية يعين رئيسها بأمر ملكي.

وكما يقدم النظام النشطاء للمحاكمة الجنائية بتهمة "الاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة" مثل ملاحقة الأعضاء المؤسسين لمركز الاتحاد لحقوق الإنسان الذي رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية في مايو ٢٠١٣ الطلب الذي تقدم به الأعضاء في إبريل ٢٠١٣ لتسجيله كجمعية حقوقية، فقد مثل الأعضاء للتحقيق خلال شهري مايو ويونيو ٢٠١٣.

وكذلك رفض تسجيل مركز العدالة لحقوق الإنسان في أغسطس ٢٠١٣، وملاحقة المحامي الحقوقي وليد أبو الخير جنائياً رئيس مرصد حقوق الإنسان بالسعودية، والمثال الأبرز علي الملاحقات القانونية والقضائية لنشطاء حقوق الإنسان هو ملاحقة أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية "حسم" سواء الأعضاء المؤسسين أو الأعضاء المساندون، فقد أصدرت المحاكم السعودية العديد من أحكام الإدانة بحق أعضاء الجمعية ومؤسسيها فضلاً عن صدور حكم بإغلاق الجمعية، وكان أبرز الاحكام الصادرة بحق أعضاء جمعية حسم الحكم الصادر في ديسمبر ٢٠١٢ بحق الرئيس السابق للجمعية الشيخ سليمان الرشودي والقاضي بسجنه لمدة خمسة عشر عاماً.

وفيما يلي سوف نعرض لأهم الملاحقات القانونية لأعضاء جمعية حسم خلال عام ٢٠١٣:

قضت المحكمة الجزائية بالرياض في التاسع من مارس ٢٠١٣ بإغلاق جمعية الحقوق السياسية و المدنية "حسم" ومصادرة أموالها، وإغلاق نشاطاتها لعدم الحصول على الأذن والترخيص.

محمد فهد القحطاني

ناشط حقوقي وأحد المؤسسين لجمعية الحقوق السياسية والمدنية "حسم"، وعمل أستاذًا للاقتصاد في المعهد الدبلوماسي بالرياض، وبدأ نشاطه الحقوقي من خلال المشاركة في توقيع بيان موجه للملك عبد الله بن عبد العزيز نُشر في ١٣ مايو ٢٠٠٩ لإدانة المحاكمات السرية للمتهمين بالإرهاب، وفي الثاني عشر من أكتوبر من نفس العام كان القحطاني أحد الموقعين على البيان التأسيسي لجمعية "حسم" بالسعودية، التي تولى رئاستها لعام ٢٠١١، وكان ضمن فريق الجمعية للدفاع عن الناشط السياسي محمد البجادي، وقد بدأت السلطات السعودية في ملاحقته بسبب نشاطه الحقوقي، حيث مثل أمام الادعاء العام في الرياض في العشرين من مارس ٢٠١٢ للتحقيق معه حول نشاطه الحقوقي، قبل أن يمنع من السفر خارج السعودية في الخامس والعشرين من مارس ٢٠١٢، وفي التاسع من مارس ٢٠١٣ أصدرت المحكمة الجزائية بالرياض حكماً يقضي بسجن القحطاني لمدة عشر سنوات ومنعه من السفر لمدة عشر سنوات بعد انتهاء فترة سجنه، بعد اتهامه بلائحة اتهام تضمنت أحد عشر تهمة تمثلت في تأسيس جمعية غير مرخصة، و السعي إلى تفويض سياسات الدولة، وتقديم معلومات زائفة عن المملكة العربية السعودية لآليات الأمم المتحدة المعنية

بحقوق الإنسان، و تحريض المنظمات الدولية ضد المملكة العربية السعودية و على انتقاد الركائز المدنية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، و تعبئة الرأي العام ضد المؤسسات الأمنية وكبار المسؤولين باتهامهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك القتل والتعذيب والاختفاء القسري، و وصم حكومة المملكة العربية السعودية بأنها دولة بوليسية، و اتهام السلطة القضائية بالظلم، و التشكيك في نزاهة و تدين كبار العلماء الدينيين في البلاد، و إهانة المسؤولين في الدولة والتشكيك في نزاهتهم، و السعي إلى زرع الفتنة والانقسام في المجتمع، و التمرد على الحاكم و ولي عهده، و إعداد وتخزين معلومات تضر بالنظام العام، وبعد استمرار محاكمته لمدة عشر جلسات شابها العديد من الانتهاكات والخروقات القانونية.

عبد الله الحامد عضو مؤسس

ناشط حقوقي وسياسي سعودي، وأحد الأعضاء الستة المؤسسين لـ (لجنة حقوق الإنسان) في عام ١٩٩٢، وأحد المؤسسين لجمعية "حسم" وقد بدأت السلطات السعودية في ملاحقته بسبب نشاطه الحقوقي، حيث سجن ثلاث مرات في بداية نشاطه وأستمر اعتقاله في بضعة أشهر وذلك في أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ علي خلفية مطالبته بحقوق الإنسان، كما صدر وقد تم اعتقاله في القضية التي عرفت إعلامياً باسم "الإصلاحيين الثلاثة" وذلك بعد إصدار أكثر من ١٠٠ إصلاحية سعودي عريضة "الإصلاح الدستوري أولاً" التي طالبوا فيها أن تتحول السعودية لمملكة دستورية وأن تفصل السلطات وأن يصلح القضاء ويحارب الفساد، وقد مثل أمام المحكمة الجزائية بالرياض في الحادي عشر من يونيو ٢٠١٢ وبعد استمرار محاكمته لمدة عشر جلسات شابها العديد من

الانتهاكات والخروقات القانونية، من أبرزها، جعل بعض جلسات المحاكمة سرية، مما أخل بمبدأ علنية المحاكمة، فضلاً عن انتداب محققين من المباحث الجنائية للتحقيق معهما. بدلاً من قضاة التحقيق، أصدرت المحكمة في التاسع من مارس ٢٠١٣ حكماً بسجنه لمدة ٥ سنوات علي خلفية اتهامه بسعيه لزراعة الأمن ونشر الفوضى، والإخلال بالطمأنينة العامة، وفتيت الوحدة الوطنية، وتدمير مقدرات الأمة ومكتسباتها، وغرس بذور الفتنة والانشقاق، و نشر معلومات على شبكة الإنترنت عن إجراءات التحقيق معه بعد تعهده بعدم النشر، وذلك بهدف الإثارة والتشويش والتأثير على الرأي العام، وعلى سير إجراءات العدالة، فضلاً عن تفعيل عقوبة السجن السابقة بحقه لمدة ٦ سنوات لتصبح الفترة التي سوف يقضيها بالسجن أحد عشر سنة، وذلك بالإضافة إلى منعه من السفر فترة مساوية لفترة سجنه بعد انتهاء مدة السجن.

عبد الكريم الخضر

ناشط حقوقي سعودي ومدافع عن حقوق الإنسان، يشغل وظيفة أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة في جامعة القصيم وأحد الأعضاء المؤسسين (حسم) وتولي رئاسة الجمعية في عام ٢٠١٢، وترأس الخضر فريق الدفاع عن عبد الله الحامد وأخيه عيسى الحامد عندما سُجنا في ٢٠٠٨ بتهمة التحريض على التظاهر، وبسبب نشاطه الحقوقي وانضمامه لجمعية حسم، تم ملاحقته قانونياً، وأصدرت المحكمة الجزائية بريدة في الرابع والعشرين من يونيو ٢٠١٣ حكماً يقضي بسجن الدكتور "عبد الكريم الخضر" لمدة ثمان سنوات بتهمة عصيان الحاكم، والتحريض على الفوضى من خلال الدعوة لمظاهرات، وتقديم معلومات كاذبة لجماعات أجنبية، والمشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة (جمعية حسم)، علي

أن يكون منها ثلاث سنوات مع النفاذ، وخمس سنوات مع إيقاف التنفيذ، ومنعه من السفر لمدة عشر سنوات.

عبد العزيز الشبيلي عضو مؤسس

تلقي الناشط عبد العزيز الشبيلي في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠١٣ استدعاء من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام بعنيزة للتحقيق معه على خلفية نشاطه الحقوقي ودوره الفاعل في جمعية حسم، فضلاً عن دفاعه عن بعض النساء الذي سبق وان تم اعتقالهن بسبب ممارستهن حقهن في التظاهر السلمي. ولقد ترافع وكيلاً عن الدكتور عبد الكريم الخضر في محاكمته، وقد عقد حتى الآن ما لا يقل عن أربعة جلسات لمحاكمته.

عيسى الحامد للرئيس الحالي للجمعية لله

تلقي الرئيس الحالي لجمعية " حسم " في ٢١ من نوفمبر ٢٠١٣ استدعاء من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام بريدة للتحقيق معه على خلفية نشاطه الحقوقي ودوره الفاعل في جمعية حسم، وقد عقد حتى الآن ما لا يقل عن خمس جلسات لمحاكمته.

فوزان الحربي للعضو مؤسس لله

وبدأت المحكمة الجزائية بالرياض في الرابع من ديسمبر ٢٠١٣ أولى جلسات محاكمته، بلائحة اتهامات طويلة ضمت ما لا يقل عن تسعة اتهامات فضفاضة من بينها اشتراك الناشط في " صياغة واعداد بيانات تفدح في الحكومة السعودية، وتتهم السلطة القضائية والتنفيذية باتهامات باطلة، وتشكك في

نزاهة الاجراءات التي تباشرها، وتحرض المواطنين ضد الأجهزة الأمنية، وتدعو لتأليب الراي العام ضد سلطات الدولة"، وطالب المدعى العام بفرض عقوبة شديدة على مدافع حقوق الإنسان وباستخدام الحد الأقصى من العقوبة الواردة في المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي في مارس ٢٠٠٧، والتي تنص على الحكم "بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال" فيما يتعلق بما يتم تصنيفه على أنه من الجرائم المعلوماتية"، وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ أصدرت المحكمة قراراً باحتجاز "فوزان الحربي" بعد انتهاء جلسة محاكمته دون توضيح أسباب الاحتجاز علي الرغم من أن القضية ما زالت تنتظر أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم.

عمر السعيد للعضو مساندله

طالب جامعي بالغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً، أصدرت بحقه المحكمة الجزائية المتخصصة بريدة في الثاني عشر من ديسمبر حكماً يقضي بسجنه لمدة أربعة سنوات والجلد ٣٠٠ جلدة، ومنعه من السفر لمدة أربع سنوات بعد انتهاء فترة السجن، وذلك بعد أن أدانته المحكمة بعدد من التهم الملفقة والمزعومة هي القذح في ولي الأمر وفي أهليته، السعي إلى إثارة الفتنة، الدعوة للتظاهر، الطعن بأمانة أعضاء هيئة كبار العلماء، التجريح في سلطة القضاء والقذح في ذمم القضاة، وصف نظام الحكم بالتعسفي والبوليسي، محاولة تأليب الراي العام على الأجهزة الأمنية، الانضمام إلى منظمة مشبوهة وغير مرخص بها، إعداد وتخزين بيانات من شأنها المساس بالنظام العام، تصوير بعض

التجمعات الهادفة لتأليب الرأي العام وبثها من حسابه علي الإنترنت، والترويج لأخبار كاذبة ومغرضة على الإنترنت للإساءة للدولة.

ونظراً لاستمرار السلطات السعودية في ملاحقة نشاط حقوق الإنسان وأصحاب الرأي، أضحى لزاماً علي المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والمجتمع الدولي ممارسة المزيد من الجهد لحث النظام السعودي علي احترام حرية الرأي والتعبير والسماح للنشطاء بممارسة نشاطهم الحقوقي دون مضايقات أو ملاحقات قانونية ، والضغط عليه للإسراع في إصدار قانون يتيح إنشاء المنظمات والمراكز الحقوقية.

فالواقع يبرهن على أن العشرات من أصحاب الرأي نشطاء حقوق الإنسان، قابعين في غياهب سجون النظام السعودي علي خلفية ممارستهم لحقهم المشروع في التعبير عن الرأي أو الدفاع عن حقوق الإنسان، فباستثناء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان التابعتان للنظام السعودي لا يوجد أي منظمات أو مراكز حقوقية تعمل بصورة قانونية في الأراضي السعودية علي الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني في أي دولة.

قضايا نوعية ٣ : محاكمات تويتر بالكويت

تقديم:

نجحت وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة موقعي "فيس بوك" وموقع التدوين القصير "تويتر" خلال السنوات الماضية في أن تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والثقافية في الدول العربية من خلال استغلالها في مناقشة كافة الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل منفتح ، واستقطابها لكافة الشرائح الاجتماعية بمختلف فئاتها العمرية، وذلك لما كان لها من دوراً فعال منذ نهاية عام ٢٠١٠ في التمهيد والحشد لعملية الحراك السياسي التي أطاحت ببعض رؤساء الدول العربية، بعدما اصبحت هذه الوسائل من وسائل تغطي كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها أعطت مساحة أكبر من الحرية للتعبير عن الرأي والرأي الآخر لكافة أطراف المجتمع بشكل يقوم على الندية بين كافة الأطراف.

وحتى وقت قريب كانت البحرين تحتل المرتبة الأولى في ملاحقة المدونين على موقع التدوين القصير "تويتر" وتسعي لتحجيم الدور الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي، ولكنه سرعان ما تصدرت الكويت قائمة المعادين لتويتر ، لاسيما بعد فشل جهاز أمن الدولة الكويتي تجنيد أحد أهم المدونين الكويتيين "مشاري بويابس" ومطالبته بالعمل معهم عن طريق حث المواطنين على عدم النزول في التظاهرات السلمية ونقل وجهة نظر النظام الحاكم للمواطنين من خلال "تويتر" وهو العرض الذي رفضه المدون وأفصح عنه للصحافة ونواب مجلس الأمة الكويتي، مما دفع النظام لمحاربة مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة "تويتر" بشتي الطرق.

ولم تكن الكويت حتي وقت قريب تفرض قيوداً على مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة "تويتر"، ولكن بعد تنامي دوره ولعبه دوراً محورياً في عملية الحراك السياسي الذي شهدته الكويت بعد نجاح ثورات الربيع العربي وبخاصة في مصر وتونس، بدأت الكويت في تضيق الخناق على هذ الموقع وملاحقة المدونين والتي كانت بدايتها باعتقال ثلاثة مدونين في فبراير ٢٠١١، على خلفية تعبيرهم عن آراءهم بصورة سلمية، وبعد ذلك تعددت الاعتقالات واصدار الاحكام على المدونين والنشطاء بسبب كتاباتهم على موقع التدوين القصير "تويتر"، والتي زادت وتيرتها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ بالتزامن مع زيادة حدة الحركات الاحتجاجية التي كان يتم الدعوة إليها بصفة خاصة من خلال "تويتر" مما دفع السلطات الكويتية إلي تنشيط بعض مواد قانون العقوبات لملاحقات المدونين والنشطاء.

ومع زيادة أعداد مستخدمي تويتر الذين وصل عددهم إلي قرابة مليون مستخدم بالكويت كما جاء على لسان "اميلي أونيل" ممثل شركة تويتر في الشرق الأوسط أثناء ورشة العمل التي نظمتها الشركة الوطنية للمواقع الالكترونية "مواقع" بالتعاون مع تويتر، والتي تم فيها تقديم عرض كامل حول منصة تويتر العالمية وخدماتها وكيفية استخدامها والاستفادة منها لإحراز أفضل النتائج، بدأت السلطات الكويتية في اتخاذ موقف أكثر عداءً من موقع "تويتر" حيث بدأت في تشويه الموقع ومستخدميه وكان ذلك واضحاً في تصريحات وكيل وزارة الإعلام "سليمان الحمود" خلال شهر أغسطس ٢٠١٢ التي هاجم فيها مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر، وذكر أن هذه المواقع لم تنظم بالشكل القانوني أو الفني الجيد، وشكك في مصادر المعلومات التي

تنتشر عبرهما، من خلال ذكره أن هناك حسابات وهمية تعمل لمصلحة جهات تستهدف الكويت ودول الخليج من خلال نشر معلومات كاذبة حول الشأن الكويتي، وأضاف الحمود أنه بصدد اتخاذ إجراءات للتصدي للحسابات الوهمية ومكافحة التخريب والجريمة المنظمة عبر هذه الشبكات من خلال تحديث قوانين المطبوعات والنشر.

و رغم زيادة الانتقادات التي وجهت للسلطات الكويتية من قبل المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية المهتمة بحرية الرأي والتعبير على خلفية الأحكام الصادرة بحق عدد من المدونين والمطالبات المتكررة للسلطات بمراجعة قوانينها التي تتعارض مع المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة عليها الكويت، أقر مجلس الوزراء الكويتي في الثامن من إبريل ٢٠١٣ "قانون الإعلام الموحد" الذي جاء متضمناً الكثير من المواد القائمة لحرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية، فضلاً عن احتوائه على فصل يضع العديد من القيود على مواقع النشر الإلكتروني والتواصل الاجتماعي، والتي من بينها الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام وفرض عدد من الشروط على المواد التي تبث من خلالها، ولكن سرعان ما تراجعَت السلطات الكويتية عن هذا القانون الذي أثار الكثير من الجدل والانتقادات بين النشطاء والحقوقيين والصحفيين والإعلاميين، حيث جمد رئيس الوزراء في الرابع والعشرين من إبريل ٢٠١٣ هذا القانون.

وقد ازداد الأمر صعوبة حينما أدلى القضاء الكويتي بدلوه في الامر ، فقد أقر في منطوق أحد أحكامه الصادرة بحق المدون "حامد الخالدي" المحكوم بالسجن لمدة سنتين بتهمة إهانة الذات الأميرية "أنه لا يلزم لتوافر عناصر التجريم في التهم المسندة إلى المدون أن يشير المتهم لسمو الأمير مباشرة وصراحة، بل

يكفي ان يفهم مراده في العيب في الذات الأميرية والظعن في حقوق الأمير وسلطاته من مفردات القول” ، وهو ما جعل الباب مفتوحاً لإدانة العديد من النشطاء والمدونين استناداً إلي منطوق هذا الحكم.

حتى مع إصدار أمير الكويت في يوليو ٢٠١٣ مرسوماً أميرياً ينص على الإفراج عن المتهمين بإهانة الذات الأميرية، ولكن جاء المرسوم الأميري منقوصاً ومشروطاً، بنصه على ضرورة أن يكون صدر بحق المدانين حكماً نهائياً، وهو الأمر الذي لم يستفيد منه سوي سبعة مدونين فقط، وأستمر باقي النشطاء خلف أسوار السجون، نظراً لكون قضاياهم لم تصدر بها أحكام نهائية.

أرقام وحقائق عن محاكمات المغردين على موقع تويتر:

لقد شهدت الكويت منذ بدايات عام ٢٠١١ حتي الآن العديد من الملاحقات القانونية وإصدار أحكام قضائية قاسية بحق عدد من المدونين، بعد أن وجهت لهم اتهامات تمثلت في إهانة الذات الأميرية والتطاول على مسند الإمارة، وازدراء الأديان ، فضلا بعض قضايا النشر المعتادة مثل السب والقذف وغيرها.

وقد بلغ عدد الملاحقين بسبب تعبيرهم عن آراءهم من خلال مواقع التدوين القصير تويتر ، وطبقا لرصد الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان فهناك نحو ١٤٠ قضية خلال عام ٢٠١٣ ضد مغردين في حين يؤكد العديد من النشطاء والمدونين على أنها اكثر من ذلك بكثير ، بعضهم متهم بأكثر من قضية !

وتتنوع الاتهامات المنسوبة للمغردين على تويتر، لكن أهمها :

الإساءة للذات الأميرية :

وهو الاتهام الذي اصبحت الكويت صاحبة الصدارة في استخدامه ، بعدما كان من نصيب الرئيس المصري المعزول بعدد (٢٤ قضية اهانة رئيس جمهورية) ، حيث تجاوزت الكويت هذا الرقم بكثير ، حيث اتهم نحو (٧٢ مغرد وكاتب باهانة الذات الاميرية خلال عام ٢٠١٣) ومنهم :

- المدون “ راشد العنزي ” لمدة سنتين مع الشغل والنفاذ ، ثم خفت محكمة الاستئناف الحكم إلى ٢٠ شهرا ، بنفس الاتهام.
- المدون “ عياد الحربي ” بالسجن لمدة سنتين مع الشغل والنفاذ،
- سجن المدون “ لورنس الرشيد ” لمدة عشر سنوات مع الشغل والنفاذ، بتهمة التطاول على مسند الإمارة.
- منع المدون “ صقر الحشاش ” من السفر ثم الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين مع الشغل والنفاذ ، ليتم تعديل الحكم في الاستئناف في ابريل ٢٠١٣ الى سنة مع الشغل بنفس الاتهام.
- سجن المدون “ ناصر الديحاني ” ، بالسجن لمدة ثمانية عشر شهراً وكفالة ٢٠٠ دينار لوقف النفاذ، بتهمة إهانة الذات الأميرية.
- سجن المدون الكويتي الدكتور “ راشد الهاجري ” لمدة سنتين مع كفالة مالية قدرها ٢٠٠٠ دينار .
- حكم يقضي بسجن المدون “ حامد الخالدي ” سنتين مع النفاذ، على خلفية اتهامه بإهانة الذات الأميرية.

- الحكم بسجن المدونة "سارة الدريس" لمدة عشرون شهراً مع الشغل والنفاذ، بعد إدانتها بكتابة تدوينات تسيء إلى الذات الأميرية .
- أصدرت النيابة العامة الكويتية في ٥ ديسمبر ٢٠١٣ قراراً بحبس المدون والصحفي حامد تركي بويابس رئيس تحرير جريدة الشعب الكويتية لمدة عشرة أيام بتهمة إهانة الذات الأميرية على خلفية تدوينه له على حسابه الشخصي بموقع التدوين القصير تويتر، وقررت محكمة الجنايات في ١٠ ديسمبر إخلاء سبيله مع استمرار نظر القضية.

إزدراء الأديان

وهو الاتهام الأكثر شيوعاً الآن في الكويت بسبب استخدام تويتر ، وقد رصت الشبكة العربية نحو ١٨ قضية تتعلق به ، وتعتمد أغلب هذه القضايا على تفسيرات متعسفة للنياحة العامة لما يكتبه المفردين على تويتر ، سواء ارضاء للمتشددين أو بسبب بلاغات المتشددين انفسهم ، الا ان هذا لا ينفى وقوع بعض المفردين في فخ الشطط بالرأي و الاساءة للمعتقد ، وإن كانت الشبكة العربية تتمسك برفض الحبس في قضايا النشر ، ولكن هذا لا يعني الموافقة على الاساءة للمعتقد أو تحقير مقدسات الاخرين.

- اعتقلت قوات المدون مصعب شمساه على خلفية البلاغ التي تقدم بها المحامي "دويم المويصري" لقسم شرطة الزهراء وحمل رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٣، واتهم من خلاله المدون بإهانة الرسول "ص" .
- قررت النيابة العامة في ١٨ يوليو حبس الدكتور "علي البلوشي" الاستاذ في جامعة الكويت لمدة ١٠ أيام على ذمة التحقيق معه بتهمة تحقير المذهب السني وتعديه على الصحابة رضي الله عنهم، على خلفية تدوينات له على موقع التدوين القصير "تويتر" التي قام على أثرها

المحامي “دويم المويزري” بتقديم بلاغ يتهمه فيه بتحقيير المذهب السني وتعديه على الصحابة رضي الله عنهم

- أيدت محكمة الاستئناف الكويتية في ٢٨ أكتوبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات في يونيو ٢٠١٢ والقاضي بسجن المدون حمد النقي لمدة عشر سنوات مع الشغل والنفاذ على خلفية تدوينات له على موقع التدوين القصير تويتر، وجهت له النيابة علي أثرها تهم “الإساءة للرسول محمد (ص) والذات الإلهية وحكام دولتي البحرين والسعودية” .

- أصدرت محكمة الجنايات الكويتية في ١٨ نوفمبر، حكماً يقضي بسجن المدون “مصعب شمساه” لمدة خمس سنوات مع الشغل والنفاذ بتهمة التناول والإساءة والتحقيير لمقام الرسول (ص) ومصادرة هاتفه المحمول، على خلفية تدوينه له على موقع التدوين القصير تويتر اعتبرتها المحكمة تتضمن إهانة للرسول.

قضايا نشر أخرى بسبب تغريدات تويتر:

وهي القضايا المعتادة في أي دولة تشعر بالضيق من حرية التعبير، مثل السب والقذف ، والتحريض ، الخ ، ومنها :

- قرار بجس المدون “جمال الضاوي” سنتين مع إيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، ودفع كفالة ٥٠٠٠ دينار كويتي، وذلك على خلفية تدوينات له على موقع التدوين القصير “تويتر” ، تدعي الجهات الأمنية أنها تتضمن تحريضا لقوات الأمن على العصيان.

- أصدرت محكمة الجنايات الكويتية في يونيو حكماً يقضي بسجن مدون لمدة أسبوعين مع وقف النفاذ، وكفالة ١٠٠ دينار لوقف تنفيذ الحكم بتهمة إهانة النائب البرلماني السابق الدكتور جمعان الحربش على خلفية تدوينات له على موقع التدوين القصير “تويتر” ، بينما غرمت المحكمة

شقيق الدكتور جمعان الحريش ٥٠ ديناراً بتهمة إهانة المدون الصادر بحقه الحكم.

- حكما غيابياً يقضي بسجن المدون والكاتب الصحفي “مشعل النامي” لمدة ثلاثة أشهر مع النفاذ، بعد اتهامه بالإساءة إلى الأستاذ الجامعي الدكتور “فهاد العنزي”، من خلال تدوينات له على موقع التدوين القصير “تويتز” اتهم فيها العنزي بالتعاون والعمالة لإيران، وقيامه بتنفيذ المخطط الإيراني في جامعة الكويت من خلال قيامه بالتدريس للطلبة.

- أصدرت محكمة الجناح الكويتية في ٢ أكتوبر ٢٠١٣ قد أصدرت حكماً يقضي بسجن الكاتب الصحفي “محمد الوشيحي” لمدة ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريمه مبلغ ٥٠٠١ دينار كويتي للمدعي علي سبيل التعويض المدني المؤقت ومصادرة الجهاز الذي كتبت من خلاله التدوينات، علي خلفية كتابته تدوينة علي حسابه الشخصي بموقع “تويتز”، أثر البلاغ الذي تقدم به رئيس الوزراء الكويتي السابق “ناصر المحمد” الذي ادعى فيه علي الوشيحي أنه تعرض له بالسب والقذف من خلال تدوينات، حيث كان الوشيحي قد كتب في تدوينة له أن “ناصر رخو”، وقد نفي الوشيحي أنه يقصد رئيس الوزراء السابق، ولكنه كان يقصد شخصاً آخر يدعي “ناصر” كان يتعرض له وعائلته بالسب والقذف.